

العدد (١٢) السنة الثالثة تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين تمــوز ٢٠٠٥

ملـف العـدد

مشـاريـع تـوطيـن اللاجئـين الفلسـطينيـين

في هذا العـدد أيضاً

الافتتاحية

توطين اللاجئين

تتوفر ثلاثة حلول دائمة للاجئين بشكل عام، أولها العودة الى الديار، وثانيها الاندماج في البلد المضيف وثالثها إعادة التوطين في دولة ثالثة. وتخضع هذه الحلول جميعا الى الخيار الطوعي للاجئ حيث يتمتع كل لاجئ بحق الاختيار بين هذه الحلول، شريطة أن تكون هذه الخيارات حقيقية وواقعية. ومع ذلك، فمن بين الحلول الثلاثة، تبقى العودة الى الديار هي "الحق الوحيد" المسند الى مبادئ ومواثيق القانون الدولي.

في الوقت ذاته، ظلت مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين مشتقة أساسا من الرفض الإسرائيلي المطلق لتطبيق حقهم في العودة الى ديارهم التي هجروا منها، بمعنى أنها ليست مشتقة من خيار اللاجئين أنفسهم. وذلك بخلاف صريح مع صيغة الحلول الذي يحاول المجتمع الدولي ارسائها فيما يتعلق بقضايا لجوء أخرى، حيث تقوم على مبدأ الخيار الطوعي للاجئين أولا. إن مشاريع التوطين لن تكون خيارا، طالما بقت "خيارا وحيدا". إن ما يتوجب على المجتمع الدولي فعله وبسرعة، إن كان حريص فعلا على إنهاء معاناة اللاجئين الفلسطينيين، هو أن يضمن تحويل العودة الى الديار، وهو الحق المكفول في نصوص القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة الى خيار حقيقي وواقعي يتم عرضه أمام اللاجئين.

إن إسرائيل التي قامت بتهجير الفلسطينيين قسرا عن ديارهم منذ العام ١٩٤٨، ومن ثم منعتهم قسرا من العودة إليها، لا يمكنها أن تفرض قسرا حل يقوم على التوطين أيضا. لقد أعلنت إسرائيل مرارا أن التوطين هو محور "الحل" الذي تقدمه للاجئين الفلسطينيين، عبر توطينهم في الدول المضيفة أو في دولة ثالثة. وليس سرا، أن إسرائيل قد قامت منذ عام ١٩٤٨ بالعمل الدؤوب من أجل بلوغ هذا المبتغى. ولكنها فشلت، وهذه حقيقة. لأنها أولا ليست لاعبا وحيدا ينفرد بفرض حل لقضية لها أبعاد اقليمية ودولية بعيدة المدى، كما أن اللاجئين الفلسطينيين ثانيا، ورغم مرور أكثر من نصف قرن على تهجيرهم الأول لم يتنازلوا عن ديارهم الأصلية ولم يرضوا بالتوطين بديلا.

وعند الحديث عن التوطين، عادة ما يتم التعويل كثيرا على مسألة تحسين الظروف الاقتصادية للاجئين كآلية كفيلة بتوطينهم. لقد سارت العديد من مشاريع التوطين منذ أيام اللجوء الأولى على هذا المسار، وهو ما وضع المشاريع التنموية موضع شك، حيث تعلو في كل مرة من جديد العديد من التساؤلات حول مصدرها وأهدافها، رغم كون حياة اللاجئين الكريمة هو أمر مستحق بشكل لا لبس فيه. عموما، فإن مشاريع التوطين المطروحة إسرائيليا ودوليا، قد اصطدمت دوما برفض الشعب الفلسطيني العارم، معلنا دوما عن تمسكه بحقه في العودة الى دياره.

في المقابل، فقد ظل هاجس التوطين يلوح للدول العربية المضيفة، وعمدت بعضها كلبنان، على فرض قيود خانقة على اللاجئين الفلسطينيين "خوفا عليهم" من التوطين. وهو ما يؤكد بلا شك، مدى تعقيد موضوع التوطين وأثره على حياة اللاجئين حتى في حال عدم حدوثه على ارض الواقع. على أية حال، لقد أثبتت الانطلاقة القوية والدور المتنامي لحركة العودة في أوروبا وأمريكا والأردن وسوريا وداخل الخط الأخضر، في عقد التسعينيات أن "العودة" ليس رهينة للفقر والهوان، وأن مشاريع التوطين في الجهة المقابلة ظلت ضمن الأطر النظرية.

هيئة التحرير

بمناسبة مرور عام على صدور قرار محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري

مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني حول العالم تطالب بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها حتى تنصاع للقانون الدولي



جدار الفصل العنصري بالقرب من مخيم عايدة، بيت لحم، (© نتالي بوردو/بديل)

بيت لحم "بديل" – وجهت مئات المؤسسات، الاتحادات، النقابات، اللجان، الأحزاب والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية نداء الى المجتمع الدولي لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها حتى تنصاع للقانون الدولي والمبادئ الدولية لحقوق الانسان. ويأتي هذا النداء بمناسبة مرور عام على صدور القرار التاريخي لمحكمة العدل الدولية، الذي يصادف اليوم، التاسع من تموز، والذي اعتبر أن قيام اسرائيل ببناء الجدار على الأراضي الفلسطينية المحتلة عمل غير قانوني.

وقد ناشدت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني حول العالم منظمات المجتمع المدني في العالم، وكل أصحاب الضمائر الحية بفرض مقاطعة واسعة لإسرائيل، وتطبيق سحب الاستثمارات منها، في خطوات مشابهة لتلك التي فرضت على نظام جنوب أفريقيا خلال حقبة الأبارتهايد، وذلك "على ضوء تجاهل إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ لمئات من قرارات الأمم المتحدة التي أدانت سياساتها الاستعمارية والعنصرية، واعتبرتها غير قانونية، ونادت بحلول فعالة ومناسبة، وبما أن كل أشكال الوساطة الدولية وصنع السلام لم تتمكن لغاية الآن من إقناع أو إجبار إسرائيل على الإذعان للقانون الإنساني واحترام الحقوق الأساسية للإنسان وإنهاء احتلالها واضطهادها للشعب الفلسطيني، وعلى ضوء حقيقة أن أصحاب الضمير في المجتمع الدولي قد تحملوا تاريخياً المسؤولية الأخلاقية في مناهضة الظلم، كما حدث في النضال من أجل إلغاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، بأشكال متعددة من المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، واستلهاماً من نضال شعب جنوب أفريقيا ضد نظام الأبارتهايد، وبروح التضامن العالمي والانسجام الأخلاقي والتزاماً بمحاربة الظلم والاضطهاد" كما أورد البيان الخاص.

وقد إشترطت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني حول العالم، استمرار هذه الإجراءات العقابية السلمية حتى تفي إسرائيل بالتزاماتها في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحتى تنصاع بالكامل للقانون الدولي عن طريق انهاء احتلالها واستعمارها لكل الأراضي العربية وتفكيك جدار الفصل، والاعتراف بالحق الأساسي بالمساواة الكاملة لمواطنيها العرب الفلسطينيين، واحترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم كما هو منصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

وتجدر الإشارة الى ان مئات المؤسسات، والاتحادات، والنقابات، واللجان، والاحزاب، والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، قد وقعت على هذا النداء، من كل من فلسطين التاريخية (وتشمل الضفة الغربية، وقطاع غزة، وداخل الخط الاخضر)، لبنان، سوريا (وتشمل هضبة الجولان المحتل)، الأردن، النمسا، الدانمارك، فرنسا، المانيا، ايطاليا، هولندا، النرويج، بولندا، السويد، الولايات المتحدة الامريكية وكندا.

ويأتي هذا النداء في خضم حملة دولية متنامية تقودها مؤسسات المجتمع المدني حول العالم تطالب بفرض عقوبات على إسرائيل وسحب الاستثمارات منها لإرغامها على الانصياع للشرعية الدولية. فقد قامت مثلا في وقت سابق الكنيسة الأنجليكانية والمجلس العالمي للكنائس والكنيسة الأنجيلية في الولايات المتحدة بالمطالبة بسحب الاستثمارات من اسرائيل فيما نادت العديد من الجهات بمقاطعة إسرائيل ومنها لجنة التضامن الأيرلندي الفلسطيني ولجنة التضامن مع الشعب الفلسطيني في ولاية كولورادو الأمريكية. ومن أجل نفس الغرض، طالب الحزب الاشتراكي اليساري النرويجي والحزب الوالشي القومي من بريطانيا والحزب الشيوعي الهندي بفرض عقوبات على إسرائيل حتى تنصاع للقانون الدولي.

فاعليـة دور المنظمـات غيـر الحكوميـة الفلسطينيـة

بقلم: محمد جـرادات

"ما الذي يريده الفلسطينيون فعلا؟"، هذا هو أحد الأسئلة الأكثر تكرارا على ألسنة حركات التضامن الأجنبية، والشركاء الذين يتجولون في أقطار المنطقة. ويقول المتضامنون، أنهم كثيرا ما يغادرون بانطباع مفاده، أن للمجتمع المدني الفلسطيني جداول أعمال مكررة ورسائل متناقضة ومختلفة. بيد أن السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني ليسا الطرفين الوحيدين الذين يعبرا عن ذلك، وإنما أيضا منظمات المجتمع المدني نفسها.

على مدار قرن من الصراع، أدرك الشعب الفلسطيني أن قلة التواصل مع الدول الغربية المتنفذة سياسيا واقتصاديا، استعدادها المبني على دوافع سياسية، لسماع أن الفلسطينيين لا يمتلكون مهارات التواصل والعلاقات العامة. "نحن لا نعرف ما الذي يريده اللاجئين الفلسطينيين حقا"، هذا على سبيل المثال، ما يقوله كافة دبلوماسيي وأكاديميي الصف الثاني في مختلف دوائر عملية أوسلو للسلام بالرغم من أن اللاجئين الفلسطينيين استمروا في الاحتجاج والتعبئة والتنظيم دفاعا عن مطلبهم في العودة على مدار اكثر من نصف قرن. وبالرغم من أن مجموعة تزيد عن اثنتي عشر منظمة غير حكومية فلسطينية وعربية سورية ومن الاراضي التي تحتلها إسرائيل قررت افتراض حسن النوايا والالتقاء من أجل إعادة النظر في رسالتهم الدفاعية. "ما الذي يجب أن نطرحه حول القضايا الأساسية للصراع؟". لأول مرة منذ انهيار عملية أوسلو، وانطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، قامت المنظمات غير الحكومية المحلية بمقارنة وجهة نظرها حول الأسباب الرئيسية للصراع المزمن وما هي السيناريوهات المحتملة للحلول المبنية على أساس الدولتين، أو نموذج الدولة الواحدة. وما علاقة المجتمع المدني اليهودي الإسرائيلي بذلك. لقد أثبتت الممارسة أن هنالك إجماعا على نقاط عدة منها.

أولا، لم تكن نكبة ١٩٤٨، واحتلال عام ١٩٦٧ للضفة الغربية وقطاع غزة كحدثين معرفين على أنهما أكثر الأحداث مأساوية، وأنهما الحدثين اللذان يحددان جذر الصراع. ثانيا، عرّف النضال الوطني الفلسطيني على أنه حركة نضال للتحرر من النظام الاستعماري العنصري الإسرائيلي الذي ينكر حق اللاجئين في العودة الى ديارهم الاصلية ويستمر في طردهم وتهجيرهم بالقوة كما يستمر في احتلال وتجزئة الشعب الفلسطيني. ثالثا، اتفق المشاركون على أن جوهر الصراع هو الأساس الأيديولوجي السياسي الذي يقوم عليه النظام الاستعماري العنصري. رابعا، إن الأطراف الأساسية للصراع هم كافة أبناء الشعب الفلسطيني في المنافي، وأولئك الخاضعين للاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك أولئك الفلسطينيين الذين يعانون من التمييز ضدهم من مواطني إسرائيل. لذلك فإن الاسترشاد بمبادئ القانون الدولي وشرعة حقوق الانسان هي اساس الانخراط في الصراع، وضم كل أصحاب الضمائر الحية من يهود وأجانب على اساس تلك المبادئ من كل أنحاء العالم.

خامسا، ليست التجزئة والتفرقة بين الشعوب هي مفاتيح للسلام، انما الاحترام المتبادل للحقوق والحريات الأساسية للجميع. وأخيرا، سيصبح خيار السلام في فلسطين خيارا واقعيا عندما تتوفر البنية السياسية لدى المجتمع الدولي الذي طال أمدها وتوقفه عن تاييد ودعم النظام الاستعماري الصهيوني ومرتكبي الانتهاكات لحقوق الانسان، وعندما تحاسب إسرائيل على مخالفاتها، كما هو الحال بالنسبة لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، فإن عزل إسرائيل على مستوى المنطقة والعالم ضروريا من أجل إجبارها على تحمل مسؤولية سياساتها، الأمر الذي قد يعجّل من نهاية النزعة العنصرية التي يتميز بها نظاميها القضائي والعسكري أمرا قريبا.

استنتجت المنظمات غير الحكومية بعد المشاورات التي عقدتها في العام ٢٠٠٤، أن إعادة إحياء وتكثيف جهود التأييد، تشكل حاجة ملحّة من أجل نشر الرسالة الفلسطينية بعد أن تقلص دور الدبلوماسية الرسمية بتحقيق ذلك. وقد تم تحديد المجتمع المدني العالمي، كهدف أساسي لذلك النشاط على المدى القصير. ومن ثم، تم الإعلان عن إقامة تحالف واسع يهدف إلى النهوض بحملة من أجل عزل إسرائيل كهدف فوري. من خلال حملة عريضة وواسعة وناجحة يطلقها المجتمع المدني كوسيلة للضغط على الحكومات الغربية صاحبة النفوذ والمترددة لدفعها نحو الالتزام بمسؤولياتها تحت القانون الدولي، ولفرض العقوبات الاقتصادية على إسرائيل على المدى الأطول.

وفي أعقاب ذلك، شكلت عشرة منظمات غير حكومية من الأراضي الفلسطينية المحتلة ومرتفعات الجولان السورية المحتلة، مبادرة دفاع أطلق عليها اسم مبادرة الدفاع عن فلسطين وهضبة الجولان السورية المحتلتين (OPGAI)، وذلك للاضطلاع بأول جهد جماعي في مجال رفع درجة وعي المجتمع المدني، والتأييد في المنتدى الاجتماعي العالمي سنة ٢٠٠٥، في بورتو اليغري في البرازيل. حيث نجح مندوبي المبادرة بتقديم مساهمة جوهرية في الإعداد لصيغة البيان الختامي الصادر عن الجمعية العامة للحركات الاجتماعية المنبثقة عن المنتدى الاجتماعي العالمي، والجمعية العامة لحركة مناهضة الحرب، والتي تدعوا إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها إلى أن تنصاع للقانون الدولي، ومن ضمن ذلك، الالتزام بحق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم. وقد أكد التقييم ما بعد المنتدى الاجتماعي العالمي على أهمية وجود الرسالة المشتركة، وجهود الدفاع الجماعية واستقطاب القطاعات الواسعة من الحلفاء الدوليين، والحاجة لبناء حملة يخوضها المجتمع المدني في الداخل الفلسطيني.

أما في الوطن، فسيكون بناء حملة مجتمع مدني أمرا معقّدا وصعبا، ومن شأنه أن يلقي بالمزيد من الضغوطات على كاهل عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية خاصة وانها محدودة الامكانيات، وذلك بفعل التجزئة الجغرافية والاحباط السائد في المجتمع نتيجة للاحتلال العسكري المباشر، واستشعار الفلسطينيين بخطة إسرائيل الرامية لتدمير الأراضي التي سيمارس الفلسطينيين عليها حقهم بتقرير المصير. وتتعدد أساليب هذا التدمير لتشمل جدار الفصل العنصري وبناء وتوسيع المستوطنات والسجن الحقيقي والدائم المتوقع أن يفرض على مليون وثلاث مائة الف شخص بعد إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من قطاع غزة. وبهذه الطريقة، سيحبذ المانحون الدوليون مساعداتهم الإنسانية والتنموية لخدمة الحقائق الجديدة التي يخلقها المشروع الاستعماري الإسرائيلي. أضف إلى ذلك، حدود قدرة القيادة الفلسطينية المقيدة باتفاقات سياسية ودبلوماسية عن توفير المساندة الفعالة والتوجه السياسي السليم. اضافة الى الكثير من المنظمات غيرالحكومية الفلسطينية التي تعمل بمعزل عن الجمهور ولا تحظى بأي شعبية. بالاضافة الى قطاعات كبيرة من المجتمع المدني الفلسطيني بما في ذلك الشركات والمؤسسات الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية التي تعتمد في دخلها ومصالحها وميزاتها على تعاونها مع أطراف إسرائيلية رسمية أو غير حكومية. الامر الذي يشجع عليه متبرعون ومانحون دوليون وأصحاب القرار السياسي ويشددون على مثل عذا التعاون والاعتماد.

وفي هذا السياق، نظمت مبادرة الدفاع عن فلسطين وهضبة الجولان السورية المحتلتين في ايار ٢٠٠٥ في مقر جمعية الشبان المسيحية في بيت ساحور، ورشة عمل على مدار اربعة ايام جرى خلالها استعراض نقاط القوة، ونقاط الضعف، والفرص والتهديدات القائمة، وكذلك المشاركة في حملة مناصرة المجتمع المدني الفلسطيني. وقاد أعمال ورشة العمل تلك بعض النشطاء الخبراء من جنوب إفريقيا وهولندا والذين شاركوا بعرض العبر والدروس المستقاة من تجربة حملة جنوب إفريقيا المناهضة للعنصرية.

استنتج المشاركون أن حملة نصرة المجتمع المدني الفلسطيني يجب أن تبنى على نقاط القوة الأصيلة في التجربة المحلية وفي تجربة النضال ضد الاستعمار والاحتلال وأهمية إشراك الشباب الفلسطيني والاستناد على العدالة الأخلاقية لقضيتنا وشرعيتها المستمدة من القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. العدد المتنامي لعدد مبادرات مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، والتي تطلقها بعض المنظمات الدينية والحركة التضامنية في أرجاء العالم ينظر اليها كفرصة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني لأخذ دورها بفعالية. وقد تم إثبات حقيقة أن النجاح ممكن عبر الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACPI) والتي فاقت نتائجها التوقعات، ولو حتى في الجولة الأولى ونجحت في كسب تأييد نقابة بريطانية كبرى، للعاملين في الجامعات (AUT) وتبنيها لقرار مقاطعة التعاون مع جامعتين إسرائيليتين.

ودعا المشاركون لإطلاق حملة دفاع دولي وذلك بمناسبة مرور عام على صدور القرار الاستشاري الشهير لمحكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري في التاسع من تموز، وأكدوا على الحاجة الى المزيد من التشاور والتنسيق مع الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية من أجل هذا الهدف وبحلول أيار كان التشاور والتنسيق بالفعل دائرا على قدم وساق بينما كانت الحملة الفلسطينية الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، ومبادرة الدفاع عن فلسطين وهضبة الجولان السورية المحتلتين بالاضافة الى الحملة الفلسطينية للمقاطعة الاكاديمية والثقافية لاسرائيل، من أوائل من دعا للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل في الخارج.

وقد شجعت ذلك المؤسسات المسيحية بكنائسها الموجودة في الخارج بسحب استثماراتها من المؤسسات والشركات الإسرائيلية التي تؤيّد الاحتلال بينما ناشدت بعض المنظمات غير الحكومية الحكومات بتطبيق عقوبات اقتصادية. وأعلنت بعض المنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي تعمل في القطاع الصحي، تعليق تعاونها مع المنظمات الإسرائيلية التي لا تتخذ موقفا فاعلا أو تعلن عن موقفها المضاد لنظام الاحتلال. وساد الجميع شعور بالحاجة لتبني مجموعة مشتركة من المبادئ التي توجه النشاط المضاد للتطبيع، وكذلك بمساندة خارجية تهدف إلى عزل إسرائيل كما ساد الجميع شعور بأن النشاط الموحد يمكن له أن يوفر حماية قصوى من ردود الفعل المعاكسة من قبل الشركاء والمانحين في الخارج. وقد نتج عن سلسلة من لقاءات التشاور التي عقدتها منظمات من المجتمع المدني الفلسطيني واستضافتها شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في أيار وحزيران تبني مجموعة من المبادئ الموجهة، والقرارات بإصدار بيان مشترك في الذكرى السنوية الأولى لقرار محكمة العدل الدولية المتعلق بالجدار.

إن دعوة المجتمع المدني الفلسطيني المشتركة للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل، قد أعلنت في الصحف الفلسطينية كما تم نشرها على مواقع مختلفة على شبكة الانترنت بتاريخ التاسع من تموز. وفي بيروت – لبنان تم عرضها في نفس اليوم على ممثل الهيئة الاقتصادية الاجتماعية في غرب آسيا التابعة للأمم المتحدة، (ESCWA) أثناء مظاهرة ضد جدار إسرائيل العنصري والذي نظمته مئة وخمسين منظمة عضوة في تكتل المنظمات الاهلية اللبنانية.


مسيرة مصاحبة للمنتدى الاجتماعي العالمي، بورتو إليغرو، البرازيل ٢٠٠٤ (© بديل)

وتشكل تلك الدعوة وثيقة تاريخية، بعد ان وقع عليها أكثر من مئة وواحد وسبعين منظمة سياسية ونقابية وشبكات ومنظمات أهلية ترجع إلى مشارب سياسية ومهنية وثقافية تشكل العمود الفقري للمجتمع المدني الفلسطيني. شكلت المنظمات الموقعة عليها ثلاثة أجزاء أصيلة من الشعب الفلسطيني: اللاجئين الفلسطينيين، والفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال والفلسطينيين الذين يعيشون كمواطنين في دولة إسرائيل. وأخيرا، دعى الموقعون على نداء الى الرأي العام الدولي الى إبقاء إسرائيل في عزلة حتى تحترم ثلاثة شروط رئيسية وهي: إنهاء احتلالها واستعمارها لكل الأراضي العربية وتفكيك الجدار، الإعتراف بالحق الأساسي بالمساواة الكاملة لمواطنيها العرب الفلسطينيين وإحترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم كما هو منصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

وبينما يتم الآن جمع وتقدير ردود الفعل والاستجابات من الداخل والخارج تبقى التحديات الداخلية المنظورة واضحة ومحددة بشكل جيد. الحاجة الى الجهد المتواصل من قبل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الهادف إلى رفع مقدار الوعي الجماهيري وتشجيع المشاركة النشطة في الحملة من قبل المنظمات الجماهيرية الشعبية والأطر السياسية، وتمثل الأخيرة مصدر القوة والصمود والنضال للشعب الفلسطيني. إن التعبئة الجماهيرية يمكّن المنظمات غير الحكومية المتخصصة والتي تتلقى دعمها من الخارج، على تحمل الضغوطات السياسية والمالية خارجية المصدر. فيما نحن بحاجة إلى حوار أكثر عمقا بين منظمات العمل الفلسطينية غير الحكومية بهدف توضيح وتعزيز شرعية الدعوة للمقاطعة الشعبية الكاملة لإسرائيل بخلاف الدعوة لسحب انتقائي للاستثمارات والعقوبات الاقتصادية، والذي يبقى مرفوضا وغير مقبول على الكثيرين في الأوساط الفلسطينية والأوروبية والأمريكية الشمالية.

وفي نهاية المطاف، فإن نجاح هذه الحملة سيعتمد على قدرة الشعب الفلسطيني ومنظمات المجتمع المدني الأوروبي والأمريكي على الوصول إلى إجماع حول الأسباب الأساسية وجذر الصراع والحاجة إلى تغيير النظام الإسرائيلي العنصري الاستعماري وتحويله إلى نظام سياسي مبني على أساس حكم القانون. وكما كان الحال في جنوب إفريقيا فإن هذا التحول لن يأتي فقط عن طريق الصراع بين من يسكنون هذا البلد فقط. إن فرض العزلة الدولية للنظام الإسرائيلي الحالي سيساعد على تقصير أجل الصراع وتقليل المعاناة الإنسانية في المنطقة.

محمد جرادات هو منسق حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، وهو المحرر النظير في جريدة "حق العودة".

شريط الأخبار

بدء اجتماعات الدورة الـ"٧٤" لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية

القاهرة، ١٩ تموز ٢٠٠٥ (وفا). بدأت في مقرّ جامعة الدول العربية في القاهرة، اجتماعات الدورة الـ"٧٤" لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية، بمشاركة وفود من مصر وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية. ويناقش المؤتمر وضع أسس ومقوّمات الدولة الفلسطينية المستقلة، والمتصلة جغرافياً والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تدار على أسس ديمقراطية ومؤسساتية، إضافة إلى القضايا المتعلّقة بجدار الفصل العنصري خاصّة في محيط مدينة القدس الشريف، وقضية اللاجئين الفلسطينيين، وقضية القدس، وكذلك دعم الاقتصاد الفلسطيني. ومن المقرّر أن يتطرّق المؤتمر إلى موضوع عقد مؤتمر دبلوماسي لإقرار البروتوكول الثالث الإضافي على اتفاقية جنيف الرابعة حول شارات الدلالة والحماية، وجهود تفعيل اتفاقية جنيف الرابعة.

الرئيس عباس يستقبل مفوض عام "الأونروا"

غزة، ١٩ تموز ٢٠٠٥ (وفا). استقبل الرئيس محمود عباس، في مقر الرئاسة في مدينة غزة، السيدة كارين أبو زيد مفوض عام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا". ووضع الرئيس عباس أبو زيد في صورة تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، في ظل الحصار والاغلاق الاسرائيلي لمحافظات الوطن.

استنكار لقانون المواطنة الإسرائيلي

الناصرة، ١٩ تموز ٢٠٠٥ (وفا). أكد عضو الكنيست واصل طه، عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي أن قانون المواطنة الإسرائيلي هو خطوة متقدمة للعنصرية الإسرائيلية، وانه جاء ليثري التشريع العنصري المتزايد ضد الشعب الفلسطيني، وموجه ضد فلسطينيي ٤٨ بشكل خاص. وجاء تأكيده أثناء مناقشة "لجنة الداخلية البرلمانية" و "جودة البيئة" الإسرائيلية، اقتراح قانون المواطنة الحكومي الذي يهدف الى تقيد توحيد العائلات "لم الشمل" الفلسطينية. وأضاف طه، وهو عضو في اللجنة أيضا يقول، إن تحديد سن الزواج ب ٢٥ سنة للأنثى و٣٥ سنة للذكر، هو تدخل سافر في حياة الفرد. وأضاف أنه من شأن هذا القانون أن يزعزع حياة أسر عديدة ويمزقها، مما يؤدي الى عدم الإستقرار لدى هذة الأسر ويدفعها نحو مخالفةً القانون من أجل أن يرى أفرادها بعضهم البعض.

مؤسسة الأقصى تطالب بإيقاف العمل في مقبرة قرية بيت دجن المهجرة

أم الفحم، ١٤ تموز ٢٠٠٥، (وفا). طالبت مؤسسة الأقصى لرعاية المقدسات الإسلامية، بإيقاف العمل في مقبرة قرية بيت دجن الفلسطينية المهجرة، شرقي مدينة يافا. وتعود مقبرة القرية إلى الفترة المملوكية، وكانت ما تسمى "سلطة الآثار الإسرائيلية" انتهكت حرمتها وقامت بفتح القبور ونبشها، غير مراعية حرمة للأموات. وتمكنت مؤسسة الأقصى، من استصدار أمر من المحكمة العليا الإسرائيلية، يقضي وقف أعمال الحفريات على أرض المقبرة، مدتها أسبوعين. وطلبت المحكمة من الجهات ذات العلاقة، تقديم ردّ خطي عن القضية خلال أسبوعين.

تأثير جدار الفصل العنصري على اللاجئين


جدار الفصل العنصري بالقرب من مخيم عايدة، بيت لحم، (© نتالي بوردو/بديل)

بيت لحم، "بديل". سيستمر المسار المعدّل لجدار الفصل العنصري، والتي صادقت عليه المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغر في ٢٠ شباط ٢٠٠٥ في إحداث المزيد من التهجير في الضفة الغربية المحتلة. فمنذ شباط ٢٠٠٥، تم إنهاء العمل بـ ٢٠٩ كم من طول الجدار تقريبا. وعند الانتهاء من العمل بالجدار سيصل طوله الى نحو ٦٧٠، أي أكثر من ضعفي طول الخط الأخضر.

وحسب دائرة شؤون المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية فإن الجدار وخطط التوسع الاستيطانية سيمكن إسرائيل من السيطرة على ٤٦٪ من مجموع أراضي الضفة الغربية المحتلة. حيث سيضم المسار الجديد للجدار مباشرة نحو ٩,٥ ٪ من مساحة الضفة الغربية المحتلة، بما يشمل وادي اللطرون والقدس الشرقية، كما يتضمن ذلك أيضا كتلة أريئيل الاستيطانية والتي تشكل ٢,١٪ من مساحة الضفة الغربية المحتلة.

فيما ستضيف الكتل الاستيطانية الواقعة شرقي الجدار إلى السيطرة الإسرائيلية ما مقداره ٨ ٪ من أراضي الضفة الغربية المحتلة، بالاضافة الى ٢٨,٥ ٪ من اراضيها القريبة من نهر الأردن. وتعادل أراضي القدس الشرقية ١,٣ ٪ من الضفة الغربية ولكنها تشكل المحور الثقافي والاقتصادي والديني للاقتصاد الفلسطيني.

وتمثل مساحة الأراضي الواقعة بين الجدار وبين الخط الأخضر أكثر أراضي الضفة الغربية خصوبة، ويسكنها حاليا نحو ٤٩٤٠٠ فلسطيني، موزعين على ٣٨ قرية وبلدة وذلك حسب تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (OCHA)، باستثناء التجمعات السكانية الواقعة شرقي القدس. أما مسار الجدار السابق فقد ضم ٩٣٢٠٠ فلسطيني. ويعود التراجع في عدد السكان إلى تخفيف حدة الإغلاقات في منطقة قلقيلية رغم أن المدينة ذاتها ما زالت محاطة بالجدار. ويعيش أكثر من ٥٠٠ ألف فلسطيني في قطاع يبلغ طوله كم واحد، ويقع شرقي الجدار بما يشمل القدس الشرقية. كما يجمع المسار الجديد نحو ٣٥٥٧٨٣ مستوطن أو ٦٨,٦ ٪ من مجموع المستوطنين الإسرائيليين. وبعد أيام من إعلان المسار الجديد كشف النقاب عن خطط إسرائيلية تحدثت بتفاصيل عن بناء الكثير من الوحدات السكنية الجديدة في مستوطنات الضفة الغربية، أكثر من نصفها قد بني في منطقة القدس.

"إن الجدار، حسب المصادر الاسرائيلية، هو إجراء أمني، وبهذا فهو يتطلب اهتماما فوريا على أساس أن تركيز الاهتمام الحالي حسب اتفاقيات شرم الشيخ هو على الناحية الأمنية. وهنالك فرق بين الإجراءات الأمنية الشرعية والإجراءات الأمنية غير الشرعية. إن بناء الجدار بداخل المناطق الفلسطينية (في مقابل بنائها على امتداد الخط الأخضر أو في داخل إسرائيل) هو إجراء أمني غير قانوني ويجب أن يتوقف فورا بدلا من إلحاقه بعالم "مفاوضات الوضع النهائي". إن عدم القيام بذلك سيوفر أدلة إضافية على نوايا إسرائيل القاضية بضم مناطق فلسطينية إضافية وتهديد الهدنة الركيكة القائمة. وإذا قدر لوقف إطلاق النار أن يستمر فإنه من الضروري أن تمارس السلطة الفلسطينية سيطرتها على المجموعات المسلحة المسؤولة عن أعمال العنف ضد جيش الدفاع الإسرائيلي والمستوطنين بداخل فلسطين والتفجيرات الانتحارية بداخل إسرائيل.

والأمر الموازي في الأهمية هو أن تفي إسرائيل بالتزاماتها على ضوء الاتفاق. مع ذلك فإنه من غير الكافي لإسرائيل أن توقف نشاطاتها العسكرية ضد الفلسطينيين فقط. بل يجب عليها أن تعالج وبشكل سريع أسباب العسكرة الفلسطينية والقضايا التي أدت إلى تصاعد الإرهاب الموجه ضد الشعب الإسرائيلي. يجب على الناس أن تعالج قضية إطلاق سراح السجناء وإزالة نقاط التفتيش وتفكيك الجدار وإخلاء كافة المستوطنات القائمة على الأراضي الفلسطينية. وفي حالة فشل هذا الأمر فإنه سيؤدي إلى تفويت فرصة السلام التي قد لا تحين مرة أخرى.

مقتطفات من تقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص حول اوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل اسرائيل عام ١٩٦٧. وثيقة الأمم المتحدة رقم E/CN.٤/٢٠٠٥/٢٩/ADD.١. ٣ آذار ٢٠٠٥.

يقيم في القرى الواقعة خلف المسار الجديد لجدار الفصل العنصري الذي صادقت عليه الحكومة في جنوب الضفة الغربية، عدد لا بأس به من اللاجئين. وتتضمن هذه القرى كل من بتير، وادي فوكين، حوسان، ونحالين. ولا تحتوي القريتان الأخيرتين على أغلبية من اللاجئين حسب تعداد السكان الذي أعده الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في العام ١٩٩٧. وقد فقدت قرى بتير ووادي فوكين وحوسان ما يقارب ٨٠٠٠ دونم سنة ١٩٤٨ – ١٩٤٩ بالإضافة إلى عمليات مصادرة الأراضي المتواصلة لصالح الاستيطان الإسرائيلي منذ ١٩٦٧. وتتضمن القرى الفلسطينية الواقعة شرقي الجدار والتي ستتأثر لاحقا عددا كبيرا من اللاجئين أيضا. فهنالك خمسة قرى ذات أغلبية سكانية من اللاجئين وأربعة قرى أخرى مثل بيت عوا، صوريف والعيزرية التي تحوي أكثر من ٢٠٠٠ لاجئ.

وفقدت قرى بيت عوا، اذنا، الجبعة وصوريف مجتمعة في العامين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ما مقداره ٧٠٠٠ دونم من الأرض. وقد عانت تلك القرى من استمرار فقدان مساحات من أراضيها لصالح الاستيطان الإسرائيلي منذ ١٩٦٧. وفي منتصف آذار ٢٠٠٥، أكد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أن الأمم المتحدة تقوم بإعداد سجل خاص بالاضرار التي ألحقها جدار الفصل العنصري بالممتلكات. وذلك بعد مضي أكثر من نصف سنة على قرار الجمعية العمومية ES–١٠/١٥، الصادر في ٢ آب ٢٠٠٤ حيث دعا الى إنشاء ذلك السجل. ومع ذلك فهنالك القليل من الدلائل التي تشير إلى انجاز قدر ملموس من العمل الرامي إلى تأسيس هيئة خاصة بالتعويض عن تلك الممتلكات. وتظل هنالك العديد من التساؤلات حول استمرار العديد من مؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها في استخدام مصطلح "حاجز" لوصف جدار الفصل العنصري خاصة وأن محكمة العدل العليا كانت واضحة في رأيها الاستشاري حول استخدام مصطلح "الجدار".

"حق العودة" ترصد حياة اللاجئين في مخيم المغازي

"كل شيء في هذا المخيم تغير، إلا إيمان اللاجئين بالعودة"

كتب: حسن جبر

عائلة فلسطينية في مخيم المغازي للاجئين، قطاع غزة (© أرشيف الأنروا)

في ذلك الصباح، كان اللاجئون في مخيم المغازي للاجئين يذهبون ويتحركون في كافة الاتجاهات رغم حرارة شمس تموز التي ترسل أشعتها الحارقة منذ ساعات الصباح. همة ونشاط في كل مكان، هذا هو الانطباع الأول الذي تخرج به وأنت "تتوغل" في شوارع المخيم الضيقة وتلتقي الناس هناك. رويداً رويداً.. تكتشف عالما آخر، فالبطالة والفقر هناك مرتفعة جداً، وتجد بعض الأسر قوت يومها بصعوبة بالغة، ورغم ذلك تجدها مصممة على العودة إلى أراضيها وقراها التي شردت منها على أمل الخلاص من عذاباتها ومرارتها اليومية.

يقول محمود أبو مشايخ، ٦٠ عاماً، من قرية عاقر المدمرة: "البديل لكل هذه المعاناة هي العودة إلى أرضنا وقرانا المدمرة". وتابع وهو يجلس في احد المحال التجارية في المخيم: "أريد أن أعود إلى بلدتي وقريتي حتى لو سكنت في كوخ بسيط، فأنا لا أريد أ ن أبقى هنا". ويقول أبو مشايخ الذي ولد قبل أن تجبر عائلته على هجر أرضها وقريتها: "ولدت قبل النكبة بقليل وعشت في هذا المخيم أوضاعاً صعبة ولكنني لن أتخلى عن حلمي في العودة إلى هناك". وأضاف: "لا اعرف تفاصيل القرية وشوارعها وحاراتها، لكنني أعرف أنها قريتي وان العصابات اليهودية طردتنا من هناك، وعلي أن أعمل كل شيء حتى أعود". ويشعر أبو مشايخ بالحاجة لأن يكون حراً لا تكبله قيود هنا أو هناك، ولهذا يبدو غير متفائل من الانسحاب الإسرائيلي المزمع من غزة.

يتساءل ابو مشايخ: "ماذا سأستفيد من هذا الانسحاب؟ هل سيعيدني إلى قريتي؟!"، ويتابع طرح تساؤلاته: "هل هذه هي نهاية المطاف ولهذا السبب ناضلنا وعشنا في انتظار الفرج؟". وبعد أن يصمت قليلاً ويتطلع في وجوه المحيطين حوله يقول: "لا احد يكره أن يعيش تحت ظل حكم فلسطيني ولكنني أريد أن تكون الصورة كاملة وأن أعود إلى قريتي وإن كان ذلك صعباً الآن". وقال: "أنا خائف أن يعتبر الانسحاب الإسرائيلي من غزة انتصاراً ونعيش هنا إلى الأبد؟!

وقبل أن يصمت يبدأ أحمد صالح موسى، ٧٠ عاما، من قرية عاقر المدمرة أيضا وهو مدرس متقاعد في الحديث، ليعبر عن أشياء وأفكار متشابهة لكن بعبارات أخرى. ويقول: "منذ رحيلنا من القرية لم تغب الذكريات من ذهني ودائماً أعيش من أجل العودة". وتابع: "عشنا هنا في خيام وتحت الشجر قبل أن ننتقل إلى بيوت طينية لكننا واصلنا الحلم بالعودة إلى هناك.. إلى المكان الذي هجرنا منه تحت قوة السلاح". ويقول موسى بلهجة الواثق العارف بما يدور في هذا المخيم الذي تتلمذ غالبية أبناءه على يديه قبل أن يصبحوا فيما بعد مهندسين وأطباء ويرتقوا مناصب عليا: "كل شيء في هذا المخيم تغير، إلا إيمان الناس بحق العودة فهو لم يتغير وأكاد أجزم أن هذا الإيمان ازداد عمقاً ووعياً".

وكان مخيم المغازي الذي يقع في محافظة الوسطى أنشأ بعد النكبة مباشرة وقطن فيه نحو ألف شخص من قرى ومدن مختلفة، ليشكلوا نسيجاً موحداً. ويقول العارفون ببواطن الأمور في المخيم إن عدد سكان المخيم الذي سكنوا في بعض الأراضي الزراعية المحيطة به أزداد خلال السنوات الأخيرة بشكل مضطرد ليصل إلى نحو ٣٠ ألف نسمة ما زالوا يعانون من أوضاع اقتصادية صعبة. ويقول موسى: "يجب تحسين أوضاع الناس هنا والمساهمة في تقليل نسبة البطالة والفقر حتى نجعلهم قادرون على مواصلة التمسك بحقهم في العودة والاستقلال. ويؤكد: "لا توجد لدينا مكتبات عامة وملاعب أطفال أو أي مشروع حيوي بعيد المدى". و أضاف: "لا يوجد مكان لدفن الموتى بعد أن امتلأت المقبرة القديمة وكذلك المدارس التي تعاني من ازدحام شديد رغم الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية في مجال التعليم والصحة والنظافة". ويقول اللاجئون في المخيم أن تقليص الخدمات التموينية التي كانت تقدمها وكالة الغوث لهم أدى إلى تفاقم نسبة الفقر خاصة في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة منذ سنوات.

نترك المكان ونتجول مرة أخرى في شوارع أخرى نصطدم بالناس نحادثهم ونكشف مدى معاناتهم . يقول المعلم منير مصلح، ٤٠ عاماً، من قرية البطاني المدمرة: "يترقب الناس هنا الانسحاب الإسرائيلي من غزة بكل حرارة ويرغبون أن يساهم هذا الانسحاب في إصلاح الوضع واستقرار الحال". ويتابع: "هنا يملك الناس أحلاما صغيرة عن الانسحاب فمنهم من يريد فرصة عمل ومن توفر لديه بعض النقود يحلم بشراء قطعة ارض صغيرة ليبني عليها منزلاً يتسع لأفراد أسرته التي ضاق بها المنزل القديم". ويشير إلى أن هذه الأمنيات والرغبات الصغيرة لم تؤثر على إيمان الناس بحق العودة. ويقول: "اللاجئون لم ينسوا بلداتهم وقرارهم التي هجروا منها، فهذه قضية غير مختلف عليها وهناك أمل كبير في صدورهم". ويحلم مصلح أن تبادر السلطة الوطنية لإعطاء كل ذي حق حقه ومحاربة المحسوبية ومعالجة حالات الفقر وتوفير مصدر دخل للأسر الفقيرة. ويقول: "أريد توزيعًا عادلاً لمصادر وثروات هذه البلد حتى نواصل العمل والتفكير بالعودة إلى أرضنا التي هجرنا منها".

وتكاد تكون أحاديث اللاجئين في المخيم مشابهة وتصب في اتجاه واحد رغم المعاناة والألم الذي تركه الاحتلال في هذا المخيم الذي فقد ما يزيد عن ٣٠ شاباً من خيرة شبابه خلال انتفاضة الأقصى بسبب وقوعهم بجوار خط التحديد الفاصل بين أراضي قطاع غزة واسرائيل. ويقول عضو مجلس بلدي مخيم المغازي، عبد الرحيم إسماعيل الذي تنحدر أصول عائلته من قرية السوافير المدمرة: "قتل جنود الاحتلال في هذا المخيم نحو ٣٠ شهيداً وأصابوا العشرات خلال عمليات التوغل والاجتياحات التي شهدتها المخيم خلال انتفاضة الأقصى". وأضاف: "عمليات القتل والتدمير لا تنحصر فقط في هذه الفترة فقد شهد المخيم حالات قتل وتدمير منذ الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام١٩٦٧ راح ضحيتها الكثير من الأبرياء". وأكد إسماعيل أن الاعتداء الإسرائيلي شمل تجريف أراض ومزارع وبساتين يملكها المواطنون في مخيم المغازي والتي طالت أكثر من ١٥٠٠ دونماً زراعياً. ويشير إلى أن قوات الاحتلال دمرت مساحات واسعة من المزروعات التي كانت تشكل مصدر رزق لعائلات كثيرة.

وقال اسماعيل: "التجريف كان يتم تحت ذريعة توفير الأمن لقوات الاحتلال التي ترابط بجوار خط التحديد شرق المخيم، ولهذا دمروا مساحات واسعة وأحاطوا المكان بمواقع عسكرية". ويقول سكان المناطق المتاخمة للحدود في المخيم أن قوات الاحتلال تطلق النار من كل من يقترب من المكان. وقالوا: "أن عمليات إطلاق النار تتم بشكل عشوائي فأحياناً تطلق قوات الاحتلال النار على السكان عندما يكونوا بعد ٥٠٠ متر من خط التحديد . وأحيانا أخرى تتسع هذه المسافة لتصبح ١٥٠٠ متراً وهذا كله يحدده مزاج الجندي الإسرائيلي المتمركز في موقعه العسكري".

ودفع هذا الحال عدد من الفلاحين إلى ترك أرضهم وعدم الذهاب إليها مما أضاف مزيداً من العائلات الفقيرة. وقال إسماعيل: "تبلغ نسبة البطالة في المخيم نحو ٦٠٪ في أوساط الشباب ومعظمهم من المزارعين وهذه خلق مشاكل اجتماعية وإحباط يعاني منه اغلب اللاجئين الذين لا يجدون في بيوتهم شيئاً في غالب الأحيان. وتابع: "إغلاق أبواب الرزق ومحاربة الناس في مصادر رزقهم كان العامل الأكثر تأثيراً في حياة اللاجئين هنا. وفي محاولة لتحسين ظروف اللاجئين في المخيم شكل عدد من النشطاء في المخيم لجنة شعبية عام ١٩٩٦ كانت مهمتها محاولة تسهيل حياة الناس وتقديم العون لهم وتعزيز آمالهم بحق العودة".

ويقول واصف أبو مشايخ، مدير اللجنة الشعبية للاجئين في مخيم المغازي: "كانت البداية من نحو ٥٠ كادراً وناشطاً من المخيم أخذوا على عاتقهم النهوض بواقع المخيم ومنذ عام ١٩٩٦ واللجنة تتجدد وتتغير إلا أن هدفها بقى مثلما هو خدمة الناس وتحسين ظروف حياتهم حتى تعين موعد عودتهم إلى قرارهم ومدنهم التي هجروا منها. وقال أبو مشايخ: "تقوم اللجنة بالعديد من الخدمات في مجالات الإنسانية والاجتماعية والثقافية إلى جانب الاتصال ومتابعة عمل الجهات المختلفة في المخيم. وأضاف: "في المجال الثقافي تعقد دورات وندوات ثقافية ولقاءات جماهيرية لتعزيز وعي اللاجئين بقضيتهم وخاصة الشبان إلى جانب أحياء المناسبات الوطنية مثل ذكرى النكبة وعدوان عام ١٩٧٦ ويوم الأرض". ويؤكد أن الجانب الإنساني من كل اللجنة يشمل مساعدة الناس قدر الإمكان سواء من ناحية محاولة محاربة البطالة ومتابعة عمل الوكالة في مجالات الصحة والبيئة والتعليم وهذه تشمل الكثير من العمل.

ولفت أبو مشايخ إلى وجود قرار لدى اللجنة بعدم الدخول في منافسة مع الجمعيات والجهات الرسمية والأهلية التي تعمل في مجال المشاريع داخل المخيم. ويقول: "لا نريد أن نكون منافسين لهم ولكننا نحاول تسهيل عملهم وقدرتهم على جلب مشاريع للمخيم وتجمعنا بهذه الجهات علاقة طيبة وايجابية. واصل أبو مشايخ الحديث عن اللجنة وعن اللاجئين وظروفهم لكنه أحد في حديثه أن حل كافة المشاكل بشكل جذري لا يتم إلا عبر عودتهم إلى قرارهم ومدنهم التي هجروا منها".

نترك المخيم بشوارعه وأناسه الطيبين، لكن المخيم لا يتركنا لنحلم مع اللاجئين فيه بعودة قريبة إلى الأرض التي شردوا منها تحت تهديد السلاح.

مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين

التوطين ليس حقاً بل خياراً طوعياً

بقلم: تيري رمبل

لجميع اللاجئين الحق في العودة الى ديارهم التي هجروا منها واستعادة ممتلكاتهم. وتعرّف العودة الطوعية على أنها الحل الأساسي لقضية اللاجئين. وهو ما يعني أنه يجب أن لا يُمنع اللاجئين من العودة إلى ديارهم، وأن على الدول أن تمتنع عن إجبار اللاجئين على العودة رغما عن إرادتهم. وخلال عام ٢٠٠٤، اختار ما يفوق على المليون ونصف لاجئ أن يمارسوا حقهم في العودة إلى ديارهم في مناطق متعددة كأفغانستان والعراق، ودول مختلفة في القارة الإفريقية. ويظل حق العودة أحد ثلاثة خيارات متوفرة لكل اللاجئين. فبفعل عدم رغبة كل اللاجئين في العودة إلى ديارهم، فقد اعترف المجتمع الدولي بحلين آخرين يمكن للاجئ أن يختار بينهما. فقد يتقدمون بالطلب للبقاء في الدولة المضيفة التي يعيشون بها. أو قد يطالبون بإعادة توطينهم في بلد ثالث، ويسمى كلا الحلين أحيانا بإعادة التوطين. وفي السنة الماضية استوعبت خمسة عشر دولة نحو ثلاثين ألفا من اللاجئين الباحثين عن إعادة توطينهم.

وقد تم تثبيت الحلول الثلاث الواردة في السياق أعلاه، في قرار الجمعية الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون أول ١٩٤٨. فالجزء الأول من الفقرة الحادية عشرة يؤكد أن الحل الأساسي لمشكلة جميع اللاجئين الذين هجّروا خلال حرب ١٩٤٨، هو العودة واستعادة الممتلكات (بما في ذلك ضمان تعويضهم). وبموجب الجزء الثاني من الفقرة ١١ ذاتها، فإن اللاجئين الذين لا يرغبون في ممارسة حقهم في العودة لأي سبب كان، لهم الحق في البقاء في الدولة المضيفة إذا سمحت لهم سلطات تلك الدولة بذلك أو طلب التوطين في دولة ثالثة.

قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، المادة ١١

تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها الى لجنة التوفيق بتسهيل عودة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والإجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال والوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي أكد فيه المجتمع الدولي مرارا على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، فان ممارسة الدول الكبرى كانت دوما باتجاه توطينهم. لقد أسست الأونروا لتوفير الإغاثة والمعونة ولكن نشاطاتها وبرامجها المبكرة هدفت الى إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين من خلال عمليات التطوير الاقتصادي. فبينما هجرت الأونروا فعليا هذا الأسلوب باعتباره غير ناجح وباعتبار أن سياسات الأطراف السياسية الدولية الأساسية قد تغيرت قليلا، فإن التطوير الاقتصادي ما زال ينظر إليه، بصورة خاطئة، على أنه "العلاج البديل" لحق العودة وللحقوق الفلسطينية بشكل عام.

وفي العام ١٩٥٠، قامت لجنة التوفيق الدولية (UNCCP) بمجموعة من التدخلات لدى الدول العربية لضمان الحصول على مساحات ارض يستقر عليها اللاجئين الفلسطينيين الذين اختاروا عدم العودة. وافقت حكومتا الأردن وسوريا على إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين شرط أن يكون قد توفر لهم خيار العودة إلى مواطنهم الموجودة الآن بداخل إسرائيل، أما الحكومة المصرية فقد قالت للجنة التوفيق أنه سيكون من الصعب توطين اللاجئين في مصر لاعتبارات الكثافة السكانية ونقص الأراضي الصالحة للزراعة ومع ذلك فإنها لم تستثني احتمالات توطينا مستقبليا في إطار المعونات الفنية والمالية.

وتعتبر الحالة الفلسطينية حالة فريدة من بين أوضاع اللاجئين الآخرين من حيث أن الحل الأساسي لمشكلتهم، وهو العودة واستعادة الممتلكات قد ازيل عن طاولة المفاوضات، ليس بسبب عدم عمليته، ولكن بسبب أن حكومة "البلد الأصلي"، (أي، إسرائيل) والمفروض عليها السماح بعودة اللاجئين تقول أنها غير راغبة بأولئك اللاجئين وعودتهم. والنتائج المترتبة على حياة اللاجئين اليومية واضحة للعيان، فعن طريق عدم التمكن من إجبار إسرائيل على بحث مسألة حق العودة بصورة خاصة فإن المجتمع الدولي قد أعطى مصادقته التكتيكية على عملية التطهير العرقي الذي ما زال يمارس ضد الفلسطينيين لغاية اليوم. وأثناء مواجهة الضغوط يبقى من المهم أن نفهم ما يشير اليه مفهوم إعادة التوطين وعلاقته بحق العودة. من شأن هذا أن يساعد على تركيز وتقوية استراتيجيات الفلسطينيين المتعلقة بحقوق اللاجئين. تقول الأمم المتحدة أن قرار إعادة توطين اللاجئين يتخذ عادة فقط في حال عدم توفر أي حلول أخرى مثل حق العودة أو كجزء من خطة شاملة لإيجاد حل دائم. وتصبح إعادة التوطين أولوية عندما لا تتوفر أي طريقة أخرى تضمن الأمن الشخصي والقانوني للأفراد ذوي العلاقة.

النقطة الأكثر أهمية هنا، أنه لا وجود لحق في التوطن من بين الثلاث حلول المطروحة أمام اللاجئين. العودة فقط هي الحق الوحيد بموجب القانون الدولي. والنقطة الثانية هي أن اللاجئين الذين يختاروا التوطين لا يزال بإمكانهم ممارسة حقهم في العودة حتى ولو حصلوا على مواطنة في أي دولة أخرى. وبعبارة أخرى، فإن اللاجئين الذين قد استقروا في مكان أو في أي دولة لا يفقدون حقهم في العودة. وقد أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس على النقطة ذاتها أثناء مقابلة أجرتها معه مؤخرا محطة تلفزيون دبيّ في الحادي عشر من تموز الجاري، عندما ناشد الدول العربية إعطاء الجنسية للاجئين الفلسطينيين، "سيعود اللاجئ الفلسطيني إلى وطنه حالما يسمح له بذلك، سواء حمل مواطنة دولة عربية أو غير عربية".



وإذا ما تم إتباع الأسلوب الجماعي، فسيكون من الأفضل تجنب التوطن والحصول على جنسية ثانية قبل التوصل إلى معاهدة سلام. ذلك لا يعني أن اللاجئين وآخرين من غير اللاجئين لا يتمكنون من المطالبة بشروط حياة أفضل وباحترام حقوقهم الأساسية كبشر في الدول المضيفة إلى حين تمكنهم من الاختيار بحرية أحد الحلول الدائمة الثلاث المعروضة على اللاجئين في كافة أرجاء العالم. وبالأخذ بعين الاعتبار المعارضة الشديدة التي تبديها اسرائيل باتجاه تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وغياب القدرة الدولية على تطبيق حل دائم يضمن حق العودة كما نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، فإنه النضال من أجل تطبيق حق العودة سيكون أصعب مما كان عليه في حال تم توطين اعداد كبيرة من اللاجئين ما قبل التوصل الى اتفاق سلام.

وقد تقوم الأمم المتحدة في بعض الحالات بمساعدة اللاجئين على الاندماج في الدول المضيفة التي لجئوا إليها أو توطنوا فيها أو في دولة ثالثة. هذا إن لم يكن حق العودة غير قابل للتطبيق بالنسبة لهم في المستقبل المنظور. ومع ذلك، فان إعادة توطين اللاجئين يجب أن لا تسهم في عملية تخلص المجتمعات من الجماعات العرقية والدينية والقومية أو التجمعات المميزة غير المرغوب بها. وقد يكون هذا من أحد المخاطر غير المرئية، إذا ما طبّقت عملية توطين واسعة النطاق للاجئين الفلسطينيين قبل التوصل إلى اتفاقية سلام.

وباختصار، فإن مسألة اللاجئين الفلسطينيين ستبدأ طريقها إلى الحل عندما يعرض على أولئك اللاجئين خيارات حقيقية. ذلك يعني أن حق العودة (وليس الاختيارات المحدودة المطروحة كما جاء في بعض المخططات كوثيقة جنيف). أي، عندما تكون العودة خيارا حقيقيا يكون في متناول يد اللاجئين كبقية الحلول الأخرى كإعادة التوطين. وكما لاحظ السكرتير العام للأمم المتحدة سنة ١٩٥٩، في أعقاب انهيار الجهود الدولية لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين عبر برامج الأونروا: "لن يكون أي اندماج مرضيا أو حتى ممكنا إذا ما تم عن طريق إجبار الناس على الوجود في أوضاع جديدة بخلاف إرادتهم".

في ذات الوقت، فإن الآراء التي يعبر عنها الناطقون باسم اللاجئين تشير إلى أن اللاجئين لن يقبلوا الاندماج بشكل طوعي في حياة مثمرة إلا إذا منحوا حرية الاختيار بما يتلاءم مع قرارات الأمم المتحدة أو بطريقة مقبولة أخرى. وبما أنهم يعتبرون مثل تلك الحرية الآن وسيلة يصوب من خلالها الخطأ الذي يعتبرون أنفسهم قد عانوا منه، وأن يبقى احترامهم الشخصي لأنفسهم مصونا ومحفوظا.

تيري رمبل هو كبير الباحثين في وحدة الأبحاث، المعلومات والإسناد القانوني في بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. رمبل هو أيضا زميل باحث ومرشح لنيل شهادة الدكتوراة في كلية الدراسات التاريخية، السياسية والاجتماعية في جامعة اكسيتير في المملكة المتحدة.

شريط الأخبار

رئيس الجهاز المركزي للإحصاء: هناك تيار إسرائيلي يدفع باتجاه ترحيل الفلسطينيين

البيرة، ١٣ تموز ٢٠٠٥ (وفا). أكد السيد لؤي شبانة، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء، أن هناك تياراً إسرائيلياً يدفع باتجاه ترحيل الفلسطينيين مستخدماً الإحصاءات لدعم ادعائه. وأوضح السيد شبانة خلال ورشة عمل نظمها الجهاز في مدينة البيرة في الضفة الغربية تحت عنوان " منهجية إعداد التقديرات السكانية في الأراضي الفلسطينية " أن هناك ثلاثة تيارات إسرائيلية من المتصارعين حول الجدل الديمغرافي في فلسطين يدفع أحدها باتجاه ترحيل الفلسطينيين مستخدماً الإحصاءات لدعم إدعائه بأن عدد الفلسطينيين كبير جداً، وفي تزايد مستمر ومتسارع ولا يوجد حل للصراع الديمغرافي إلا بترحيلهم. وأكد شبانة على أن الصراع الديمغرافي هو أحد القضايا المركزية التي تشغل بال الرأي العام والنخبة الأكاديمية والسياسية في إسرائيل منذ فترة بعيدة.

الرئيس عباس لا يعارض منح الجنسيات العربية للاجئين الفلسطينيين

دبي، ١٢ تموز ٢٠٠٥ (أ.ف.ب) اعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس (ابو مازن) انه يوافق على منح الدول العربية جنسيات للاجئين الفلسطينيين "اذا احبت"، معتبرا ان ذلك "لا يعني التوطين"، كما جاء في حديث لقناة دبي الفضائية بثته مساء السبت. وقال عباس "ارجو اي دولة عربية تريد ان تعطي الجنسية (للفلسطينيين) ان تعطيهم، فما الذي يمنع؟" واضاف "هذا لا يعني التوطين. وعندما تتاح للفلسطيني العودة الى وطنه، سيعود سواء اكان يحمل جنسية عربية او اجنبية". وقال "ان فلسطينيا من الجيل الخامس يعيش في تشيلي يحب ان يعود عندما يسمح له انها مسألة عاطفية لا علاقة لها بالجنسية". ونفى الرئيس عباس ان تكون جامعة الدول العربية تمنع تجنيس اللاجئين. وردا على السؤال عن السبب في عدم السعي الى تغيير قرار الجامعة العربية الذي يمنع تجنيس الفلسطينيين، قال عباس "لا يوجد قرار، هناك توصية" واضاف "انها ذريعة" يتخذها البعض. واشار الى ان هذه التوصية "تعود الى الخمسينيات" عندما اصبح مئات آلاف الفلسطينيين في عداد اللاجئين بعد انشاء اسرائيل عام ١٩٤٨

المصوّرة مقبولة نصار تعرض "القرى المهجرة" في بريشا الايطالية

بريشا، إيطاليا، ١١ تموز ٢٠٠٥ (عرب ٤٨). بدعوة من جمعية الصداقة الايطالية – الفلسطينية، شاركت المصورة مقبولة نصار، في معرض لصور القرى الفلسطينية المهجرة ضمن مهرجان فلسطين في مدينة بريشا الايطالية والذي يعقد للسنة الثالثة على التوالي. ويأتي هذا المهرجان لتعزيز تضامن الشعب الايطالي مع الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية اضافة الى نشر الثقافة الفلسطينية بكل مركباتها في المجتمع الايطالي. واقيمت على هامش المهرجان، الذي امتد لثلاثة ايام، معرض لوحات تجسد الانتفاضة بريشة فنانين ايطاليين، ومعرض صور القرى المهجرة وصور للمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية اضافة الى الكتب الفلسطينية المترجمة للغة الايطالية، وعروض فولكلورية فلسطينية. وشاركت مقبولة نصار في اليوم الاول للمهرجان، في ندوة حول القرى المهجرة شملت شرحا حول انماط التهجير الذي تعرض له الشعب الفلسطيني خلال النكبة، وتطرقت الى مشروع تصوير القرى المهجرة وأهميته في توثيق الدمار والاندثار المستمر لاثار القرى وهوية المكان.

إسرائيل وتوطين اللاجئين:

التوطين كخيار قسري

بقلم: نهاد بقاعي

ثلاثة محاور متعلقة حددت دوما مجمل علاقة إسرائيل بقضية اللاجئين الفلسطينيين: الترحيل أولا، منع العودة ثانيا، وإعادة توطينهم خارج ديارهم الأصلية أخيرا. بهذا المعنى، تصبح إعادة التوطين نتيجة حتمية ولكن متأخرة للمحورين الأولين. ومع ذلك، يلعب التوطين، دورا مركزيا إسرائيليا، كونه الحل "الوحيد" الذي تقدمه إسرائيل لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

التوطين كسياسة ترحيل

من بين ما شهدته السنوات الأولى التي لحقت بالنكبة، كانت حلقات متتابعة من مسلسل التهجير الفلسطيني، كان قد واجهه أساسا جموع الفلسطينيين الباقين ضمن خطوط الهدنة، ومن بينهم المهجرين في الداخل. وقد تمحورت جل برامج الترحيل خلال هذه الحقبة، في ثلاث مناطق أساسية، هي القرى الحدودية في الشمال، منطقة المثلث الصغير في الوسط والتي كانت قد ضمت لإسرائيل بموجب اتفاقات رودوس عام ١٩٤٩، ومنطقة النقب في الجنوب. وقد اعتمدت إسرائيل لتنفيذ برامج الترحيل أيضا على مفهوم إعادة التوطين هدفت من ورائه الى إخلاء قرى بأكلمها كما حدث في كراد البقارة وكراد الغنامة في سهل الحولة والتي وطنت قسم من السكان في قرية شعب في الجليل الغربي، فيما هجر القطاع الأكبر الى سوريا.

لهذا الغرض، تم تأسيس سلطة تأهيل اللاجئين، برئاسة يوسف فايتس، وعملت لمدة أربعة أعوام (١٩٤٩-١٩٥٣)، لتكون "مسؤولة" عن المهجرين في الداخل، ووضع الاستراتيجيات اللازمة التي تلخصت ببندين أساسين هما إجبار السكان الفلسطينيين على الانتقال الى الأماكن التي تراها السلطة مناسبة والثاني توطين اللاجئين، ومن ثم إخراج هذه الاستراتيجيات الى حيز التنفيذ. وقد نجحت سلطة تأهيل اللاجئين بتوطين مئات المهجرين الفلسطينيين، ضمن قرى لجوء "رسمية" و"شبه رسمية" كانت قد حددتها لهذا الغرض، فيما طردت السلطة نفسها عدد اكبر من الفلسطينيين الى ما وراء الحدود.

وكانت قرى اللجوء "الرسمية" عبارة عن قرى "شبه مهجرة" استخدمت لنقل مهجرين "جدد" اليها من قرى آخرى بموجب مخططات اعتمدتها سلطة التأهيل. وشملت قرى اللجوء الرسمية كل من عكبرة، وادي الحمام، شعب والشيخ دنون في الجليل، فيما شملت "شبه الرسمية" قرى كالجديدة والمكر والمزرعة في الجليل أيضا. وقد تم بناء الوحدات السكنية في هذه القرى بتوجيه ودعم من سلطة التأهيل. ومع ذلك، فقد عملت هذه السلطة في قرى أخرى كما انتقل عدد من المهجرين الى قرى اللجوء الرسمية وشبه الرسمية بمحض ارادتهم وليس بتوجيه من سلطة التأهيل. على العموم، كانت قرى اللجوء الرسمية وشبه الرسمية بموجب تعريف سلطة التأهيل، عنوانا لترحيل آلاف الفلسطينيين من قرى ككفر برعم، وكراد البقارة، كراد الغنامة، قديثا، دلاثة، ميرون، قباعة، الخصاص وقطية وغيرها. كما كان تلقي الوحدات السكنية التي بنتها سلطة التأهيل مرهون بتنازل المهجر عن أملاكه في القرى الأصلية، وهو ما دفع نسبة ضئيلة فقط من المهجرين الى قبول مثل هذا العرض.

في ذات الوقت الذي بدأت تطبق فيه إسرائيل سياسات على الأرض من أجل توطين قسم من المهجرين، فإنها رفضت بكل شدة إعادة التوطين في القرى الفلسطينية المهجرة تحت حجج الأمن والاستيطان الصهيوني. فكتب اليشاع سولتس، حاكم الناصرة، مثلا، في تطرقه الى إمكانية نقل البدو المهجرين في الجليل الى القرى المهجرة، في وثيقة صنفت على أنها "سرية" في مطلع عام ١٩٤٩ بعنوان "ترحيل السكان العرب"، كتب يقول حول قضاء بيسان وقراه: "هذه القرى تقع في منطقة خالية من السكان العرب الآن، وداخل مناطق استيطان يهودية مكتظة، لا مجال لإسكان أو إعادة لاجئين و / أو سكان لهذه القرى. لئلا نعيق تطور الاستيطان في منطقة يهودية صرفة وعلى تخوم حدود الدولة". أما بخصوص منطقة طبريا فقد علل سولتس بالقول: "كانت معظم هذه القرى، بؤرا للأعمال المعادية لقواتنا، وتقع في منطقة خالية تماما من السكان العرب، داخل منطقة استيطان يهودي. إضافة الى القضية النفسية المتعلقة بإعادة سكان الى بؤر مقاومة سابقة، لا يجوز توطين عرب و- أو لاجئين هنا كي لا نعرقل تطور المستوطنات اليهودية، بشكل منتظم".

على أية حال، فقد أبدت الحكومة الإسرائيلية عدم جدية واضحة في تعاملها مع سلطة تأهيل اللاجئين، ومن ثم مسالة توطين اللاجئين. وهو ما دفع يوسف فايتس رئيس السلطة الى التعقيب على دور رئيس الحكومة دافيد بن غوريون بأنه "لا يكترث لقضية اللاجئين، وكأنها ستحل من تلقاء نفسها". وهو ما يلخص نهجا قائما على التجاهل والإنكار. كما كان الاختيار بين الترحيل الى ما وراء الحدود وتوطين المهجرين في القرى الفلسطينية الباقية يميل غالبا لصالح الأول عندما يصل الأمر الى المسؤولين الحكوميين.

لم يكن أسلوب التوطين كسياسة ترحيل مقتصرا على خطوط الهدنة. فقد دفع مثلا احتلال قطاع غزة في تشرين أول من عام ١٩٥٦ إثر العدوان الثلاثي على مصر، دفع بجملة طويلة من مشاريع إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين من القطاع المحتل، وجهت أساسا نحو سيناء المحتلة أيضا. فقد رسم حاييم ياحيل، وهو مسؤول كبير في وزارة الخارجية خطة في العام ذاته ترمي الى ضم القطاع المحتل الى إسرائيل، وتوطين اللاجئين فيه ضمن ثلاث مجموعات، توطن الأولى في غزة والثانية في إسرائيل والثالثة في سيناء. "إن الحل لمشكلة اللاجئين ضروري ليس فقط لأسباب سياسية وإنسانية كمساهمة منا في التسوية"، عقب ياحيل، "ولكن أيضا لأسباب استيطانية.. وكيف يمكننا تنفيذ استيطان في هذه المنطقة وهي مملوئة في المخيمات؟".

كما تم استغلال الحجج الأمنية أيضا ذريعة لإعادة التوطين كسياسة ترحيل. فقد صرح دافيد بن غوريون، رئيس الحكومة الإسرائيلية في آذار من عام ١٩٥٧، بينما كانت إسرائيل تستعد للانسحاب من قطاع غزة: "سيبقى قطاع غزة مصدرا للمشاكل ما لم يوطن اللاجئون في مكان آخر". فيما وضح أريئيل شارون في سيرته الذاتية أهمية إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة، "إنني اعتقد انه حان الوقت لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وإنني مستعد للقيام بذلك.. كان أساس خطتي [مطلع السبعينيات] هو التخلص من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين كليا.. هذه الأماكن كانت لا تزال تفرخ أكثر المشكلات خطورة لنا، وستبقى تفرزها دائما. وسيكون من مصلحتنا الى حد كبير، أن نقضي عليها نهائيا والى الأبد، وفي رأيي أن مثل هذا الأمر ممكنا".



خلال مسيرة جماهيرية إحياءاً لذكرى النكبة السادسة والخمسون، بيت لحم (© بديل)

السيطرة على الأرض

إن هذا يقودنا الى مدى تأثير السيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية، حيث مكنها ذلك من مواصلة خططها للترحيل، ومنع العودة وأيضا إعادة التوطين. وتباعا لما أوردنا حول الفلسطينيين ضمن خطوط الهدنة منذ عام ١٩٤٨، وقطاع غزة في أعقاب احتلاله في أعوام ١٩٥٦-١٩٥٧، فقد أعيدت الكرّة مرة أخرى، وبدرجة أعلى من التنظيم في التعامل الإسرائيلي مع احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧. فقد شهد العام ١٩٦٧، دفعا قويا لمفاهيم الترحيل، منع العودة وإعادة التوطين. فوضع اليعازر ليفنه، وهو من قادة حزب المباي، مخططا شاملا لترحيل الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعادة توطينهم. "إن اللاجئين اليوم هم داخل حدودنا. وفي وسعنا إعادة تأهيل بعضهم في بلادنا، [أي، في سيناء] وترحيل الآخرين لحياة منتجة عبر البحار، وأن نعيد توطينهم في بلدان مجاورة نصل معها الى تسوية... الأردن..".

إضافة الى وضع الخطط، كان موشيه دايان، وزير الدفاع مع فكرة خلق الحقائق على الأرض بحكم سياسة الأمر الواقع. وأوجد سياسته المسماة "الضم الزاحف"، من أجل تحقيق هذا الغرض، ويشمل ترحيل اللاجئين من الضفة الغربية وقطاع غزة وإعادة توطينهم في الدول العربية. ويعتبر مشروع إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة للحد من الكثافة السكانية العالية في المخيمات، في سنوات السبعينيات والثمانينيات عبر مشاريع سكنية جديدة داخل قطاع غزة والضفة الغربية من أبرز مشاريع إعادة التوطين التي اعتمدتها الحكومة الإسرائيلية، حين نجحت من إعادة توطين عشرات الآلاف من اللاجئين. وقد شملت المشاريع الجديدة، أحياء كمخيم الشيخ رضوان بالقرب من مخيم الشاطئ، ومشروع "حي الأمل" بجانب مخيم خان يونس، ومشروعي "البرازيل" و "تل السلطان" بجانب مخيم رفح، ومشروع "النزلة" بالقرب من مخيم البريج.

الجذب الاقتصادي

كثيرا ما تعول الجهات الإسرائيلية، والدولية أيضا، على تحسين الظروف الاقتصادية للاجئين كمقدمة لتوطينهم خارج ديارهم. فقد اعتمدت عددا من مشاريع التوطين الإسرائيلية، على مبدأ الهجرة المبسط القائم على اساس "الدفع-الجذب". أي تضييق الخناق على الفلسطينيين، ومنهم اللاجئين من جانب، وتوفير ظروف اقتصادية مستقرة في الجانب الآخر. ويبدو أن العديد من مشاريع التوطين الدولية التي طرحت بمباركة إسرائيلية قد سارت بنفس هذا التوجه أيضا. في مثل هذه المشاريع، تقوم إستراتيجية التوطين على أساس توفير قطعة من الأرض، ومصدر للعمل، أو مبلغا من المال يكون ضمانة للاجئين في مجتمعهم "الجديد"، مما سيسهم في تحسين ظروفهم الحياتية وبالتالي نسيانهم لقراهم الأصلية. على الجانب الآخر من هذه المعادلة، يتم البحث عن دول، ومنها عربية، مستعدة لتوطين اللاجئين على أراضيها، خصوصا وأنها قد تستفيد من الفلسطينيين كطاقات بشرية متطورة نسبيا، مما سيسهم في تنمية المجتمعات المحلية.

وقد شهد عقد الخمسينيات مثلا، مشروعين إسرائيليين حكوميين لتوطين الفلسطينيين، الأول ويسمى "عملية يوحنان" (١٩٥٠-١٩٥٣) والثاني، ويسمى "العملية الليبية" (١٩٥٣-١٩٥٨). وقد انطلق مشروع "عملية يوحنان" بهدف ترحيل الفلسطينيين من الجليل الى الأرجنتين. وقد كتب يوسف فايتس، في حزيران ١٩٥١ الى يعكوف تسور، سفير إسرائيل في الأرجنتين: "إن الغرض الأساسي لهذا الأمر [عملية يوحنان] هو ترحيل السكان العرب من إسرائيل. لقد كنت دائما، حتى قبل إقامة الدولة، أخشى وجود الأقلية العربية في وسطنا [أي إسرائيل]، وهذه المخاوف لا تزال قائمة لا نظريا فحسب، بل في الممارسة. بالإضافة الى ذلك، فنحن تنقصنا الأراضي، فان لم يكن ألان، فإننا سنشعر بحاجتها بعد وقت فصير عندما يتحقق تقليص المنافي [تقليص الشتات اليهودي عبر الهجرة الى إسرائيل]. وبترحيل الأقلية العربية من إسرائيل، عبر اتفاق مشترك، سنحقق حلا للمشكلتين." وقد ظهر في سياق هذه العملية ما دعاه فايتس "الترحيل الإرادي"، بروح تحسين الظروف الاقتصادية في مناطق أخرى. وقد انتهت فكرة "يوحنان"، بعد أن أبدى الفلسطينيون عدم رغبة في الرحيل، وقد اثبت "الترحيل الارادي" مأزقه.

أما العملية الليبية فقد أعدها يوسف فايتس أيضا لتوطين الفلسطينيين في إسرائيل، واللاجئين الفلسطينيين خارجها في مرحلة لاحقة على الأراضي الليبية. وقد اعتمد المسؤولون الإسرائيليون هنا أيضا على فكرة الجذب الاقتصادي، والترحيل الإرادي، كما فحصوا إمكانيات استفادة ليبيا من خبرات الفلسطينيين. وقد علق موشيه ساسون، وهو دبلوماسي كبير في وزارة الخارجية الإسرائيلية على العملية الليبية بقوله: "كان نجاح هذا الاستيطان، على نطاق صغير في ليبيا، يعتمد على الاتفاق، مبدئيا، بين بريطانيا والسلطات الليبية المحلية وضمان وسائل تمويله، من ناحية، وعلى التخطيط والتنظيم المتطورين من ناحية أخرى. أما النشاط الدبلوماسي على المستويات العالية في لندن... والمفاوضات مع مؤسسات الأمم المتحدة بشأن استقرار اللاجئين الدائم يغطي وجها من أوجه القضية، بينما يضمن الصندوق القومي اليهودي الوجه الآخر من القضية". وقد قامت السلطات الإسرائيلية فعلا بالاتصال بمستعمرين ايطاليين في ليبيا لشراء الأراضي الذي كان من المفروض أن تمنح الى العرب واللاجئين. إلا أن افتضحت الخطة بشكل غير متوقع وهو ما أدى الى فشلها.

أخيرا: خيار اللاجئين

اعتمادا على ما ورد، تبدو احتمالات نجاح سيناريوهات التوطين ضئيلة. لأن إسرائيل قادرة على تهجير الفلسطينيين بالقوة، كما أنها قادرة على منع عودتهم بالقوة أيضا، ولكنها غير قادرة على توطينهم بالقوة أيضا. كما تظل إسرائيل ليست لاعبا منفردا لفرض حل مشكلة لها تبعات اقليمية ودولية. والأهم من هذا كله، هو أن اللاجئين لا يزالون مصرين على تطبيق حقوقهم بالعودة واستعادة الممتلكات. ويقول ابرهام حانوخي، الذي كان مسؤولا عن تنفيذ سياسات سلطة تأهيل اللاجئين، أن السبب الأساسي وراء فشل تفويض السلطة كان عدم رغبة المهجرين في التوطن في قرى اللجوء. "أنهم يلحون مطالبين بإعادتهم الى قراهم الأصلية، رغم أن اقتراحات تأهيلهم منصفة بجميع المفاهيم، ولا تختلف عن ظروف الترتيبات التي أجريت للمهاجرين اليهود، الذين قدموا الى البلاد للتو".

نهاد بقاعي هو منسق وحدة الأبحاث، المعلومات والإسناد القانوني في بديل-المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. وهو المحرر النظير في جريدة "حق العودة".

إسرائيـل، أمريكـا والتوطيـن

بقلم: د.إبراهيـم درّاجـي

تروج بعض من القوى العربية والدولية لفكرة توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية تحت حجج وذرائع مختلفة، منها عدم واقعية تطبيق حق العودة والطروحات التي تتحدث بالنيابة عن (إسرائيل) بأنها لن تقبل بحق العودة ويجب البحث عن بدائل تفاوضية أخرى بشكل رسمي أو غير رسمي (كما حدث في وثيقة جنيف) لحل هذه المشكلة عبر أفكار واقتراحات تجزئ وتشتت وتلغي حق العودة للاجئين. ومنذ ١٩٦٧ ولغاية عام ١٩٧٧، اتخذ موضوع حل قضية اللاجئين منحى الحل من خلال تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، لأن هذه المرحلة ارتبطت بدور اللاجئين الفعال ضمن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. وفي الفترة الواقعة بين ١٩٧٧ وعام ١٩٨١، بدأت مرحلة المبادرات السياسية مثل مبادرة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ومشروع الملك فهد، وفي هذه المرحلة تمت الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وحق العودة و التعويض مقابل الاعتراف بإسرائيل. وبقيت المشاريع السياسية تسير في هذا الاتجاه حتى بدء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في عام ١٩٩١.

الطروحـات الإسرائيليـة الرسميـة

يتمركز الرفض الإسرائيلي على المراهنة على أن الجيل القديم الذي ارتبط بأرض فلسطين وغادرها سوف ينتهي خلال مرحلة زمنية محدودة طالت أم قصرت، أما الجيل الجديد فسيغرق في متاهة إجتماعية، فيذوب في المجتمعات التي يعيشون فيها وبالتالي فإن المطالبة بحق العودة ستنتهي خلال عقدين أو ثلاثة من الزمن. في ذات الوقت، ستساهم المؤسسات الصهيونية في عملية "توطين" اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية عندما يحين الوقت لذلك. ففي رد لوزير خارجية إسرائيل موشيه شاريت الاسبق على طلب الكونت برنادوت، وسيط الأمم المتحدة في فلسطين، لإعادة اللاجئين الفلسطينيين رفض شاريت طلب برنادوت، وطالب بأن يوطّن اللاجئون في خارج حدود "إسرائيل" وأوصى بتدمير ومسح القرى والمدن الفلسطينية التي كان يسكنها العرب وذلك حتى لا تترك أثراً يربطهم بأرضهم وتساءل، "كيف يتصور أن يعاد العرب إلى إسرائيل ؟ ألا يهدد ذلك نقاء دولة إسرائيل؟ وألا يعني مزاحمة هؤلاء لليهود؟". وفي عام ١٩٥٦ أثناء زيارة شاريت للولايات المتحدة أبدى استعداد إسرائيل للنظر بجدية إلى مبدأ التعويض شريطة أن يتم توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد التي لجأوا إليها. وبعد تسع سنوات قدم ليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك مشروعاً للكنيست الإسرائيلي اقترح فيه تحويل مبالغ مالية إلى الدول العربية التي تستضيف اللاجئين وذلك بغية دمجهم في هذه المجتمعات مقابل فتح أبواب التجارة أمام البضائع الإسرائيلية في البلاد العربية. وقد جرى تداول عدد من المشاريع الإسرائيلية للتعامل مع قضية اللاجئين.

مشروع ييغال ألون: قدم هذا المشروع بعد حزيران عام ١٩٦٧. ويبدو أن سيطرة إسرائيل على أعداد جديدة من الفلسطينيين بعد الحرب دفع قادتها إلى الانشغال بإيجاد بدائل وأوضاع جديدة لمشكلة اللاجئين. يقوم مشروع ألون على إنكار مسؤولية إسرائيل عن المشكلة ودوامها واتهام البلاد العربية بأنها السبب وراء ديمومة المشكلة. وأكد ألون أنه لا يوجد لدى إسرائيل القدرة الاستيعابية لإعادة اللاجئين وتوطينهم في ضوء قدوم عدد من المهاجرين اليهود من البلاد العربية، واعتبار هذه العملية عملية تبادل سكاني بين البلاد العربية وإسرائيل "العبرية" ودعا إلى تكثيف الزراعة والتنمية الصناعية وتطوير الخدمات الملائمة في المناطق المحتلة حتى يمكن استيعاب اللاجئين القادمين إلى الضفة كما دعا إلى توطين عدد آخر من اللاجئين في سيناء سواء قبل المصريون بذلك أم لم يقبلوا، وكي يضع ذلك موضع التنفيذ نادى بضرورة إيجاد تمويل دولي لحل المشكلة في البلاد العربية.

مشروع أبا إيبان: قدم وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، أبا ايبان مشروعه في خطاب له أمام الأمم المتحدة عام ١٩٦٨ وهو يستند إلى خطة خمسية في إطار مؤتمر دولي يضم دول الشرق الأوسط مع الحكومات التي تساهم في إغاثة اللاجئين. والحل في رأيه لا يتم في عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وأراضيهم ولكن من خلال توطينهم في أماكن اللجوء التي يعيشون فيها بمساعده دولية وإقليمية.

مشروع موشيه ديان: وزير الدفاع الإسرائيلي أثناء وبعد حرب ١٩٦٧ وهو الذي شغلته قضية المخيمات كهاجس أمني وكانت سبباً في انتشار المقاومة الفلسطينية قدم مشروعاً مؤلف من عدة نقاط كان ابرزها تصفية المخيمات تحت ستار تخفيف كثافة السكان خاصة في قطاع غزة على أن يتم ذلك تدريجياً، وإعادة توزيع اللاجئين في مناطق جديدة تسهل السيطرة الأمنية عليها وأيضا تحقيق هدف سياسي هو تجريد اللاجئين من صفة اللاجئين بعد تركهم المخيمات تحت ستار قيام إسرائيل بإعادة تأهيلهم.

مشروع آرئيل شارون: كان شارون في عام ١٩٧١ يشغل منصب قائد القوات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة عندما قدم مشروعه الأمني لـ "تهدئة" منطقة غزة . وقد اقترح شارون نقل نحو ٤٠ ألف شخص من مخيمات قطاع غزة إلى مكان آخر لتخفيف الازدحام السكاني الذي يثير القلاقل الأمنية، وقام شارون فعلاً بشق شوارع في المخيمات الرئيسة في القطاع لتيسير دخول القوات إلى المخيمات وتسهيل حركتها فأدى ذلك إلى هدم آلاف البيوت ونقل أصحابها إلى مخيم "كندا" داخل الأراضي المصرية وعندما وقعت اتفاقية السلام مع مصر لم توافق إسرائيل على عودة اللاجئين الفلسطينيين منه وشكّلوا جسماً جديداً أضيف إلى سجل اللاجئين السابق.

مشروع تامير: تقضي خطة أبراهام تامير، الأمين العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية والتي وافق عليها كلا الحزبين، العمل والليكود، تقضى بتوطين ٧٥٠ ألف فلسطيني في لبنان على أن يرتفع هذا العدد إلى مليون لاحقاً. وتقوم إسرائيل وفقاً لهذا المشروع بترحيل نصف مليون فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى لبنان والأردن على أن يتحمل المجتمع الدولي تكاليف توطينهم وإعادة تأهيلهم. وقد حمل تامير هذه الخطة إلى الرئيس الروماني نيكولاي شاوشيسكو الذي كان يدير حواراً غير مباشر بين مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين، معتبراً أن الأوضاع



عائلة فلسطينية لاجئة في مدينة الخليل (© تينيكا دازة/منظمة أوكسفام)

شريط الأخبار

لجنة اللاجئين في التشريعي تناقش أوضاع اللاجئين في الشتات

رام الله، ١١ تموز ٢٠٠٥ (وفا). ناقشت لجنة شؤون اللاجئين في المجلس التشريعي أوضاع اللاجئين بشكل عام في الشتات، وأقرت القيام بجولة ميدانية وزيارة ساحات الجوار في مطلع الشهر القادم، للاطلاع على أوضاع اللاجئين عن كثب. وثمنت النائبة جميلة صيدم، رئيسة لجنة شؤون اللاجئين في التشريعي، قرار الحكومة اللبنانية السماح للاجئين الفلسطينيين من مواليد لبنان بممارسة العمل في المهن كافة. ووجهت اللجنة رسالة شكر إلى رئيس البرلمان اللبناني السيد نبيه بري على القرار الذي اتخذه في الثاني من الشهر الماضي. إلى ذلك، اجتمعت لجنة اللاجئين بناءً على طلب المجلس مع ممثل السلطة الوطنية في العراق الشقيق، واستمعت منه لشرح حول أوضاع الفلسطينيين في مخيم الرويشد على الحدود العراقية الأردنية وأطلعت على الوثائق التي بحوزته، بحضور النائب عزام الأحمد.

أبو زيد تخصص مبلغ ٣ مليون دولار كتمويل إضافي للاجئين الفلسطينيين في سورية

سوريا، ١٠ تموز ٢٠٠٥ (الأونروا). قامت المفوض العام للأونروا السيدة كارين أبو زيد بتخصيص مبلغ ٣ مليون دولار أمريكي من موارد الوكالة لتمويل مشاريع إضافية وأنشطة تعود بالنفع على اللاجئين الفلسطينيين في سورية. يعد هذا المبلغ الذي تبرعت به عدة دول مانحة إلى ميزانية الاونروا العامة أول تمويل بهذا الحجم للوكالة في سورية بعد إطلاقها للخطة المتوسطة الأجل. سوف يتم تنفيذ ٣٠ مشروعاً وأنشطة مختلفة بهذا التبرع الإضافي الذي يدعم الخدمات التي توفرها الاونروا للاجئين الفلسطينيين في سورية في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. وسيعمل هذا المبلغ على زيادة ميزانية الاونروا في سورية للعام ٢٠٠٥ لتصبح ٣١,٣ مليون دولار إذا ما تّم استثناء تمويل المشاريع الخاصة التي هي قيد التنفيذ الآن بقيمة ١٩,٤ مليون دولار أمريكي.

اختتام بطولة الاندية الرياضية للقوة البدنية في مخيم عين الحلوة

مخيم عين الحلوة، ٤ تموز ٢٠٠٥ (وفا). نظم المكتب الحركي الرياضي لمنطقة صيدا ونادي النهضة في لبنان، بطولة الاندية الرياضية في القوة البدنية للعام ٢٠٠٥، وذلك في قاعة الشهيد اللواء زياد الاطرش في مخيم عين الحلوة في مدينة صيدا الجنوبية في لبنان. وحضر المهرجان الرياضي الذي أقيم برعاية مشاريع الرياض واشراف بطل فلسطين الدولي فادي المصري، أمين سر حركة فتح وفصائل منظمة التحرير في منطقة صيدا الحاج خالد عارف، ومدير مشاريع الرياض محمد العلي، وممثلون عن فصائل منظمة التحرير، واللجان الشعبية، وحشد من الرياضيين والفعاليات الوطنية والشعبية والرياضية.

وزير العمل الفلسطيني يوجه رسالة إلى نظيره اللبناني يشكره فيها على قرار منح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الحق في العمل

رام الله، ٣٠ حزيران ٢٠٠٥ (وفا). وجه د. حسن أبو لبدة، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، رسالة إلى نظيره اللبناني طراد حمادة، أعرب فيها عن سروره بقرار منح أبناء شعبنا في لبنان الحق في العمل في المهن التي كانت محظورة عليهم. وعبر د.أبو لبدة في رسالته: عن ارتياحه وسروره بهذا القرار الحكيم، الذي منح أبناء شعبنا ضيوف لبنان الأشم، حق العمل من أجل كسب لقمة العيش والحياة الكريمة في العديد من المهن التي كانت غير متاحة لهم. وأوضح أن الشعب اللبناني الشقيق، حليف الدم والمصير المشترك، قد شكل على الدوام الحاضنة الدافئة لشعبنا وقضاياه العادلة، معرباً عن جزيل شكره للوزير وللحكومة اللبنانية، لهذه الخطوة المشرقة، والتي جاءت ترجمة صادقة للمباحثات وللوعد الذي قطعه الوزير حمادة له، في اللقاء الذي جمعهما في بيروت الشهر الماضي.

مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين

الدولية الجديدة باتت مؤهلة لولادة كيان سياسي فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وحل مشكلة اللاجئين بالتوطين. كما طُرحت عدّة مشاريع لتوطين للاجئين الفلسطينيين في سورية، فقد ظهر إلى العلن في بداية الخمسينات من القرن الماضي مشروع يقضي إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في سورية في منطقة شمال شرق سورية، أي في الجزيرة الواقعة بين تركيا وسورية والعراق، وقد رفض اللاجئون المشروع المذكور ولم تسنح الظروف إلى فرضه في تلك الفترة العصيبة التي مر بها اللاجئون هناك.

الدور الأمريكي

كانت الرؤية الأميركية لكيفية حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قد أعلنت بوضوح من خلال كتاب نشر عام ١٩٩٧ بعنوان "الفلسطينيون، من لاجئين إلى مواطنين". عندما قام مجلس الشؤون الخارجية الأميركي، في أعقاب اتفاق أوسلو، بتشكيل مجموعة دراسة مهمتها دراسة الجوانب المعقدة من القضية الفلسطينية وتقديم التوصيات بشأنها؛ باعتبار اتفاق "أوسلو"، انطلاقة جديدة في اتجاه التسوية الشاملة. وأشرفت الأستاذة في جامعة "سيرا كوز" دونا.ي. أرزت على مجموعة الدراسة. ويمكن تلخيص هذه الرؤية على النحو التالي: "إذا أردنا حلا دائماً ومقبولاً للصراع العربي الإسرائيلي، فيجب أن يشمل هذا الحل منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين في كل أنحاء الشرق الأوسط. ولن يتوقف هذا الصراع ما لم يحصل اللاجئون الفلسطينيون على الجنسية؛ لأن ذلك يعني أنهم لن يعودوا بعدها مجرد ورقة للمساومة في جدول أعمال كل من طرفي الصراع. ويجب أن يكون قبولا ًمتبادلا ً بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولا يمكن أن يتحقق هذا القبول إلاّ إذا تغير وضع الفلسطيني وعقليته كلاجئ، ثم استيعابه ضمن خطة إقليمية دائمة تقوم على أساس عودة عدد محدد من اللاجئين إلى إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، ودمج اللاجئين الفلسطينيين في المجتمعات السورية والأردنية واللبنانية التي يقيمون فيها، وإعادة توطين عائلات فلسطينية في بلدان أخرى من الشرق الأوسط وفي البلدان الغربية. كما يجب دفع التعويضات للفلسطينيين الذين لا يعودون إلى أرضهم عن الممتلكات التي خسروها هناك، ويجب السماح لهم، أيضا، بأن يحملوا جنسية مزدوجة، هي الجنسية الفلسطينية وجنسية البلد الذي يقيمون فيه".

وترتكز الصفقة المقترحة على مبدأ إعادة توطين اللاجئين (بمناطق حكم السلطة الفلسطينية)، واستيعابهم (في الدول المضيفة حالياً)، وتوطينهم (بدول أخرى كالعراق واسكندنافيا)"، وذلك وفق البرنامج الذي اقترحته المؤلفة. باختصار، وكما يرى بحق الباحث الفلسطيني د. سليم تماري، فإن المؤلفة "تتبنى جدولاً صهيونياً من حيث الجوهر لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المرتكز أساساً على إعادة التوطين والتعويض من جهة، ومساعدة إسرائيل في الهروب من مواجهة مسئولياتها التاريخية تجاه مشكلة اللاجئين".

ثم جاء العرض الامريكي في مفاوضات كامب ديفيد ٢ والذي تضمن صيغة لتسوية نهائية لهذه القضية تقوم على أسس حل قضية اللاجئين وفق إطار التعويض والتوطين مع إعادة جزء بسيط منهم. يضمن بالتالي عدم اعتراف الدولة العبرية بأية مسؤولية قانونية أو مدنية لتشريدهم، وموافقة الدولة العبرية على إعادة حوالي ١٠٠ ألف منهم ضمن الإطار "الإنساني" المتمثل بلم شمل العائلات، واعتبار ذلك بمثابة موافقة على قرار ١٩٤، والسماح للدولة الفلسطينية بإعادة نصف مليون منهم وفق برنامج زمني محدود، وإقامة صندوق دولي لتعويض اللاجئين تساهم فيه اسرائيل وأمريكا وأوروبا، شريطة أن يتضمن تعويض اليهود الذين خرجوا من أماكن سكناهم في الدول العربية بعد قيام الدولة العبرية عام ١٩٤٨. لاحقا، جاء الموقف الأمريكي الأخير الواضح من خلال ما بات ُيعرف بـ "وعد بوش" في رسالته الشهيرة إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي اريئيل شارون بتاريخ ١٥ نيسان٢٠٠٤ والذي يؤيد فيه خطة الانسحاب الإسرائيلي ويجدد التزام الولايات المتحدة التزاما قويا بأمن إسرائيل وبما يحقق مصالح الدولة اليهودية. ثم يعرض رؤيته الواضحة لقضية اللاجئين ومستقبل القضية الفلسطينية عموماً بتأكيده أنه ".. كما يبدو جليا فإن إطار العمل الواقعي المتفق عليه والعادل والنزيه لإيجاد حل لموضوع اللاجئين الفلسطينيين كجزء من اتفاق المرحلة النهائية سيحتاج إلى إرسائه من خلال إقامة دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها بدلا من توطينهم في إسرائيل. وكجزء من تسوية السلام النهائية، يجب أن يكون لإسرائيل حدود آمنة ومعترف بها، وهو ما يمكن أن ينبع من خلال المفاوضات بين الأطراف طبقا لقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨.

وعلى ضوء الوقائع الجديدة على الأرض، بما فيها مراكز التجمعات السكانية الرئيسية الموجودة في إسرائيل، فمن غير الواقعي أن نتوقع أن تكون نتيجة المفاوضات النهائية عودة كاملة إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩".

إضافة الى ذلك، فبعد أيام قليلة من تصويت مجلس النواب الأمريكي لصالح ما بات يعرف بـ "قانون محاسبة سورية" قدمت عضو مجلس النواب الجمهورية عن ولاية فلوريدا اليانا روس ليتنن، وهي راعية مشروع "قانون محاسبة سوريا"، مشروع قرار آخر إلى المجلس يطالب المجتمع الدولي بالاعتراف بالوضع الصعب الذي واجهه اللاجئون اليهود من الدول العربية، وان تعدّ وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الأونروا برنامجاً لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن وجودهم. ويحمل المشروع رقم ٣١١ ويرعاه النائب الديموقراطي عن ولاية نيوجيرزي فرانك بالوني وزميله الديموقراطي عن ولاية نيويورك هيرولد تادلر. ومع انه لن يكون – في حال اقراره – ملزماً للإدارة الأميركية، فإن جهات عدة بدأت عقب إعلان تقديمه في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٣ حملة إعلامية وسياسية لضمان تأييد أكبر عدد من النواب له. وأطلق "التحالف الوطني من أجل إسرائيل"، وهو منظمة ترعى أكثر من ٢٠٠ جماعة مسيحية – يمينية على امتداد الولايات المتحدة حملة في هذا الإطار.

ورقة مساومة

إذاً من الواضح أن هناك مشروع إسرائيلي تم الاستعداد له جيداً وهو يتعلق بالمطالبة بالتعويض عن الأملاك. المزعومة. ليهود الدول العربية وقد بدأت إسرائيل تستعد لهذه القضية منذ سنوات ضمن مخطط شامل وآلية عمل متكاملة اشتركت فيها عدّة جهات حكومية إسرائيلية ومنظمات يهودية دولية.

فقد بدأت وزارة العدل الإسرائيلية في شباط من عام ٢٠٠٢ بحملة ضخمة لتسجيل الأملاك الخاصة والعامة التي تركها اليهود الذين هاجروا إلي إسرائيل من الدول العربية – سواء قبل إعلان الدولة أو بعدها – والذين زعمت الوزارة أن عددهم يتجاوز ٩٠٠ ألف يهودي وأنهم تركوا وراءهم ثروات طائلة تقدر بعشرات المليارات سواء كانت ممتلكات خاصة كأرصدة البنوك والعقارات والعمارات والمزارع وسندات ديون على الغير أو في شكل ممتلكات عامة مثل أسهم المؤسسات العامة الحكومية والشركات والبنوك.

ولم يتوقف الأمر عند وزارة العدل الإسرائيلية بل تعدي ذلك إلى الكنيست الصهيوني حيث تم إنشاء لجنة خاصة فيها قامت بوضع الخطط الفعلية لإنشاء مركز لتسجيل الوثائق وإفادات الشهود حول ثمن الأملاك التي يزعمون أن يهود البلاد العربية قد تركوها وراءهم عندما هاجروا إلى دولة الكيان وعين نائب الكنيست "إفراهام هيرشسون" أحد صقور الليكود كرئيس لهذه اللجنة. وأجرت هذه اللجنة اتصالات بالفعل مع منظمة المؤتمر اليهودي العالمي بهدف التنسيق بين الاثنين – وبالتعاون مع منظمات أخرى- لوضع الخطط اللازمة، ومناقشة الوسائل الفعالة لاستعادة أموال اليهود العرب، أو تعويضات عنها. وهكذا يقوم الكنيست بالتعاون مع منظمات يهودية كبرى بحملة كبيرة لحصر هذه الممتلَكات عبْر الوثائق وشهادات الأحياء والزيارات لبعض الدول العربية؛ تمهيدًا للمطالبة بتعويضات عنها قريبًا، أو في حالة مطالبة دول عربية بتعويضات عن أضرار سبَّبها الاحتلال الصهيوني لأراضيها، أو لمبادلتها بالتعويضات التي قد يطالب بها الطرف الفلسطيني للاجئين الفلسطينيين في حالة استئناف مفاوضات الوضع النهائي.

وفي هذا الإطار لم يكن غريبا أن تقوم إسرائيل بتشكيل لجان من يهود الولايات المتحدة مهمتها تلقي التقارير من اليهود الذين عاشوا في الدول العربية وتركوا ممتلكاتهم وهاجروا سواء أولئك الذين هاجروا إلى إسرائيل أو إلى غيرها من الدول وانتهت هذه اللجان إلى تقدير تلك الممتلكات بما يزيد على ستة مليارات دولار. إلا أن منظمة تدعى "اللجنة الدولية ليهود الدول العربية" رفضت هذا التقدير. ولم يلبث رئيس تلك المنظمة عميرام إيتاس أن زعم أن هناك مليون يهودي غادروا الدول العربية تاركين خلفهم ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف بيت وأنه من الصعب الآن تقدير قيمة تلك الأموال المتروكة ورغم ذلك إلا أنه شدد علي أن يهود العراق كانوا يسيطرون في الأربعينيات علي ٨٠ في المائة من اقتصاد البلاد، أي ما يقارب ١٠٠ مليار دولار حسب تقدير اليوم، بينما كانت أملاك اليهود في مصر تقدر بحوالي ٦٠ مليار دولار. وكانت اسرائيل قد شكلت جمعية أمريكية بنيويورك أطلق عليها اسم الجمعية التاريخية ليهود مصر قامت قبل عدة أعوام بإرسال خطاب إلى سفير مصر في واشنطن تطالب فيه بنقل السجلات المدنية الخاصة بالطائفة اليهودية التي كانت تعيش



في مصر إلى معهد يهودي أمريكي. وكانت الرسالة عبارة عن التماس مقدم للرئيس المصري حسني مبارك للموافقة على الطلب اليهودي. غير أن السفير المصري رد برفض الطلب الذي تقدمت به هذه الجمعية الصهيونية. وإزاء هذا الرفض قام اليهود بإرسال رسالة أخرى للسفير أشد هجوما على مصر وتضمنت المطالبة بتعويضات عن ممتلكات وتعذيب اليهود في مصر، مشيرة إلى أن مصر يجب أن تلتفت جيدا إلى هذه الرسالة وإلا حرض اليهود الدنيا عليها. وكان من بين مزاعم تلك الرسالة أن يهود مصر المهاجرين إلى الولايات المتحدة لم تكن أبداً لديهم النية في مغادرة البلاد لولا المعاناة التي لاقوها منذ عام ١٩٤٨ على يد الحكومات المصرية التي قادت حملة ضدهم لدفعهم إلى المغادرة وجعلهم يعيشون في رعب وأنكرت عليهم حقوقهم كمواطنين مصريين وليس ذلك فحسب بل قامت بمصادرة جميع أموالهم وألقي بالعديد منهم في السجون دون ارتكاب أية جريمة تذكر، غير أنهم يهود وأن الحكومة المصرية سرقت من اليهود ممتلكاتهم التي تقدر بملايين الدولارات دون أي وجه حق ولم تترك لهم شيئا يساعدهم على بناء حياة جديدة في أرض غريبة.

إلا أن مصر رفضت الاجتماع بهذه اللجنة أو حتى الرد على رسالتهم. وقبل تلك الواقعة قدم موردخاي بن بورات دراسة إلى الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب عام ١٩٩٣ زعم فيها أن السبب في وجود ما يعرف بـ "تكتل المهاجرين اليهود في العالم العربي" يرجع إلى رفض العرب الاعتراف بإسرائيل عام ١٩٤٨ مما أدى إلى وجود لاجئين فلسطينيين ويهود في الوقت ذاته كما أن تهديد مندوب مصر في الجمعية العامة إثر صدور قرار التقسيم أدى إلي حصول مجازر جماعية ضد اليهود في الأقطار العربية ونتج عن هذه التهديدات حالة من الذعر ادت إلى هروب ٨٥٠ ألف يهودي خلال عشرين عاما.

الجاهزية العربية

عقب كل عدوان إسرائيلي كان يقع على الشعب الفلسطيني أو أي من الدول العربية الأخرى كانت الحكومات العربية تؤكد في بيانات خاصة إدانتها واستنكارها وأنها تحتفظ بحقها في طلب التعويضات عما أصابها من أضرار ولكن دون أن يتم اتخاذ أي خطوات ملموسة على أرض الواقع لتفعيل المطالبة بهذه الحقوق.. وقد وصلنا إلي مرحلة باتت فيها إسرائيل هي التي تطالبنا بالتعويض. علماً أنه حتى في معاهدات السلام التي أبرمتها إسرائيل مع بعض الدول العربية فإن هذه القضية لم تثار بصورة جدّية وتم الاكتفاء بصياغة نصوص محايدة لا تحمّل إسرائيل المسؤولية بل وتجعلها صاحبة حق في المطالبة بتعويضات مالية وهذا ما تم على سبيل المثال بمقتضى المادة الثامنة من معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية لسنة ١٩٧٩ والتي نصت على أن "يتفق الطرفان على إنشاء لجنة تعويضات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات" وهو ما أشارت إليه أيضاً المادة ٢٤ من معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية لعام ١٩٩٤ والتي نصت على اتفاق الطرفان على "إقامة لجنة المطالبات لحل كافة المطالبات المالية على أساس متبادل".

ونظراً لما لمسته من وجود نقص خطير في التوثيق القانوني الدولي للجرائم الإسرائيلية التي نتعرض لها فأنني أقترح أن تبادر الدول العربية المعنية كل على حدة بإنشاء هيئة عامة لتقدير التعويضات عن أضرار العدوان الإسرائيلي. خاصةً. وبحيث تكون هذه الهيئة ملحقة برئاسة مجلس الوزراء وينحصر دورها في إجراء توثيق قانوني كامل للأضرار المترتبة على جرائم العدوان الإسرائيلي التي تعرضت لها العديد من الدول العربية سواء بصورة مباشرة (فلسطين، سورية، مصر، لبنان، الأردن، تونس والعراق) أو بصورة غير مباشرة (جميع الدول العربية الأخرى). ويتعين على هذه اللجنة أن تستفيد من تجارب وأعمال لجان التعويض السابقة (لجنة الأمم المتحدة لتعويضات حرب الخليج .لجان المطالبات الأمريكية.الإيرانية . ودور محكمة العدل الدولية في هذا المجال ..) وبحيث تبدأ من الآن بجمع الأدلة والوثائق والمستندات الدالة على حجم الأضرار ومداها ليكون لدينا ملف جاهز ومتكامل فبل أن تتناثر وتضيع الأدلة والوثائق.

وهنا ينبغي التأكيد أننا سنستفيد من إنشاء هذه الهيئة عندما تحين ساعة فتح ملف التعويضات وهي خطوة قادمة بلا شك وستكون ضمن ترتيبات معاهدات السلام النهائية أو ضمن المساومات والأوراق التفاوضية التي ستطرح خلالها ، وأعتقد أنه من غير المنطقي أن نهمل تنظيم واستخدام هذه الورقة التفاوضية الهامة خاصة أن الطرف الأخر المعتدي سيستخدمها في مواجهتنا. وهكذا ومن كل ما سبق يبدو لنا أن حق العودة و التعويض الذي جاء به قرار الأمم المتحدة ١٩٤ قد تغيّر مفهومه وتبدّل وفقاً للرؤية الأمريكية . الإسرائيلية المشتركة حيث ُأسقط حق العودة ليحل محله الآمر بالتوطين أي توطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن وجودهم، وأَما التعويض فبات يعني تعويض يهود الدول العربية الذين غادروا واستوطنوا في فلسطين محل اللاجئين الفلسطينيين الذين تريد الولايات المتحدة الأمريكية الآن أن تجردهم من كل شيء.

وفي الختام أوّد الإشارة إلى أنه يبدو أننا نعيش الآن كما يرى البعض ويكرر في العصر الأمريكي الذي بات فيه القانون الأمريكي يسمو ويفوق على جميع قواعد القانون الدولي الذي عرفناه ودرسناه، وأصبح فيه الكونغرس يشرّع للعالم كلّه، وبات الرئيس الأمريكي يتحكم بمصائر الدول ومستقبل الشعوب، وأصبحت فيه الانتخابات الأمريكية تشغل العالم كلّه عن كل ما سواها بما في ذلك قتل التلميذات الفلسطينيات في مدارسهن. في هذا العصر الأمريكي تمر القضية الفلسطينية بمرحلة من أخطر مراحلها حيث يُراد لها التصفية والزوال وفق المشاريع العديدة المطروحة لتسوية الكثير من القضايا الجوهرية بما في ذلك مستقبل القدس ومصير اللاجئين.

د. ابراهيم دراجي هو أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق في جامعة دمشق. هذا المقال هو ملخص لمحاضرة مطولة القاها الكاتب حملت عنوان "اللاجئون الفلسطينيون والمشاريع التصفوية لحق العودة" في ذكرى النكبة ٥٧ بدمشق.

شريط الأخبار

أنان يعين كارين أبو زيد مفوضا عاما لوكالة الأونروا

بيروت، ٢٩ حزيران ٢٠٠٥ (الأونروا). عين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي انان، الاميركية كارين أبو زيد مفوضة عامة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا). وتولت أبو زيد منصب نائب المفوض العام للاونروا لمدة ٥ سنوات، قبل أن تكلّف قبل ٣ اشهر بمهام المفوض العام بالوكالة. وقد وافقت على تولي المنصب لمدة ٣ سنوات خلفا للدانمركي بيتر هانسن. وأشار المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوغاريتش إلى أن أنان يعتبر انه في عهد أبو زيد "ستنفذ الاونروا مهمتها وستضطلع بكامل مسؤولياتها، في فترة نأمل جميعاً أن تشهد تقدماً حاسماً في اتجاه سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، على أساس قرارات الأمم المتحدة، ونحو تسوية لجميع المشكلات القائمة بما في ذلك مشكلة اللاجئين".

جمعية المهجرين تدعو إلى التصدي للهجمة الشرسة على القرى المهجرة

الناصرة، ٢٩ حزيران ٢٠٠٥ (وفا). دعت "جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل"، إلى التصدي لهجمة مؤسسات السلطة الرسمية وشبه الرسمية الإسرائيلية، على ما تبقى من معالم في العديد من القرى المهجرة من كنائس ومساجد ومقابر، داخل أراضي عام ١٩٤٨. وأوضحت الجمعية في بيان لها، وصلت إلى "وفا" نسخة منه، أن معالم هذه الهجمة ازدادت في الفترة الأخيرة، وشملت مخططاتها الجديدة أراضي مملوكة في الأساس للمهجرين واللاجئين، وصودرت بقوانين جائرة من باب اعتبارها غنائم حرب توزع على المستعمرين. وأوضحت الجمعية، أن هذه الهجمة تتجلى أكثر فأكثر عبر خطة بناء مستعمرات جديدة على أراضي القرى المهجرة، مشيرة إلى الجهود التي تبذلها ما تسمى بـ" دائرة أراضي إسرائيل"، بهدف منع أهالي قرية مسكة المهجرة من صيانة ما تبقى فيها من معالم.

القيادة الفلسطينية ترحب بقرار لبنان الرسمي السماح للاجئين الفلسطينيين بالعمل

رام الله، ٢٧ حزيران ٢٠٠٥ (وفا). رحبت القيادة الفلسطينية، بما صدر من تعديل للمرسوم اللبناني المتعلق بتنظم عمل الأجانب والذي يستثني الفلسطينيين المولودين على الأراضي اللبنانية والمسجلين بشكل رسمي في سجلات وزارة الداخلية اللبنانية من احكام المادة الأولى من القرار٧٩-١ تاريخ ٣ حزيران٢٠٠٥ والمتعلق بحصر بعض المهن باللبنانيين. واشادت القيادة في بيان لها، بهذا القرار الذي يعبر عن روح المسؤولية والعلاقات الأخوية بين الشعبين الفلسطيني واللبناني والذي سيساهم في حل جزء من الضائقة الاقتصادية والاوضاع الصعبة التي يعيشها ابناء شعبنا الفلسطيني في مخيمات اللجوء في لبنان الشقيق الى حين التوصل الى حل قضيتهم العادلة على اساس قرارات الشرعية الدولية.

عشرات الفنانين والمهتمين، يحولون الأسلاك الشائكة حول قرية مسكة المهجرة الى جدارية فنية

مسكة المهجرة، ٢٧ حزيران ٢٠٠٥ (الاتحاد) هكذا يبدو اختزال الحكاية كلها. مهجرو القرية لا يكلون ويرممون مدرستهم بعد ٥٧ عاما، فترد مديرية أراضي اسرائيل، بتسييج المدرسة وتعليق يافطة تحذر كل من (قد) يجرؤ على تخطي السياج، وهكذا جاء رد أصحاب المكان، باستبدال اليافطة الشائكة الدخيلة، بواحدة جديدة، جاء فيها "مدرسة مسكة، الموقع ملكية مهجري مسكة- الدخول مسموح للجميع دون تمييز على أساس قومي ديني، أو جنسي". "هذا هو الرد الملائم، رد لا ينبع من البطن وحدها"، زف مؤسس جمعية زوخروت، ايتان بورشطاين، لعشرات المتظاهرين العرب واليهود المتوافدين الى قرية مسكة المهجرة احتجاجا على تسييج مدرستها الابتدائية، ثم قام الحضور بتعليق اليافطة المذكورة وبسط رقعة بيضاء فوق الجدار، حيث حولها الأطفال والفنانون لوحة فنية عملاقة.

مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين

إسقـاط " مشـروع سينـاء"

بقلم: عبد القادر ياسين

ما أن أرخت النكبة أجنحتها على فلسطين، حتى أضحت الإمبريالية العالمية تبحث عن كل ما من شأنه ضمان أمن إسرائيل والإسرائيليين. فقد أصدرت حكومات كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا "البيان الثلاثي"، في آيار ١٩٥٠، ضامنا حدود إسرائيل، بما يردع أية قوة عربية عن التفكير في مهاجمة هذه الحدود، أو محاولة دفعها إلى الوراء.

ثم جاء دور وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين-الأونروا في نفس الاتجاه. في السياق نفسه، عمدت دول رأسمالية أخرى، مثل كندا واستراليا، إلى تشجيع أبناء الشعب الفلسطيني على الهجرة إليها. ولما لم تفلح هذه المحاولات إلا في اجتذاب بضع عشرات فقط من أبناء الشعب الفلسطيني، توصل الدهاء الأمريكي إلى صيغة مشاريع التوطين، في محاولة لطي القضية الفلسطينية، مرة وإلى الأبد.

توالت مشاريع التوطين، بدءا بخطة ماك جي، في آذار ١٩٤٩، من قبل "لجنة التوفيق الدولية"، عبر الإدارة الأمريكية، ومؤداها أن تقوم فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة بتقديم المساعدات الكفيلة بإنشاء مشاريع تنموية، تعمل على احتواء اللاجئين، وتوطينهم كل حيث هم. مع الاكتفاء بإعادة مئة ألف منهم إلى فلسطين. واشترطت إسرائيل للقبول بإعادتهم اعتراف الدول العربية بها، مع توطينهم حيثما يتفق ومصالح إسرائيل، واعتباراتها الأمنية.

أما الخطة الثانية، فعرفت باسم "خطة كلاب"، حيث ترأس الأمريكي، جوردون كلاب لجنة تابعة للجنة التوفيق الدولية، قدمت تقريرها الى الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ١ تشرين ثاني ١٩٤٩، وفيه أوصت ببرنامج للأشغال العامة (ري، بناء سدود وشق طرق)، وحرف للاجئين (نجارة، حدادة وخياطة). وفي كانون الأول ١٩٥٠، وافقت الأمم المتحدة على ما جاء في تقرير اللجنة، كما قررت تأسيس صندوق لدمج اللاجئين، بكلفة وصلت الى ٤٩ مليون دولار، تدفع منها الولايات المتحدة ٧٠ في المئة.

كما تقدم باروخ بمشروعه.الذى حمل إسمه إلى "الهيئة العربية العليا" الفلسطينية، ويقضى بتأسيس "اللجنة الدولية للاجئين العرب"، التى تعمل على إعادة بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين المحتلة، وتوطين جزء منهم فى الأقطار العربية، وتهجير من تبقى الى كندا والولايات المتحدة، وأمريكا الجنوبية، وباكستان. وقد تضمنت مهام "اللجنة الدولية" المقترحة بناء بيوت مجانية للاجئين، وتشغيلهم والترفيه عنهم، وتغافل المشروع عن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني فى العودة والتعويض. واللافت أن حكومة مصر وافقت على هذا المشروع، بينما رفضها رئيس "الهيئة العربية العليا"، الحاج أمين الحسينى.

أما الوكيل المساعد للأونروا، بلا ندغورد، فتقدم بمشروع، أواخر ١٩٥١، قضى بتقديم ٣٠٠ مليون دولار إلى الدول العربية لاستيعاب اللاجئين. والغريب أن الدول العربية رحبت بهذا المشروع، الذى قدمه صاحبه إلى جامعة الدول العربية. وعرض غورد مشروع على الأمم المتحدة، فى ١١ كانون اول ١٩٥١، وتهيأت الأونروا لنقل ٢٥٠٠ فلسطينى للعيش فى ليبيا، بعيدا عن تخوم إسرائيل، بعد أن وافقت حكومة ليبيا على هذا النقل.

إلى أن كان أخطر هذا المشاريع، إذ بدء بإجراءات تنفيذه، بعد أن حظى بموافقة حكومة القطر المضيف للاجئين. وأعنى به "مشروع سيناء"، بعد أن وافقت الحكومة المصرية على هذا المشروع. وفى ١٩٥٣، عقدت الحكومة المصرية اتفاقا مع الأونروا، منحت فيه الأولى للثانية حق اختيار ٢٣٠ ألف فدان لإقامة مشاريع عليها، فضلا عن ٥٠ ألف فدان أخرى من أجل التطوير الزراعى. وقدر عدد الذين سيستوعبهم "مشروع سيناء" بنحو ٢١٤٠٠٠ شخص. وخصص ٣٠ مليار دولار لأغراض أبحاث المشروع. فيما أصدرت الحكومة المصرية بيانين، فى ٢٨ ايار، و ٢٩ ايلول من عام ١٩٥٣، للشعب الفلسطينى فى قطاع غزة، أكدا بوجود "مشروع فى القاهرة، لإجراء أبحاث مشتركة"، فى تشرين الأول ١٩٥٣، وأحاطت الحكومة المصرية الأبحاث بالكتمان.

فيما توالت الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على مخيمات قطاع غزة، للضغط على اللاجئين فى سبيل القبول بالمشروع، والإفلات بجلودهم من الموت الإسرائيلي.

وبذريعة انفجار عبوة ناسفة بضواحي مستوطنة إسرائيلية قرب غزة، شنت سريتان إسرائيليتان من الكتيبة ١٠١، بقيادة آرييل شارون هجوما مسلحا (مساء ٢٨ شباط ١٩٥٥)، توغل ثلاثة كيلو مترات بعد خط الهدنة، قرب محطة سكة حديد غزة، ونسفتا بير الصفا للمياه، واشتبكت السريتان مع الوحدة العسكرية المصرية المرابطة قرب البئر، فقتلوا ١٤ جنديا مصريا، ومدنيا، وصبيا فلسطينيين، فيما أصابوا بجراح ١٦ جنديا آخرين. فيما قتل ٨ جنود إسرائيليين، وجرح ٩ آخرين، حسب البلاغ الإسرائيلي.

فيما مكثت مجموعة أخرى من الجنود الإسرائيليين قرب حاجز البوليس الحربى، على بعد ٦ كيلو مترات جنوبي مدينة غزة، فى انتظار توجه نجدة عسكرية من مدرسة خالد بن الوليد فى المعسكرات الوسطى إلى بئر الصفا. وحين وصلت سيارة النجدة إلى موقع الكمين أطلق أحد جنود الكمين الاسرائيلى رصاصة على صفيحة بنزين وضعت فى طريق السيارة، ما اضطر سائق السيارة إلى الاستدارة، لتفادى النيران، ما جعل جنود السيارة فى متناول نيران الجنود الإسرائيليين، فأمطروهم بالقنابل الحارقة، فاحترق الضابط وجنوده الـ ٣٤، فيما أفلت جندى واحد، وإن أصيب بحروق.

لقد تميز هذا الهجوم عما سبقه من الهجمات العسكرية الإسرائيلية بأنه كان الأكبر حجما، والأكثر ضحايا، فضلا عن أنه جاء فى عز تحالف "الأخوان" و"الشيوعيين" ضد الحكم المصري، بعد أن كان هذا الحكم قد وجه ضربات قاصمة للإخوان المسلمين فى مصر، في خريف ١٩٥٤، وحظر جماعتهم، ما دفع "الأخوان" الفلسطينيين إلى النزول تحت الأرض، والالتقاء مع الشيوعيين فى معارضة النظام المصرى، فجمعتهما "جبهة وطنية" لبضعة أشهر، ووقع عدوان ٢٨ شباط والجبهة قائمة، والاحتقان الشعبى فى قطاع غزة قد وصل أوجه ضد تقصير الإدارة المصرية فى الدفاع عن القطاع وشعبه، وتورط الحكومة المصرية فى "مشروع سيناء"، وتردى الأوضاع الاقتصادية فى القطاع.

وقد قام الشيوعيون بنشر منشور، سري تضمن تقريرا لأطباء أرسلتهم وكالة الأونروا الى موقع "مشروع سيناء"، فعادوا منه بتقرير طبى يحذر من الأمراض المتوطنة هناك وقامت



رسومات جدارية في مخيم قلنديا، القدس (© نتالي بوردو/بديل)

سكرتيرة مدير الأونروا فى قطاع غزة، هنرييت سابا بتسريب التقرير للحزب الشيوعى. فقام الحزب الشيوعي بطباعة التقرير سرا، وتوزيعه، قبيل العدوان ببضعة أيام. ووضعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي خطة تقضى بأن يذهب أعضاء الحزب للصلاة فى المساجد، يوم الجمعة، ٤ آذار ١٩٥٥، لتحريض الناس، والخروج فى مظاهرات ضد "مشروع سيناء"، الإ أن العدو كان أسبق بهجومه العسكري.

بدأت المظاهرات الاحتجاجية، يوم ١ آذار، وجابت غزة من أقصاها إلى أقصاها، وانتقلت الشرارة إلى بقية أرجاء القطاع، وأحرقت مراكز التموين التابعة الأونروا، وأحرقت كل ما وقع بين يديها من سيارات رجال الإدارة المصرية، ما اضطر هؤلاء إلى ترحيل أسرهم من القطاع، وانتقل الحاكم العام للقطاع، اللواء عبد الله رفعت الى العريش، وسيطر المنتفضون، تماما، على القطاع، ثلاثة أيام متصلة، سقط فيها نحو ثلاثين فلسطينيا برصاص القوات المصرية.

فى اليوم الثالث طلب حاكم مدينة غزة، البكباش (المقدم) سعد حمزة من المنتفضين إرسال وفد منهم لمقابلته، فأرسلت "اللجنة الوطنية العليا" هذا الوفد إلى السراي، وقابل الوفد حمزة، الذى ابلغهم بأن الرئيس جمال عبد الناصر يطلب منهم تحديد مطالبهم، فقدموها إلى حمزة، وتضمنت: أولا، إلغاء "مشروع سيناء"؛ ثانيا، تسليح القطاع وتدريب شعبه؛ ثالثا، محاكمة قاتل العامل الشيوعي حسنى بلال؛ إطلاق الحريات العامة وأخيرا التعهد بعدم اعتقال أى من المتظاهرين.

أوقفت "اللجنة الوطنية العليا" المظاهرات، وأجلتها الى السبت ٥ آذار، لكن سعد حمزة أتى، عصر اليوم نفسه (الخميس)، إلى "نقابة معلمى وكالة الغوث"، مقابل السراى، حيث اتخذت قيادة الانتفاضة من النقابة مقرا لها، وأبلغ حمزة اللجنة العليا بأن الرئيس عبد الناصر قد وافق على كل مطالب المنتفضين.

فى المساء، وزع اللواء عبد الله رفعت بيانا بتوقيعه، وعد فيه بشرفه العسكري بأن لا يعتقل "إلا كل من أتلف أو أحرق ن عن عمد". لكن رفعت لم يف بعهده، وشنت أجهزة الأمن حملة اعتقالات، طالت ٦٨ من الشيوعيين والأخوان والمستقلين. والمضحك، أن ثمة من تم اعتقاله خطأ، مثل سعد لولو، بدلا من سعدي لولو، وفواز الوحيدى، بدلا من فايز الوحيدى.

على أن عبد الناصر وفى بقية تعهداته وأكثر، إذ ترك لجنة مشتركة تجرى فحوصاتها لموقع "مشروع سيناء"، وتقدم تقريرها، فى ٢٨ حزيران ١٩٥٥، ليرد بأن مصر ترى تأجيل تنفيذ مشروع سيناء "لما بعد بناء السد العالى، حتى يمكن إيصال مياه النيل إلى الموقع". وأرسلت القاهرة قوات مصرية لحراسة حدود قطاع غزة، والأهم أن عبد الناصر أصدر قرارا قضى بتشكيل وحدات فدائية فلسطينية، بقيادة مسئول المخابرات الحربية المصرية فى قطاع غزة، البكباشى (المقدم) مصطفى حافظ، تمكنت من إيقاع قرابة أربعة آلاف قتيل إسرائيلي، فى بضعة أشهر. وهى حوادث أرخت إسرائيل عليها ستارا من النسيان. فضلا عن أن عبد الناصر عقد صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفياتى، بعد أن استحال حصوله على السلاح من الولايات المتحدة، فتوترت علاقة عبد الناصر بالولايات المتحدة وتتابعت الأحداث، فسحبت الولايات المتحدة عرضها بتمويل السد العالي، وفى أذيالها سحب "البنك الدولى" عرضه المماثل، بعد أن رفض عبد الناصر إلغاء صفقة الأسلحة مع السوفيات.

وكان أن رد عبد الناصر بتأميم قناة السويس (٢٦ تموز ١٩٥٦)، ما استفز بريطانيا وفرنسا، وسرعان ما انضمت إليهما إسرائيل، التى أرهقها العمل الفدائى المنطلق من قطاع غزة، بتشجيع عبد الناصر. فكان "العدوان الثلاثى" على مصر وقطاع غزة، ابتداء من ٢٩ تشرين اول ١٩٥٦، لكن هذا العدوان تحطم على صخرة صمود الشعب المصرى، والتفافه من حول عبد الناصر، وانفجار التضامن الشعبى العربى مع مصر، ثم ما كان من "الإنذار السوفياتى" الشهير بضرب عواصم العدوان الثلاث، إذا لم تسحب قواتها من الأرض المصرية.

بذلك فتح عدوان ٢٨ شباط ١٩٥٥ والانتفاضة التى تلته الطريق أمام نهوض قومى عربى، توج بوحدة مصر وسوريا (٢٢ شباط ١٩٥٨)، وبإطاحة ثورة وطنية بالنظام الاستبدادي الملكي فى العراق. ناهيك عن أن انتفاضة آذار ١٩٥٥ قبرت "مشروع سيناء"، ومعه كل المشاريع التى سبقته، وحاولت دون صدور مشاريع لاحقه له.

عبد القادر ياسين، هو كاتب وباحث فلسطيني يقيم في القاهرة. من مواليد يافا عام ١٩٣٧، وله عدد من الاصدارات البحثية حول القضية الفلسطينية.

مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق

بقلم: أحمد أبو شلال

نشأة الفكرة

فكرة ترحيل وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق هي فكرة قديمة حديثة ارتبطت إرتباطا وثيقا بمفهوم "الترانسفير" الصهيوني. حيث بقي ترحيل الفلسطينيين من أرضهم هاجسا وحلما يسعى اليهود لتحقيقه. وتعود جذور هذه الفكرة إلى عام ١٩١١ ، عندما اقترح الداعية الروسي الصهيوني "جو شواه بوخميل" مشروع ترحيل عرب فلسطين إلى شمال سوريا والعراق وكان ذلك أمام لجنة فلسطين التابعة للمؤتمر الصهيوني العاشر المنعقد في (بازل) بسويسرا في السنة ذاتها. وسرعان ما أخذت هذه الفكرة تحظى بترحيب صهيوني تحول إلى مطلب لقادتها من الدول الغربية وخاصة بريطانيا أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى. وفي عام ١٩٣٠ برز وضوح كامل لاستراتيجية الزعماء الصهاينة فيما يختص بهذه الفكرة من خلال خطة وايزمن المقدمة لمسؤولين ووزراء بريطانيين أثناء محادثات خاصة. وقبل الحرب العالمية الثانية، سعى الزعماء الصهاينة لإيجاد شركاء غربيين يساعدونهم في تنفيذ مشاريع الترحيل والتي كان أحدها ترحيل عرب فلسطين إلى العراق من خلال مذكرة بعث بها بن غوريون إلى إجتماع لجنة الأعمال الصهيونية المنعقد في بريطانيا بتاريخ ١٧ كانون أول ١٩٣٧ ناشد فيها البريطانيين الذين كانوا يستعمرون العراق المساعدة على ترحيل الفلسطينيين إلى العراق وجاء في المذكرة: "سنعرض على العراق عشرة ملايين جنيه فلسطيني في مقابل إعادة توطين ١٠٠ ألف عائلة عربية من فلسطين في العراق، لا أعلم ما إذا كان العراق سيقبل هذا الإقتراح، لو كانت المسألة تختص بالعراق وحده فقد يصغي إلينا يحتاج العراق إلى إستيطان عربي أوسع وهو طبعا لن يزدري الملايين من الجنيهات".

ورغبة من الصهاينة في الحصول على عون مادي لتنفيذ مخططهم، فقد قدموا إلى ممثل الرئيس الأمريكي روزفلت الشخصي الجنرال "باترك هرلي" حين زار فلسطين سنة ١٩٤٣ خطة لترحيل الفلسطينيين إلى العراق. حيث جاء في تقرير هذا الأخير أن قيادة "اليشوف" عازمة على إنشاء دولة يهودية تضم فلسطين بأسرها وشرق الأردن، وعلى فرض ترحيل السكان العرب إلى العراق بالقوة". وقد قام المليونير اليهودي المقيم في الولايات المتحدة إدوارد نورمان بمحاولات حثيثة بين أعوام ١٩٣٤-١٩٤٨، لترحيل الفلسطينيين إلى العراق. وكانت خطة نورمان التي رسمت خطوطها العريضة أول مرة في شباط ١٩٣٤ تقوم على فكرة أن المملكة العراقية هي مكان التوطين الأفضل خاصة للعرب الذين تمرسوا على الزراعة. وكان نورمان يقول "يجب أن نتذكر أن انتقال العرب من فلسطين إلى العراق بالشكل الذي نقترحه هنا لا يعني الترحيل إلى بلد أجنبي. ففي نظر العربي العادي، ليس ثمة فارق بين فلسطين والعراق أو أي جزء آخر من العالم العربي. إن الحدود التي أقيمت منذ الحرب تكاد تكون غير معروفة لكثير من العرب. كما أن اللغة والعادات والدين كلها واحدة. صحيح أن الانتقال، أيا كان نوعه، يعني ترك الأماكن المألوفة، لكن التمسك الشديد بالمكان ليس من تقاليد العرب. فالعادات البدوية ما زالت ذات تأثير قوي حتى في صفوف العناصر الحضرية". إلا أن هذه المخططات لم تقتصر على اليهود والإسرائيليين فحسب وإنما وجدت لها تأييدا ودعما من قبل أطراف دولية توافقت مصالحها مع هذه المخططات. وعندما نتحدث عن أطراف دولية يظهر جليا الدور الأمريكي والبريطاني في هذا الصدد.


أحد اللاجئين الفلسطينيين يدعّم خيمته في مخيم الرويشد، الحدود العراقية-الأردنية، ٢٠٠٤ (© هيومان رايتس ووتش)

الدور البريطاني

في عام ١٩٤٩ برزت العديد من مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين وظهرت اقتراحات لتعويضهم ودمجهم، ومن أبرز تلك المشاريع هو مشروع توطينهم في العراق الذي وضعته بريطانيا وقطعت أشواطا على طريق تنفيذه وذلك حسب ما جاء في وثائق الخارجية البريطانية التي أميط عنها اللثام عام ١٩٨٥، وهكذا يعود العراق إلى الواجهة كمكان محبذ لدى الإسرائيليين والبريطانيين لتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها. ففي شهر كانون الثاني من عام ١٩٥٥ كما تقول الوثائق، أعدت وزارة الخارجية البريطانية تقريرا مفصلاً عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ليحمله مدير عام الخارجية في ذلك الوقت "شكبرج" لدى زيارته لواشنطن لمناقشة هذه المشكلة مع الحكومة الأمريكية.

وتضمن التقرير عددا من مشاريع التوطين، وركز في شكل خاص على مشروع التوطين الذي استهدف العراق، وقد أولت الدوائر البريطانية في حينه اهتماما خاصا ببحث امكانيات توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق. وتعاونت في هذا المجال مع السفارة البريطانية في بغداد، وقسم التطوير في المكتب البريطاني في الشرق الأوسط في بيروت، ووكالة الغوث (الأونروا) وبقية السفارات البريطانية في المنطقة، وفي ضوء الدراسات والتقارير التي جرى تبادلها بين هذه الأطراف خرجت عدة اقتراحات "بشأن استيعاب العراق لمزيد من اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم". كان متوقعا في مدى عشرين عاما أن يوافق العراق على استيعاب نحو مليون لاجئ. وذلك كما جاء في الوثيقة رقم (F - ٣٧١/١١٥٦٢٥) وفي هذا المجال بعث قسم التطوير في المكتب البريطاني في الشرق الأوسط رسالة إلى السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٥٥ بشأن إمكانية إيجاد عمل للاجئين الفلسطينيين في العراق، وقد بعثت السفارة في بغداد برسالة جوابية حول هذا الموضوع جاء فيها : "لقد ناقشنا مع السيد بيجوت (ورد الاسم هكذا في الوثائق) ممثل وكالة الغوث في العراق، وجهة النظر المتعلقة بإمكانية إيجاد عمل للاجئين في العراق وخرجنا بما يلي:

١) إن الإمكانيات العراقية في هذا المجال جيدة ومحبذة. فهناك أعمال تطويرية كثيرة قيد التنفيذ، كما أن هناك توسعا كبيرا في فرص العمل، ومن المحتمل أن تزداد هذه الفرص خلال السنوات المقبلة (صحيح أن الأجور في العراق منخفضة جدا) وأنها من المحتمل أن لا تجذب العمالة من الخارج، إلا أن هذه الأجور في حالة تغيير، وهناك احتمال كبير لحدوث ارتفاع في الأجور عندما يترافق ذلك مع وجود نقص في العمالة.

٢) على الرغم من أن احتمالات وجود فرص عمل للاجئين تعتبر جيدة. إلا أن هناك مشكلة نابعة من وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق. فالحكومة العراقية كغيرها من الحكومات العربية الأخرى التزمت علنا بمعارضة التوطين الدائم للاجئين خارج فلسطين، كما أن المشاعر تجاه قضية فلسطين ما زالت قوية جدا هنا لدى بعض السياسيين، ومن الممكن أن يؤدي أي تطبيق للتوطين إلى اضطراب عام، لذلك فإن أي حكومة عراقية سوف تتصرف بحذر حيال السماح للاجئين بالبقاء في العراق. ولكن بالرغم من ذلك فإنه منذ أن ألغيت تأشيرة الدخول إلى العراق فإن السيل الثابت من الفلسطينيين القادمين إلى العراق لم ينقطع ولم تضع الحكومة العراقية أية عراقيل لإيجاد العمل أمامهم وبإمكانهم التقدم بطلب الجنسية إذا ما أرادوا ذلك. ان "بيجوت" يقدر بأن عدد الفلسطينيين هنا في تزايد مستمر. وأنهم يستوعبون في الاقتصاد العراقي وهم في الغالب حريصون على ألا تعرف الأونروا عنهم خشية أن تسحب منهم بطاقة التموين.

٣) صحيح أن العراق ولأسباب سياسية لن يكون قادرا في الوقت الحاضر على استيعاب الأعداد الكافية من اللاجئين. إلا أن حاجته إلى مزيد من العمال ستؤدي إلى تزايد في تدفق اللاجئين. إننا لا ننظر إلى العراق من زاوية ما يمكن أن يوفره على المدى البعيد باعتباره المكان القادر على استيعاب اللاجئين أكثر وأكثر ودمجهم في دورة الحياة، ومن المحتمل هضمهم وامتصاصهم إلى الأبد. وهذا ما يعتقده "بيجوت".

٤) بالنسبة إلى اقتراحكم قيام وكالة الغوث بتقديم النصح للاجئين بشأن فرص العمل فور وصولهم إلى بغداد فإننا نعتقد أن مثل هذا الاقتراح ليس حكيما حتى لا تظهر وكالة الغوث بأنها طرف في ذلك. من هنا فإن إقامة وكالة خاصة ومدعومة من "الأونروا" يمكن أن تكون أكثر فائدة في هذا المجال، لذلك لا بد من دراسة امكانية تأسيس وكالة توظيف خاصة تعمل بشكل تجاري دون أن تظهر أية علاقة علنية مع "الأونروا". فمثل هذه الفكرة يمكن أن تكون ناجحة. وربما يكون من الأفضل أن يدير مثل هذه الوكالة شخص فلسطيني يعيش في بغداد ويعرف سوق العمالة المحلي ويكون قادرا على نصح زملائه الفلسطينيين. ومن المحتمل أن تكون "الأونروا" قادرة على تقديم الدعم السري لمثل هذه الوكالة، وهذا الأمر راجع لهم.

٥) هناك أعداد كبيرة من الفلسطينيين هنا (في العراق) يعيشون في أوضاع جيدة، والأجيال الشابة منهم ترغب في الحصول على الجنسية العراقية، كما أن هناك نسبة صغيرة من إعادة التوطين تأتي من داخلهم، والمهم ألا تعمل وكالة الغوث-الأونروا أي شيء يعرقل ذلك أو يغير من وضعهم، (وثيقة رقم ١٨٢٢/١٣/٥٥). بعد ذلك أعد القسم الاقتصادي في "الأونروا" تقريرا مفصلا حول الإمكانيات الاقتصادية البعيدة المدى للعراق ركز فيه على احتمالات توطين اللاجئين، وقدم إلى قسم التطوير في المكتب البريطاني للشرق الأوسط في بيروت. وقام قسم التطوير بدوره بإرسال التقرير إلى السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ١٧ آب ١٩٥٥ للتعليق عليه ووضع الاقتراحات بشأنه. (وثيقة رقم ١٨٢١/١٧/١٩) وجاءت إجابة السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ٣١ آب ١٩٥٥ إلى قسم التطوير لتؤكد بعض النقاط في تقرير وكالة الغوث بشأن احتمال توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وترفض بعض النقاط الأخرى. وأكدت السفارة في رسالتها الجوابية أن بعض المشاريع المقترحة في تقرير وكالة الغوث-الأونروا ممكنة فقط في المرحلة الحالية. وطالبت السفارة بعدم التسرع في مجال التوطين بل العمل بهدوء خوفا من إفشال أية تطلعات مستقبلية (وثيقة ١٨٢٢/١٣/٥٥).

محاولات جديدة لإعادة مشروع التوطين

تفيد الكثير من المعطيات الواردة عن مساعٍ حثيثة وضغوط كبيرة تمارس من قبل الإدارة الأمريكية، للضًغط على العراق من أجل قبول توطين آلاف من اللاجئين الفلسطينيين. وقد أكدت الدكتورة لارا دراك المحاضرة في الجامعة الأمريكية في واشنطن أن ضغوط مورست على نظام الرئيس العراق السابق صدام حسين منذ عام ١٩٩٣ كان آخرها واسطة مغربية فرنسية تدخلت من أجل قبول توطين اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن العراق رفضها. وكان تلفزيون المعارضة العراقية قد قال ان وفد مساعدي الكونغرس الأمريكي الذي زار العراق مطلع شهر أيلول ١٩٩٩، قد سلم نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز رسالة من مجموعة اللوبي الصهيوني في الكونغرس الأمريكي يدعون فيها الرئيس العراقي صدام حسين القبول بفكرة توطين الفلسطينيين في جنوب العراق، ونقل تلفزيون "الانتفاضة" الموجه للشعب العراقي والذي يلتقط عبر الأقمار الصناعية، أن زعيم الإتحاد الوطني الكردستاني العراقي جلال طالباني لم يستبعد هذه الفكرة موضّحا أنها طرحت منذ سنوات، عندما إقترحت الإدارة الأمريكية أول مرة لتطبيقها في منطقة كردستان العراقية. ولكنها عدلت عن هذا الرأي بعد أن واجهت إحتجاجا من الأكراد الذين يخشون تغيير ديمغرافية المنطقة، مشيرا الى أن الولايات المتحدة وإسرائيل إقترحتا بعد ذلك منطقة الوسط العراقي، وأشادت عضو الوفد الأمريكي السيدة "بيبنيس" التي نقلت الرسالة بقرار الرئيس العراقي الصادر ١٩٩٨ الذي يقضي بمنح الفلسطينيين اللاجئين منذ عام ١٩٤٨ الجنسية العراقية.

لماذا العراق ؟

يرى العديد من الدبلوماسيين الغربيين والإسرائيليين أن العراق هي من "أفضل" الدول العربية ليوَطن اللاجئون الفلسطينيون فيها بشكل دائم ونهائي. ويرجع المحللون ذلك للعديد من الإعتبارات التي يمكن أن نوجزها بما يلي، أولا: إن وجود اللاجئين الفلسطينيين والذين ينتمون لطائفة المسلمين السنة من شأنه أن يحد من توغل النفوذ الشيعي الموالي لإيران، ويؤدي الى خلق حالة من التوازن في المنطقة. وقد صرح الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، حيث كشف في مقابلة معه نشرتها صحيفة "السفير" اللبنانية عن وجود مشروع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق وقال "أن القاصد الرسولي ممثل الفاتيكان السابق في بيروت "بابلو بوانتي" أبلغه عام ١٩٩٧ أن لدى دوائر الفاتيكان معلومات جدية عن مخطط لنقل مليونين من اللاجئين الفلسطينيين المنتشرين في جهات عدة خارج بلادهم إلى العراق. وأضاف شمس الدين أن القاصد الرسولي كان يتحدث عن مشروع دولي وأن ثمة جهود حثيثة تبذل لتأمين الأموال اللازمة بعد تمهيد الجو السياسي. ثانيا: مساحة العراق الكبيرة والتي من شأنها أن تستوعب أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين. ثالثا: العراق بعيدة نسبيا عن فلسطين بؤرة الصراع والإحتكاك. رابعا: العراق يتمتع بخيرات وثروات كبيرة. خامسا: الضغوط والضربات والحصار الإقتصادي الذي يتعرض له العراق سيجعله يقدم تنازلات من أجل قبول توطين اللاجئين مقابل رفع الحصار "حسب إعتقادهم"، (الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق في آذار-نيسان ٢٠٠٣ سيدعّم هذا التوجه، المحرر).

ومما يدعم هذه التحليلات، سقوط خيار توطين اللاجئين الفلسطينيين في عدد آخر من الدول العربية كما خلصت إليه الباحثة الأمريكية "دونا أرينز" في كتابها (من لاجئين إلى مواطنين) حيث أن البلدان المجاورة لفلسطين إما أن تكون فقيرة جدا (الأردن) أو غير مستقرة سياسيا (لبنان) أو أنها قلقة كثيرا من قضية استخدام اللاجئين كضمان سياسي في الصراع الإقليمي الطويل الأمد (سوريا). في حين ترفض دول خليجية غنية وأكثر استقرارا (الكويت والسعودية) استيعاب اللاجئين متبعة استراتيجية الضمان السياسي. وترفض دول غنية أخرى مستقرة إستيعاب جماهير وتجمعات سكانية فقيرة مختلفة عنها عرقيا وثقافيا. مما يعني أن العراق قد يكون "الأنسب والأفضل".

أحمد أبو شلال هو مندوب مركز العودة الفلسطيني في الضفة الغربية، وهو باحث في مؤسسة التضامن الدولي. أصيب أبو شلال إصابات بالغة برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلي أثناء قيامه بمهامه الصحفية. هذا المقال هو ملخص كتاب حمل عنوان المقال ذاته، أعده الكاتب واصدره مركز العودة الفلسطيني ومقره في لندن "قبل" الاحتلال الامريكي البريطاني للعراق في آذار- نيسان ٢٠٠٣، وهو ما يفسر غياب تبعات الحرب على العراق واحتلاله في مضامين المقال من جهة والتركيز على حقبة الرئيس العراقي السابق صدام حسين من جهة اخرى، (المحرر). يمكنك الاطلاع على النص الكامل للكتاب من خلال موقع مركز العودة الفلسطيني على شبكة الانترنت www.prc.org.uk

شريط الأخبار

اللجنة الشعبية للاجئين تفتتح معرضاً للصور في عزون

قلقيلية، ٢١ حزيران ٢٠٠٥ (الأيام). نظمت اللجنة الشعبية لتجمع اللاجئين في بلدة عزون بمحافظة قلقيلية بالتعاون مع مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل) معرضاً للصور بعنوان "شواهد وشهود" وذلك في مقر جمعية البر والاصلاح في البلدة. واشتمل المعرض الذي يستمر ٤ أيام على العديد من الصور واللوحات الفنية المؤكدة لحق الشعب الفلسطيني داخل الخط الأخضر. وذكر سائد طبيب مسؤول لجنة التنسيق العليا في المنطقة أن المعرض يهدف إلى تعريف الأجيال الفلسطينية بقراهم المدمرة ومواقع كل قرية وترسيخاً لحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه. من جهة ثانية، وجهت اللجان الشعبية في منطقة قلقيلية رسالة إلى وكالة الغوث الدولية دعت فيها إلى ضرورة تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية في المنطقة خاصة بعد تزايد معاناة المواطنين بفعل إقامة جدار الفصل العنصري. وطالبت اللجنة وكالة الغوث بضرورة العمل الجاد على تنفيذ التزاماتها تجاه اللاجئين خاصة أبناء المدارس وتحسين الأوضاع التعليمية والصحية خاصة بعد حرمان المئات من مصدر رزقهم بسبب مصادرة أراضيهم الزراعية

دائرة شؤون اللاجئين تؤكد على ضرورة تطبيق حق عودة اللاجئين

غزة، ٢٠ حزيران ٢٠٠٥ (وفا) أكدت دائرة شؤون اللاجئين، في منظمة التحرير، بمناسبة يوم اللاجئ العالمي، الذي يصادف العشرين من حزيران من كل عام، على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، وفق قرارات الشرعية الدولية. وشددت الدائرة، في بيان صحفي، على حق اللاجئين أينما كانوا في العودة والتعويض، باعتبار ذلك حقاً إنسانياً راسخاً، كفلته قرارات الشرعية الدولية وحقوق الإنسان، مشيرةً إلى حل الكثير من قضايا اللاجئين في العالم بعودتهم إلى أوطانهم، فيما لا زال اللاجئون من ابناء شعبنا في انتظار تحقيق عودتهم.

دائرة أراضي إسرائيل تحول قرية مسكة المهجرة الى غيتو!!

مسكة المهجرة، ١٦ حزيران ٢٠٠٥ (الاتحاد) فوجئ أبناء قرية مسكة المهجرة، صباح أمس الأربعاء، بمداهمة رجال مديرية أراضي اسرائيل لمدرسة قريتهم، وتسييجها واغلاق الطرق المؤدية اليها، بحواجز رملية كثيفة دون سابق انذار!! وأما عضو لجنة مهجري مسكة، عصمت شبيطة، فعقب على فعلة المديرية بالقول "نحن لم نقتحم شيئا، فالانسان لا يقتحم بيته وملكه"!! وأضاف شبيطة "قمنا خلال شهر ونيف بترميم مبنى المدرسة وغرس الأشتال من حوله بهدف احياء الذاكرة ووضع قضية اللاجئين على بساط البحث، الا أن الاعتداءات تواصلت منذ اللحظة الأولى بقلع الأشتال ونزع اليافطات وقد بلغت ذروتها بهذه الفعلة، لكنها لن تؤثر كثيرا علينا، فالمكان، وهو الأهم، بات يسكن فينا وأبناؤنا تلقوا اليوم درسا هاما في المدنيات والديمقراطية".

رئيس المجلس التشريعي يطالب بوقف الاعتداءات والانتهاكات بحق الفلسطينيين في العراق

رام الله، ١٦ حزيران ٢٠٠٥ (الأيام). وجّه رئيس المجلس التشريعي روحي فتوح رسالة الى الرئيس محمود عباس، وأخرى الى أحمد قريع رئيس مجلس الوزراء، بشأن الظروف الصعبة التي يعانيها أبناء الشعب الفلسطيني في العراق، بعد تلقي المجلس العديد من التقارير والنداءات لوقف الاعتداءات المستمرة ضدهم على أيدي جهات وأجهزة عراقية، ما أدى الى سقوط العديد من الأبرياء واعتقال المئات دون تهمة محددة ودون أية محاكمة. وفي رسالة مماثلة وجهها فتوح الى السناتور سيرجيو بايز رئيس اتحاد البرلمانات الدولية دعا فيها الى التدخل شخصياً لدى الجمعية الوطنية العراقية، والسلطات في العراق لوقف الانتهاكات بحق الفلسطينيين، وتأمين الحماية لهم، كما دعاه الى توجيه نداء عاجل الى جميع البرلمانات المنضوية في اطار اتحاد البرلمانات الدولية للتحرك في الاتجاه نفسه.

مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين

حقـوق اللاجئيـن فـي مشـاريع التـ

بقلم: د. عبد الله الحوراني

بالرغم من أن قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى أراضيهم وممتلكاتهم الأصلية التي هجروا منها عام ١٩٤٨، بعد الاغتصاب الصهيوني لفلسطين، تشكل . مع قضية الاحتلال . جوهر قضية فلسطين. وبالرغم من الدور الذي لعبته مخيمات الشتات، وجماهير اللاجئين عموماً في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، وفي حماية قضية فلسطين عموماً من الاندثار والنسيان، ودور تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في الخارج في بلورة وإنشاء الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال إطلاق شرارة ثورة التحرر الفلسطينية، وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية كإطار ناظم للنضال الفلسطيني بكل تياراته وفصائله، حيث كانت مخيمات اللجوء حاضنة للثورة وعنوانا لتضحياتها، كما تحملت مخيمات الداخل لاحقاً العبء الأكبر في الانتفاضة، وكانت هذه المخيمات أيضاً، بوصفها الرمز الحي لقضية اللاجئين وحقهم في العودة، المستهدف الأول في عمليات الاجتياح والتدمير والقتل التي مارستها قوات الاحتلال الصهيوني على مدى السنوات السابقة.

وبالرغم أيضا، من أن حق العودة للاجئين مثَّل الهدف الأول من أهداف النضال الوطني الفلسطيني، وجرى تثبيته في ميثاق منظمة التحرير، وبرنامجها السياسي، وفي كل البرامج النضالية لأطراف حركة التحرر الوطني الفلسطينية بمختلف تياراتها وانتماءاتها السياسية. وبالرغم من كل هذه المكانة التي احتلتها قضية اللاجئين في صلب القضية الفلسطينية، والدور الأساسي الذي لعبه اللاجئون في مسيرة النضال الفلسطينية مدفوعين بحافز العودة إلى جانب حافز تحرير الوطن.. فإن قضية عودة اللاجئين باتت تشهد تراجعاً كبيراً من حيث اهتمام الحركة السياسية الفلسطينية الرسمية بها، ويمكن القول إن هذا التراجع قد طال مختلف جوانب القضية الفلسطينية وثوابتها، وانعكس ذلك في مفردات الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي. حيث تراجعت لغة الخطاب من تحرير الوطن إلى انسحاب قوات الاحتلال إلى حدود الرابع من حزيران إلى إعادة الانتشار وأخيراً إلى ما سمي خارطة الطريق.

وفيما يخص الإستيطان بات الحديث يجري عن تجميده ووقف توسعه بدلاً من الإصرار على إزالته باعتباره عدوانا توسعياً غير شرعي. أما بالنسبة لحق العودة، فإن الخطاب الرسمي الفلسطيني والعربي تجاوزه ليتحدث عن حل عادل لقضية اللاجئين، ثم تنازل إلى حل يتم التفاوض والتوافق عليه. وحتى هذا الحل باتت ملامحه واضحة ومحددة . قبل أن يجري التفاوض عليه . في الوثائق والمبادرات التي سنتناولها في هذه الدراسة، والتي وصلت إلى حد إسقاط حق العودة نهائيا.

ويمكن إعادة أسباب هذا التراجع الذي أصاب القضية إلى تخلي النظام الرسمي العربي عن دوره القومي تجاه القضية الفلسطينية وخضوعه كليا للضغوط الأمريكية، وعجزه أمام القوة الإسرائيلية، وتجزئة الصراع العربي الصهيوني إلى صراعات قطرية، وتسابق العديد من أطرافه إلى عقد اتفاقات جزئية وانفرادية مع الحكومة الإسرائيلية، وترك الشعب الفلسطيني يواجه مصيره بنفسه. بل إن العديد من البلدان العربية البعيدة جغرافيا عن ميدان الصراع، سعت إلى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، وأقامت علاقات سياسية وتجارية معها، دون أن تستخدم هذه الورقة كشرط ضاغط على إسرائيل للاعتراف بالحقوق الفلسطينية أو للانسحاب من الأراضي العربية التي تحتلها. وبذلك أصبح الموقف العربي الرسمي عاملاً ضاغطاً على الطرف الفلسطيني بدلاً من أن يوظف في خدمة النضال الوطني الفلسطيني.

ولم يكتف النظام الرسمي العربي بإعلان تخليه عن استخدام القوة في الصراع مع إسرائيل . حتى مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته المتواصلة . واعتماده طريق التفاوض كسبيل وحيد للتعامل مع العدوان الإسرائيلي بل أصابه الذعر أمام الاتهام الأمريكي له بممارسة الإرهاب ومساندته، فراح العديد من أطرافه يضيق الخناق على المقاومة الفلسطينية، ويضغط بكل الوسائل لإيقافها، ولم يتورع بعض ممثليه عن وصفها بالإرهاب، بدلاً من الدفاع عنها كحق مشروع لكل الشعوب التي تتعرض للعدوان والاحتلال. ولقد أكد هذا النظام الرسمي العربي، بأغلبيته الساحقة، أنه أصبح أداة طيعة بيد الإمبريالية الأمريكية تنفذ سياساتها وتستجيب لإرادتها، وتفتح أمامها الأراضي والمياه والسماوات العربية لاجتياح بلد عربي شقيق واحتلاله وتدميره، كما جرى في العراق.

هذا الواقع العربي الرسمي العاجز والمستسلم، المتزامن مع ضعف الحركة الشعبية العربية وقواها وأحزابها السياسية، ومنظماتها الجماهيرية، وكذلك جبن المجتمع الدولي أمام القوة الأمريكية، والعدوانية الإسرائيلية.. انعكس سلباً وضعفاً على القضية الفلسطينية، ووفر ذرائع ومبررات للقيادة الفلسطينية لتوقيع اتفاقية أوسلو بكل إجحافاتها وتنازلاتها في الحقوق الفلسطينية، والقبول لاحقاً بما يسمى خارطة الطريق، والاستمرار في هذا النهج، رغم ما فعلته إسرائيل في اتفاقيات أوسلو، وما تضعه من اشتراطات على خارطة الطريق، بما في ذلك إعادة صياغتها وفق منظورها، حيث اختصرتها تقريباً في خطة الانفصال الأحادي، أو الانسحاب من قطاع غزة، وبعض المستوطنات في شمال الضفة. وحصلت على اعتماد لها من المجتمع الدولي.

وأخطر ما مثلته هذه الاتفاقيات على قضية اللاجئين هي أنها اعتمدت القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس لحل القضية الفلسطينية، في حين أن هذين القرارين لا علاقة لهما بالقضية الفلسطينية، ولم ترد في أي فقرة من فقراتهما كلمة فلسطين ولو لمرة واحدة، ولم يذكر فيهما الشعب الفلسطيني وحقوقه، لأنهما في الأصل اتخذا لمعالجة آثار حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ بين إسرائيل والدول العربية. بينما استبعد القراران رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧ (قرار التقسيم) والذي ينص على حق الفلسطينيين في دولة مستقلة. وقرار رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون اول ١٩٤٨ الذي ينص على حق اللاجئين في العودة والتعويض. (وردت جملة واحدة في القرار ٢٤٢ تشير إلى حل مشكلة اللاجئين، وهي جملة لم تكن تخص اللاجئين الفلسطينيين وحدهم، بل تقصد أيضاً اليهود الذين هاجروا من البلدان العربية لإسرائيل).

كذلك فإن كل ما ورد في اتفاقية أوسلو عن قضية اللاجئين هو الإشارة إلى بحثها في مفاوضات الحل النهائي، دون أي ذكر لحق العودة، وجاءَت خارطة الطريق بعدها لتبني على ذلك وتعتمد نفس النص. اللهم إلا إشارة إضافية بذكر مبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت ضمن المستندات التي تؤخذ بالاعتبار عند المفاوضات. وهذه المبادرة أيضاً تحدثت عن حل لقضية اللاجئين يتم التوصل إليه بالتوافق خلال المفاوضات، ولم تتحدث عن حق ثابت للاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية.

ثم جاء التركيز على قضايا الدولة والقدس في الخطاب السياسي والإعلامي، الفلسطيني والعربي، ليوحي وكأن الحقوق الفلسطينية محصورة بذلك فقط، مما أدى إلى تراجع كبير في التركيز على حق العودة والمطالبة به، لدرجة أن هذا الحق بات لا يحظى في الأوساط العربية والدولية بالاهتمام الذي يستحقه فيها، بل وبات غير مفهوم لدى هذه الأوساط، وما هو المقصود به. وقد أدى ذلك إلى استنتاج لدى الجانب الإسرائيلي، والعربي الرسمي، والمجتمع الدولي، إلى أن حق العودة لا يتمتع بأولوية لدى الفلسطينيين، وأن لديهم الاستعداد للمساومة عليه، أو التنازل عنه.

مشاريع التسوية غير الرسمية

كل هذه التطورات، والمفاهيم المغلوطة، هيّأت المناخات لأن تخرج من الصف الفلسطيني شخصيات قيادية ومؤسسات، بالتعاون مع شخصيات ومؤسسات إسرائيلية، وبتشجيع سياسي ومادي من أوساط ومراكز دولية، لإطلاق مبادرات أو اتفاقات أو تفاهمات، يدعي أصحابها أنها تشكل أساساً لتسوية متوازنة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وهي المبادرات التي عرفت بمسميات. الأولى، وثيقة جنيف (يوسي بيلين . ياسر عبد ربه) والتي سميت "مسودة اتفاقية للوضع الدائم"؛ والثانية، وثيقة عامي أيلون . سري نسيبة؛ والثالثة، وثيقة يوسي بيلين . أبو مازن والتي أخذت اسم "مشروع معاهدة لقضايا الحل النهائي".

لن نتناول في هذا المقال كل جوانب القضية الفلسطينية التي تناولتها هذه الوثائق. وسنركز فقط على كيفية تعامل هذه الوثائق مع قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة. ويظل القاسم المشترك الذي تلتقي عليه هذه الوثائق الثلاث هو أولا أن جميعها تبرئ إسرائيل، أو على الأقل لا تحملها أية مسؤولية سياسية أو أخلاقية عن الجريمة التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني حينما طردته بقوة الاحتلال من أرضه عام ١٩٤٨. وبالتالي حررت إسرائيل من إمكانية أي ضغط عليها أو أية مطالب منها، طالما هي لم تفعل شيئاً ضد الشعب الفلسطيني.

ثانيا، أنها لا تعترف بحق العودة للاجئين إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي طردوا منها، بل إنها لا تأتي على ذكر كلمة العودة، وتتحدث عن خيارات أخرى أمام اللاجئين تسميها مكان إقامة دائم. وقد حددت الخيارات المتاحة للاجئين لاختيار واحد منها لسكنهم الدائم إما بالتوطين حيث هم، في البلدان العربية، أو في مناطق أخرى، دون الأخذ في الاعتبار إرادة اللاجئين ورغبتهم، أو سيادة الدول التي سيفرض عليها التوطين. او الهجرة إلى بلدان أجنبية، وربط ذلك بموافقة هذه البلدان، على الأعداد التي تستطيع استيعابها، والشروط التي تضعها لقبول الهجرة إليها، وإما عن طريق اختيار مناطق السلطة أو الدولة الفلسطينية كأماكن سكن دائم لهم ، دون الأخذ بالاعتبار قدرة هذه المناطق على الاستيعاب. ودون أن تستبعد تدخل إسرائيل لتحديد أعداد ونوعية هؤلاء الذين يسمح لهم بالعودة إلى مناطق السلطة بما لا يهدد أمن إسرائيل، وما لا يؤثر على الوضع الديموغرافي الذي تعلن إسرائيل تخوفها منه حين يصبح عدد الفلسطينيين في حدود فلسطين التاريخية (الضفة الغربية وقطاع غزة، والأراضي التي تقوم عليها دولة إسرائيل) أكثر من عدد اليهود. وهو أحد الأسباب التي تتذرع بها إسرائيل في رفض عودة اللاجئين.

وقد تفردت وثيقة جنيف في هذا المضمار بإضافة خيارين آخرين أمام اللاجئين لتحديد مكان سكنهم الدائم هما في مدن خاصة تبنى لهم في الأراضي التي يمكن أن تضم من إسرائيل إلى أراضي السلطة (جنوب شرق قطاع غزة، وجنوب غرب الضفة الغربية) مقابل الأراضي التي ستضمها إسرائيل إليها من أراضي الضفة والتي تقوم عليها مدن استيطانية. وثانيا أن وثيقة جنيف قد أشارت إلى أن بإمكان اللاجئ أن يختار إسرائيل كمكان سكن دائم له، لكن ذلك لن يكون في أرضه وممتلكاته، أو أنه سيستعيد ملكيته لها. وسيكون عددهم محدوداً، ومرتبطاً بموافقة إسرائيل الأمنية والديموغرافية، وغير محدود بمدة زمنية (قد تستمر عشرات السنين) وبقدرتها على الاستيعاب التي تقررها هي وفق شروطها. (عملياً عدم السماح بالعودة).

ثالثا، إتفقت الوثائق الثلاث على تحديد اللاجئين الفلسطينيين وحصرهم باللاجئين الموجودين خارج حدود فلسطين التاريخية (إسرائيل، الضفة الغربية وقطاع غزة) واستثنت اللاجئين الموجودين في الضفة وغزة الذين يبلغ عددهم تقريباً مليون وسبعمائة ألف لاجئ. ولم تعتبرهم لاجئين طالما أنهم يقيمون داخل حدود فلسطين، وطالما جرى تحريف مفهوم حق العودة في هذه الوثائق بحيث لم يعد يعني العودة إلى الأراضي التي يمتلكها اللاجئون، والتي هجروا منها عام ١٩٤٨. كما تجاهلت هذه الوثائق أية إشارة لحقوق أكثر من ربع مليون مهجّر عربي فلسطيني يقيمون في دولة إسرائيل ويحملون جنسيتها في العودة إلى قراهم وأراضيهم التي هجرتهم إسرائيل منها منذ عام ١٩٤٨ ، وتمنعهم الأخيرة من العودة إليها واستعادة ملكيتهم لها.

رابعا، نظرت الوثائق الثلاث إلى قضية اللاجئين نظرة اقتصادية وحلها على هذا الأساس. واعتمدت لذلك مبدأ التعويض لإعادة تأهيل وإسكان اللاجئين، وتجاهلت أن العودة إلى الوطن والأرض هي حق أساسي لكل إنسان أقرته الشرائع السماوية والقوانين والأنظمة الدولية. وتجاهلت أن حقوق اللاجئين في العودة هي حقوق سياسية ووطنية. وهي حقوق جماعية وفردية. ومن هذا المنطلق، فإن أي شخص أو هيئة مهما كانت صفتها التمثيلية، لا تملك التنازل عن حقوق لا تملكها ولم يفوضها أصحابها بذلك.

خامسا، اعتبرت هذه الوثائق التعويضات عبارة عن ثمن أراضي اللاجئين وممتلكاتهم (وفق تقديرات تحددها لجنة أو صندوق دولي) أي أنها ستفرض على اللاجئين بالقوة بيع أراضيهم أو التنازل عنها، وهو ما يرفضه اللاجئون رفضاً قطعياً، ويرفضون المساومة عليه. وتجاهلت هذه الوثائق حق اللاجئين

ـسوية غيـر الرسميـة

في تعويضات عن الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بهم وبممتلكاتهم منذ هجروا منها عام ١٩٤٨ حتى اليوم، وعن استغلال دولة إسرائيل واستثمارها لهذه الأراضي والممتلكات على مدى أكثر من نصف قرن. وهذا النوع من التعويضات هو ما يطالب به اللاجئون إلى جانب عودتهم إلى أراضيهم.

سادسا، حمّلت هذه الوثائق المجتمع الدولي والدول المانحة مهمة دفع التعويضات ومسؤولية جمعها من خلال صندوق دولي يُنشأ لهذا الغرض. وبذلك فقد أعفت إسرائيل من مسؤولية دفع هذه التعويضات من الأموال التي نهبتها، وأشارت فقط إلى إمكانية إسهام إسرائيل في تغذية الصندوق الدولي للتعويضات ببعض الأموال. ومرة أخرى تفردت وثيقة جنيف باستخدام لغة التهديد والضغط على اللاجئين للقبول بصيغ الحلول التي طرحتها لقضيتهم فقد هددت الوثيقة مثلا كل لاجئ لا يقبل بأحد الخيارات الخمسة التي حددتها له لاختيار مكان سكنه الدائم من بينها، خلال مدة أقصاها خمس سنوات، بشطبه من سجلات اللاجئين وإنهاء وضعه كلاجئ، وبالتالي إسقاط كل حقوقه. كما نصت الوثيقة على إنهاء عمل وإلغاء وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) خلال خمس سنوات من توقيع هذه الاتفاقية.

سابعا، اعتبرت الوثائق الثلاث أن الحلول التي طرحتها لمشكلة اللاجئين هي الحل النهائي والدائم لهذه المشكلة. ونصت على أنه لا يجوز بعد ذلك لأي لاجئ، أو لأي جهة تتحدث باسمه، المطالبة بأية حقوق سياسية أو مادية أو معنوية. وأخيرا، بالحلول التي طرحتها هذه الوثائق لقضية اللاجئين، والتفسيرات التي قدمتها، فقد ألغت المفهوم القانوني والسياسي لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، الذي نص بوضوح. وفق ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة حقوق الإنسان، ووفق كل الشرائع. على عودة اللاجئين إلى أراضيهم واستعادة ممتلكاتهم، وتعويضهم عن خسائرهم المادية والمعنوية. هذا القرار الذي تحرص الأمم المتحدة على تأكيده سنوياً، منذ اتخاذه أواخر عام ١٩٤٨ وحتى اليوم. وبهذا التناقض مع مفهوم الأمم المتحدة، ومفهوم الشرعية الدولية، في حل قضية اللاجئين، فتحت هذه الوثائق الباب أمام إسرائيل لاستصدار قرار من الأمم المتحدة بإلغاء القرار رقم ١٩٤، كما فعلت بعد اتفاقات أوسلو حين نجحت. اعتماداً على اتفاق أوسلو. في دفع الأمم المتحدة لإلغاء قرارها الخاص باعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية.

مخاطـر أخـرى

إضافة الى المخاطر الواردة اعلاه، فهنالك عدد أخر من المخاطر اولها أن من يدقق في نوعية وهوية الشخصيات الفلسطينية التي شاركت في التوصل إلى هذه الاتفاقيات يلاحظ أنها شخصيات مسؤولة على أعلى المستويات سواءٌ في منظمة التحرير (أعضاء لجنة تنفيذية) أو السلطة الوطنية (وزراء وأعضاء مجلس تشريعي) وليس من خارج المؤسسة الرسمية كما هو حال الطرف الإسرائيلي المشارك (أحزاب معارضة). وهذا يعني تجاوزاً لالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية، وخروجاً على برنامج الإجماع الوطني. ورغم المطالبات الشعبية الواسعة التي طالبت قيادة المنظمة بمحاسبة هؤلاء، ووقف تحركاتهم، إلا أن شيئاً من ذلك لم يتم. وفي حال استمرار تحرك هؤلاء الخارجين عن الإرادة الشعبية والصف الوطني، فإن ذلك سيشكل خطراً على الوحدة الوطنية، وعلى مصداقية منظمة التحرير ومدى تمثيلها لإرادة الشعب الفلسطيني وأهدافه.

ثانيا، لم تتوقف جهود هؤلاء الناشطين الفلسطينيين عند حدود التوصل إلى هذه الوثائق أو الاتفاقيات، فهم ينشطون على المستويات المحلية والعربية والدولية للترويج لهذه الوثائق واستقطاب تأييد لها. فعلى الصعيد المحلي أسست مجموعة ياسر عبد ربه ما سمي بـ "تحالف السلام الفلسطيني"، وأسست مجموعة سري نسيبة ما سمي ب "الحملة الشعبية للسلام والديموقراطية"، ويقومون بأنشطة إعلامية واسعة عن طريق توجيه نداءات ونشر إعلانات مدفوعة الأجر وإصدار صحف ونشرات وإجراء استطلاعات موجهة حسب وجهة نظرهم. وقد أقاموا مراكز إعلامية لهذه الأغراض. كما ينشطون في مجال الزيارات والاتصالات مع جهات عربية ودولية، رسمية أو غير حكومية، لحشد التأييد والمساندة لتوجهاتهم. وهذا النشاط الواسع يوحي بأن هناك أموالاً طائلة رصدت لهم من قبل هيئات وجهات خارجية غير معلومة، مما يثير شكوكاً أكثر في الهدف من مثل هذه التحركات.

ثالثا، فإن الانطباعات التي يتركها نشر هذه الوثائق والترويج لها لدى الرأي العام الدولي، بوجود استعداد لدى الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية للتنازل عن حق العودة، مما يضعف التأييد الدولي لهذا الحق.

رابعا، أن هذه الوثائق والمواقف ساهمت في إغراء الحكومة الإسرائيلية بتصعيد موقفها العنصري الرافض أصلًا لعودة اللاجئين. فقد لاحظنا خلال السنتين الأخيرتين أن إسرائيل مستفيدة من الواقع العربي الضعيف، والواقع الدولي، وخاصة الأمريكي، المنحاز لها، والساكت عن عدواناتها، ومن التغيرات الإقليمية التي كان غزو العراق واحتلاله وتدميره أبرز عناوينها، ومن ظهور هذه الأصوات الفلسطينية التي تتنازل عن حق العودة، مما يعكس ضعف وتراجع الموقف الرسمي الفلسطيني كانت قد صعدت من حملاتها لإلغاء حق العودة، والحصول على ضمانات دولية بذلك. فتركيز الحكومة الإسرائيلية في الفترة الأخيرة على يهودية الدولة الإسرائيلية، ومحاولاتها الحصول على اعتراف بذلك من القوى الدولية "اعترف بذلك الرئيس بوش" وضغوطها على الجانب الفلسطيني للإقرار بذلك، إنما يأتي في سياق سعيها لقفل الباب أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين، وفتح الباب أمام إمكانية تهجير العرب الفلسطينيين الذين يقيمون في وطنهم داخل إسرائيل. كذلك نجحت حكومة إسرائيل في الحصول على ضمانات مكتوبة من الرئيس الأمريكي بعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين.

وأخيرا، يمكن لإسرائيل أن تستفيد من هذه الوثائق كمستند قوي بين يديها في أية مفاوضات مع الطرف الفلسطيني حول موضوع اللاجئين، وتعتمدها أساساً لحل هذه المشكلة، خاصة وأنها صدرت عن أوساط قيادية فلسطينية.

رد الفعـل الفلسطينـي

رأت الجماهير الفلسطينية، وقواها السياسية والشعبية في هذه الوثائق، ومواقف وتحركات أصحابها، انحرافاً خطيراً في المسيرة النضالية الفلسطينية وخروجاً عن أهدافها وبرامجها. وواجهتها بردود فعل واسعة وغاضبة، شملت مختلف الساحات، داخل الوطن وخارجه، وأخذت أشكالاً مختلفة من المسيرات والبيانات والندوات، والتعبئة الشعبية، وحمّلت جميعها القيادة الفلسطينية مسؤولية السكوت عن مثل هذه التجاوزات أو السماح بها، وطالبتها بوقفها ومحاسبة أصحابها.

وجاءَت هذه التحركات الشعبية استمراراً لعمل شعبي بدأ منذ سنوات لتعبئة الشعب الفلسطيني للدفاع عن حق العودة وحمايته، وتوعيته على المخاطر المحدقة بحق العودة. ورغم النتائج الإيجابية والنجاحات التي حققتها هذه التحركات الشعبية في مجال التوعية والتعبئة، وفي توجيه رسائل سياسية واضحة للقيادة الفلسطينية عن مدى تمسك الشعب الفلسطيني وجماهير اللاجئين بحقهم في العودة، وللمتلاعبين بهذا الحق للكف عن هذه الخروقات، إلا أن الحركة الشعبية الفلسطينية الناشطة للدفاع عن حق العودة لم تكتمل بعد، وما زالت بحاجة إلى المزيد من التنظيم وتوحيد الجهود والمواقف والتكامل والتنسيق بينها في مختلف الساحات. فهي مطالبة أولا بالخروج من دائرة ردود الفعل العفوية غير المنظمة، وتحويلها من مبادرات فردية أو عمل لجان محلية إلى عمل جماعي منظم. كما يجب توحيد الأطر المتعددة في كل ساحة في إطار واحد أو إطار تنسيقي موحد يضم كل الهيئات واللجان والفعاليات الناشطة في مجال الدفاع عن حق العودة، وإقامة إطار تنسيقي موحد لكل الساحات يضم جميع أطر التنسيق داخل الوطن وخارجه.

كما عليها وضع برنامج شامل ومتواصل للنشاط والتحرك على المستوى المحلي والعربي والدولي، تتم بموجبه عمليات التوعية والتعبئة والتنظيم في مجال الدفاع عن حق العودة، وكسب التأييد والدعم العربي والدولي لحق العودة. وتنشيط ودعم مراكز الإعلام والدراسات المهتمة بحق العودة (مركز بديل في بيت لحم، مركز العودة في لندن) وأية مراكز أخرى مختصة، لمواجهة النشاطات الصهيونية والإعلامية المضادة التي تحظى بدعم كبير من الجهات المعادية والرافضة لحق العودة. وتكليف مجموعة من الحقوقيين البارزين، والسياسيين، الناشطين في مجال الدفاع عن حق العودة بصياغة نص قانوني وسياسي يحيط بمختلف جوانب قضية اللاجئين وحقهم في العودة، ليكون هو النص المعتمد لمفهوم حق العودة لدى كل الهيئات الفلسطينية والعربية والدولية التي تتناول هذا الحق في أدبياتها وقراراتها، ويتم تأكيد هذا النص سنويا في قرارات القمم العربية والإسلامية، وكل الهيئات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية. تماما كما تفعل الأمم المتحدة سنويا في تأكيدها للقرار ١٩٤.



لاجئة فلسطينية من الجيل الأول تحمل في يدها مفتاح بيتها التي هجّرت منه، مخيم الدهيشة، بيت لحم ٢٠٠٥ (© بديل)

ثم العمل على جبهة الأحزاب والقوى السياسية، والمنظمات الجماهيرية والبرلمانيات، في البلدان العربية والإسلامية، لشرح قضية اللاجئين وأبعادها، وتشكيل لجان شعبية على المستوى القطري والقومي العربي والإسلامي للدفاع عن حق العودة. وذلك لشد اهتمام هذه الساحات الشعبية لحق العودة، ولتغطية أي نقص أو لبس في مفهومها لهذا الحق، خاصة وأنها هي الأخرى باتت تولي اهتماماً لقضية الدولة الفلسطينية والقدس، أكثر من اهتمامها بقضية اللاجئين وحقهم في العودة، رغم أن هذه القضية هي جوهر قضية فلسطين وأساسها. وتنشيط العمل على الساحة الدولية، عبر البرلمانات والأحزاب والقوى السياسية والمنظمات غير الحكومية لتشكيل لجان تضامن مع حق العودة، ولجان دعم للمخيمات الفلسطينية في النواحي الاقتصادية والصحية والتعليمية والاجتماعية لتعزيز موقفها وصمودها وتمسكها بحق العودة، ورفض التوطين أو التهجير. وأخيرا، البحث عن مصادر تمويل عربية وإسلامية ودولية، نزيهة وشريفة، لدعم التحرك الشعبي الفلسطيني لتمكينه من مواجهة وإحباط المؤامرات المحلية والدولية التي تحاك لإسقاط حق العودة.

حقـوق اللاجئـين: منطلقات عامـة

أولا: إن اعتراف إسرائيل بالمسؤولية السياسية والقانونية والأخلاقية عن خلق مشكلة اللاجئين، واستمرارها، عبر السنوات السبع والخمسين التي مرت حتى الآن، ومما عاناه اللاجئون من حرمان وعذاب، مسألة أساسية، وهي المدخل لإلزامها بالسماح للاجئين بالعودة إلى أراضيهم، وتعويضهم عما لحق بهم من مآسي، وعن استغلالها لأراضيهم طيلة هذه السنوات.

ثانيا: إن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤، والذي يجري تأكيده سنوياً، لم ينشئ حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة، ولكنه أعاد صياغة وتأكيد مبدأ راسخ في القانون الدولي العرفي. إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص صراحة على أن "لكل فرد الحق في ... العودة إلى بلده". ويُستقى الأساس القانوني للقرار ١٩٤ مباشرة من القانون والممارسة الدوليين، ذلك أنه قد تم تبنيه في أعقاب عمليات عودة اللاجئين المكثفة التي تلت الحرب العالمية الثانية. ولقد تم الإقرار مراراً وتكراراً بأن العودة الطوعية تشكل الحل الأمثل والأكثر ديمومة لمشاكل اللاجئين. وفي السنوات القريبة، قام المجتمع الدولي بالاعتراف بحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، كما قام بتفعيل هذا الحق في حالات عديدة من أبرزها البوسنة وكوسوفو.

ثالثا: إن الأمم المتحدة أطلقت على العقد الأخير من القرن الماضي اسم "عقد عودة اللاجئين". إن القبول الدولي بحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم لا يستند في طبيعته وأصله إلى اعتبارات إنسانية فحسب، ولكنه مؤسس على اعتبارات واحتياجات عملية. إن عودة اللاجئين تشكل مكوناً أساسيا في بناء الثقة بالسلم. وبالفعل، وكما أشارت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، فإن "التجربة في دول عديدة تعاني من النزاع قد أظهرت أنه، بالنسبة للرجال والنساء العاديين، فإن عودة الأصدقاء والأقارب بسلام غالباً ما تكون أكثر أهمية من أي اتفاقات رسمية". وعلاوة على ذلك، فإن عودة اللاجئين تلعب دوراً هاما في تأكيد النظام السياسي في ما بعد الصراع، ذلك أن اللاجئين بعودتهم إنما يصوتون بالفعل على منح الثقة في مستقبل السلم. إن إبقاء مجموعة من اللاجئين في حالة اغتراب عن السلم، مجموعة لا تشعر بأية صلة أو علاقة بالسلم، أو ملكية له إنما يشكل وصفة أكيدة لاستمرار أي نزاع بغض النظر عن الاتفاقيات الرسمية التي قد يتم توقيعها.

رابعا: تنص المادة ٢٢ من الميثاق الأوروبي للسلم، والتي تبنتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مؤخرا في اسطنبول، على التالي: "نؤكد التزامنا.. بتسهيل العودة الطوعية للاجئين والنازحين بكرامة وأمان. وسنتابع بدون تمييز دمج اللاجئين والنازحين في مواطنهم". بذلك، تشير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى اعتبارها موضوع اللاجئين موضوعا ذا أبعاد أمنية. وبعبارة أخرى، فإن إبقاء اللاجئين خارج مواطنهم بالقوة يشكل تهديداً للأمن. وباختصار، وكما تمت ملاحظته في أماكن متعددة من العالم، فإن عودة اللاجئين تشكل مكوناً أساسيا في الانتقال إلى السلم، وليس مجرد نتيجة لهكذا انتقال.

خامسا: من خلال قوانين ومخططات إدارية مختلفة، أبرزها قانون أملاك الغائبين، قامت السلطات الإسرائيلية منذ العام ١٩٤٨ بمصادرة أملاك اللاجئين ونقلها إلى دولة إسرائيل أو مؤسساتها، أو إلى أفراد يهود. وقد تمت صياغة هذه القوانين بدقة بهدف حرمان الفلسطينيين من أراضيهم وأملاكهم ونقلها إلى أياد يهودية. ومن ثم، يجب أن يضمن أي حل لمشكلة اللاجئين إعادة أملاكهم التي صادرتها إسرائيل بشكل غير شرعي إلى أصحابها الفلسطينيين الشرعيين أو ذريتهم. ويجب إعادة هذه الأملاك سواء اختار اللاجئ العودة أو لم يخترها.

سادسا: إن للاجئين الحق بالتعويض عن الخسائر والأضرار التي لحقت بممتلكاتهم، وعن الإصابات الشخصية والألم والمعاناة النفسين وأي ضرر آخر نجم عن النكبة أو عن ما تلا ذلك من تهجير وحرمان. ومن الضروري التأكيد على أن حق اللاجئين بالعودة والتعويض مكملان لبعضهما البعض، فللاجئين الفلسطينيين الحق بالتعويض سواء اختاروا ممارسة حقهم بالعودة أم لم يفعلوا.

ملاحظات: ينفي الأخ أبو مازن أن يكون قد توصل مع يوسي بيلين، أو وقع معه أية وثائق. وأن الوثيقة التي نسبت إليه لم تكن أكثر من مقترحات وأفكار تم التوصل إليها بين باحثين وأكاديميين فلسطينيين وإسرائيليين، بدليل أنها لم تطرح على الرأي العام الفلسطيني أو الإسرائيلي، ولا على المجتمع الدولي لحشد تأييد لها، واستقطاب حولها، كما هي الحال مع الوثيقتين الأخريين.

الكاتب والمفكر د. عبد الله الحوراني هو رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، وعضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو مدير المركز القومي للدراسات والتوثيق ومنسق التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة في قطاع غزة. للحوراني العديد من الاصدارات حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة.

مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين

اللاجئون يرفضون مقايضة المعاناة بالتوطين

كتب: طارق سعادة

مخيم قلنديا

كنت متوجها من حاجز قلنديا إلى رام الله، عندما دخلت طريقا جانبية تتفرع من الشارع الرئيسي الذي يعج بالحركة وضجيج "الفوردات"، ورويدا رويدا أخذت هذه الطريق المتعرجة التي لا تبدو لها أي ملامح أو حدود واضحة، بالضيق لتتيح المجال أمام ظهور بعض البنايات على جانبيها، وبعدها بدأت أصوات الأطفال تعلو وتقترب، لأشاهد الناس يسيرون في الأزقة، فأيقنت أنني في قلب مخيم قلنديا، الذي لا يبعد عن مدينة رام الله سوى ٦ كم، ويعيش فيه ما يربو على ١٢٠٠٠ لاجئ على مساحة لا تزيد على ٤ كم مربع، ويوجد فيه ثلاثة مراكز صحية يتبع احدها وكالة الغوث الدولية فيما يتبع المركزان الآخران لجمعيات خيرية.

ولدى دخولي أول أزقة المخيم، كان فخري الحموز (٦٤عاما) من مخيم قلنديا، لاجئ من بيت جبرين جالسا في بقالة صغيرة حيث يعمل بائعا، وقد بدأنا الحديث معه عن مسألة التوطين، فقال: "إن قضية توطين اللاجئين في المخيمات كلام فات أوانه، فكما أخرجونا من بلادنا يجب أن نعود إليها، فهل يعقل أن يحضروا اليهود من جميع أنحاء العالم، ليسكنوهم في بلادنا، بينما نحن أصحاب الأراضي والبيوت نسكن في هذه المخيمات، يجب أن يتم توطيني على ارضي، وفي بيتي، وليس في مخيم قلنديا".

ويتحسر الحموز على ٢٥٠٠ دونم كانت عائلته تمتلكها، وما زال يأكل الإسرائيليون من خيراتها حتى اليوم، بينما يعيش هو على بطاقة المؤن (الإعاشة)، ويضيف: "إذا أرادوا السلام العادل فيجب إعادة اللاجئين إلى أراضيهم وبيوتهم، ولن نقبل بأي حل آخر".

من جانبه، اتفق مهند سعيد حسين مطير (٢٣عاما)، موظف في الدفاع المدني من سكان مخيم قلنديا، مع ما قاله الحموز، وقال: "نريد العودة إلى بلدنا الأصلي مسقط رأس آبائنا وأجدادنا، ولا فرق عندي إن أقمت في نابلس أو قلنديا، لأنني اشعر دائما بالغربة ما دمت بعيدا عن قريتي، نحن نطالب بحق العودة إضافة إلى التعويض عن السنوات التي مضت، وأنا لا أتوقع حلا نهائيا دون حل مشكلة اللاجئين".

وفي المقابل، أكد محمود عياد (١٩عاما) طالب إدارة في جامعة القدس المفتوحة، وهو لاجئ من قرية عرتوف القريبة من القدس، ويقيم في مخيم قلنديا أيضا، أنه لن يتنازل عن حق العودة، وأضاف: "إن حق العودة إلى قريتي هو أمر مقدس بالنسبة لي، ورأيي كرأي الجميع ولا يوجد أي مجال للتنازل عن هذا الحق، حتى لو تم نقلنا إلى المدن، أو حتى تعويضنا بمبالغ كبيرة، أنا أعيش هنا في مخيم وكأني أقيم خارج وطني، ولا اعتقد أن هناك فرقا كبيرا بيني وبين اللاجئين المقيمين في الخارج، لأن شعوري بالغربة موجود، وقريتي تعني لي الكثير، فهي ارض أجدادي إضافة إلى كونها أرضا إسلامية، واعتقد أن المراهنة على أن الأجيال القادمة ستنسى أصلها، أمر غير واقعي، بل على العكس فكلما ظهر جيل جديد سيتمسك بأرضه أكثر من الجيل السابق".

ورغم أن عياد لم ير عرتوف حتى الآن، لكنه يتمنى هذا الأمر ويشعر بأن زيارة قريته ستكون أعظم شيء يتمناه، بل ستكون أشبه بشعور اللهفة عند لقاء الأهل والأحبة بعد طول غياب وفراق.

وبالنسبة إلى عياد، فان التمسك بحق العودة لا يعني عدم الاهتمام بتطوير أوضاع اللاجئين، ويشير في هذا السياق إلى وجود بعض المشاريع لتطوير المخيم، مثل تطوير ملعب مخيم قلنديا أو نادي المخيم، كما أن أهل المخيم يعملون حاليا على بناء ناد للأطفال في مقر الوكالة سابقا، إضافة إلى بناء المقر الجديد لمدرسة ذكور قلنديا، وبناء عيادة جديدة، إلى جانب الجمعية النسائية التي شكلت في المخيم. ويضيف: "لن ننسى أرضنا مقابل بعض التحسينات هنا وهناك، نحن نريد تحسينات في الخدمات من كهرباء وماء وهاتف وشبكات الصرف الصحي والإنارة وغيرها.. لكن دون أي قيد أو شرط".

وحول ابرز المشاكل التي يعاني منها مخيم قلنديا، يقول مطير: "على صعيد الخدمات، ازدادت الأمور سوءا عما كانت عليه في السابق، كون المنطقة التي يقع فيها المخيم تعتبر منطقة "معلقة"، ليست تابعة لإسرائيل ولا السلطة الوطنية الفلسطينية، حسب تعبيره. ويتابع: "كما نشعر بأن وكالة الغوث تعمل على تقليص خدماتها، فالمدارس على سبيل المثال لم تعد توزع الكتب والدفاتر على الطلبة مجانا، حتى أن عمال النظافة في الماضي كان عملهم أفضل من اليوم، أما من الناحية الصحية فلا توجد تحويلات، وإذا احتاج شخص إلى عملية جراحية تكلف ٤٠٠٠ شيكل، مثلا، تدفع الوكالة مبلغ ٤٠٠ شيكل فقط من كلفة العملية، كما كانت الوكالة توزع في السابق المؤن كل شهر، أما اليوم فأصبحت توزع كل ٥– ٦ اشهر تقريبا، كمية من الطحين الرديء، وإذا أردنا البناء نبني بأيدينا ولا تساعدنا أية جهة، وتقتصر مساعدات الوكالة على بعض الخدمات الصحية، واعتقد أنها تريد تحويل قضية خدمات اللاجئين إلى السلطة التي يقتصر دورها حاليا على التأمين الصحي عن طريق تأمين نقابة العمال".



(مخيم الجلزون، رام الله) (© الأيام)

مخيم الجلزون

يبعد مخيم الجلزون حوالي ٧ كم عن مدينة رام الله، ويقطنه أكثر من ١٢٠٠٠ لاجئ، وفيه مركزان صحيان يتبع احدهما لوكالة الغوث والثاني للجنة الزكاة، أما معظم البيوت كسائر المخيمات، شيدت بلا أساسات ما يعرض سكانها لمخاطر كبيرة.

أكرم عبد الله (٤٦ عاما)، بائع من مخيم الجلزون، لاجئ من قرية بيت نبالا قرب اللد، يقول: "إذا أرادوا توطيننا داخل المخيمات فهذا ليس بحل، الحل بالنسبة لنا هو العودة إلى بلادنا وهذا ما نحلم به، أما إذا كانت هناك حلول مناسبة وملائمة تؤمن لنا الحياة الكريمة وتعوضنا عن هذه الحياة المأساوية والصعبة جدا التي نعيش فيها، وإذا امنوا لنا فرص عمل ملائمة وسكنا مناسبا وحياة كريمة، فأنا أتقبل هذا الشيء، إلى حين التمكن من العودة إلى بلدي". ويتابع: "نحن نعيش في المخيم حياة تعيسة جدا، وليست لدينا خدمات ولا فرص عمل ولا حياة كريمة، وضع المخيم بائس ويعاني من الكثافة السكانية العالية، ولا نمتلك إمكانيات تؤهلنا لشراء قطعة ارض والبناء عليها، نحتاج في المخيمات إلى كل شيء كي نعيش كباقي الناس، وأنا لا أرى أية بوادر من اجل تحسين الظروف المعيشية في المخيم".

الحاج حسني محمد العرايشي (٦٤ عاما)، وهو من بيت نبالا أيضا ويقيم في مخيم الجلزون، يرفض التوطين ولا يرضى بديلا عن حق العودة، فيقول: "عشرة أمتار في بلدي أحسن من قصور في المخيمات. لقد كنت في السادسة من عمري عندما هجرت من قريتي، حيث كان لعائلتي فيها أكثر من ٢٠٠ دونم، حتى أن مطار اللد يقع ضمن حدود أراضينا". وبدوره، اعتبر عماد سعد الدين (٤٣عاما) موظف قطاع خاص من الجلزون، وهو لاجئ من قرية رنتيا قضاء يافا، أن التوطين أمر مرفوض جملة وتفصيلا، وقضية اللاجئين هي قضية واحدة، وقال: نحن نعيش داخل الأراضي الفلسطينية، لكننا نعيش كغرباء، وليس لدى معظم اللاجئين أي مصدر رزق، وأي حل نهائي يستثني حق العودة يعتبر باطلا، وسيثبت المستقبل بطلانه ما دام هناك طفل فلسطيني واحد في مخيمات اللجوء".

وأضاف: أنا اعمل في" لجنة أصدقاء المسن"، وقد أجرينا مؤخرا عدة حوارات ولقاءات بين جيل النكبة والجيل الجديد، وقد أذهلنا مدى تمسك الأطفال من الجيل الجديد بحق العودة، وفي اعتقادي أن جميع مشاريع توطين اللاجئين فشلت على مر السنوات السابقة، واذكر أنني جلست مع بعض المسؤولين في السلطة الوطنية، الذين طرحوا من جانبهم فكرة إسكاننا في مستوطنة وتسميتها مدينة بيت نبالا على سبيل المثال، وما كان منا إلا الرد بالرفض القاطع، على أساس أن كل منطقة لها سكانها، ولن نرضى أن نكون بديلا لأحد، نحن لنا ارض معروفة وواضحة، ويجب إعادتنا إلى أرضنا.

كما أكد اشرف قنديل (٢٧ عاما) من الجلزون، ويعمل تاجرا، وهو لاجئ من قرية الدوايمة قضاء الخليل، أن" فكرة التوطين مرفوضة ولو كانت مقبولة لطبقت منذ زمن بعيد، فكل شخص له بيت وأهل وأرض، ويجب أن يعيش على أرضه وبين أهله"، وقال: "أملي وحلمي يتمثل دوما في العودة إلى قريتي والعيش بين أهلي، حيث لا توجد عائلة كاملة في هذا المخيم لأن أفراد العائلة الواحدة مشتتون في الخارج والداخل، ولا اقبل أي حل يستثني حق العودة، بل يجب أن يأتي حق العودة أولا ومن ثم تأتي بقية المواضيع، فأرضي هي عرضي واصلي".

وعن ابرز المشاكل التي يعاني منها المخيم، أشار سعد الدين إلى أنها "تتمثل في نقص الخدمات الأساسية وتنصل الوكالة من واجباتها، ومحاولتها وضع الحمل على السلطة الوطنية، كما أن الخدمات الصحية ضعيفة، حيث لا توجد أدوية الضغط والسكري الخاصة بالمسنين، فضلا عن وجود بعض أنواع الأدوية ذات "الجودة المنخفضة". أما الحاج العرايشي، فأكد انه "لا توجد في المخيم شبكات صرف صحي، ولا شوارع جيدة، ولا كهرباء دائمة، ولا حتى إنارة للشوارع.

شريط الأخبار

التشريعي يستنكر ممارسات ترتكب بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق

رام الله، ١٣ حزيران ٢٠٠٥ (وفا). استنكر المجلس التشريعي، الممارسات التي سقط ضحيتها عدد من أبناء شعبنا الأبرياء في العراق، وطالب السلطات العراقية بتحمل مسؤولياتها فوراً وتأمين الحماية الضرورية لهم، وعدم إقحامهم في الشأن الداخلي العراقي. وأشار بيان صادر عن المجلس، إلى أن المجلس يتابع بقلق بالغ الأوضاع الصعبة المأساوية، التي يعيشها أبناء شعبنا في العراق، وذلك بسبب الممارسات والإجراءات الظالمة، التي يتعرضون لها على غير حق، خصوصاً أنهم حافظوا على موقفهم المتمثل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق الشقيق من تطورات الأوضاع فيه. ودعا المجلس في بيانه، الدول العربية الشقيقة والجامعة العربية خصوصاً، إلى التدخل الفوري لدى السلطات العراقية، ومطالبتها بوقف جميع الممارسات اللاإنسانية والانتهاكات الخطيرة، التي يتعرض لها أبناء شعبنا في العراق.

المحكمة الإسرائيلية تبحث انتهاك حرمة مقبرة قرية اجزم المهجرة

أم الفحم، ١٢ حزيران ٢٠٠٥ (وفا). أعلنت مؤسسة الأقصى لرعاية المقدسات الإسلامية، أن المحكمة العليا الإسرائيلية، ستعقد جلسة لها في الخامس عشر من الشهر الجاري، لبحث ملف انتهاك مقبرة قرية اجزم المهجرة. وحسب بيان أصدرته المؤسسة، تلقت "وفا" نسخة منه، فإنها قد التمست في ٢٠،٩،٢٠٠٤ لدى المحكمة، مطالبة بإيقاف انتهاك حرمة المقبرة، فأصدرت المحكمة وقتها، قراراً بإيقاف العمل إلى حين صدور قرار آخر بهذا الخصوص. ووفق البيان، فإن قرية اجزم تقع على إحدى القمم في القسم الجنوبي الغربي من جبل الكرمل، وكانت ثاني القرى الكبرى في قضاء حيفا. وأورد البيان، أنه في أيار–مايو من عام ١٩٤٨، عام النكبة، وبعد أيام وليال من قصفها بالمدفعية براً وبالطائرات جواً، دمّرت القرية وهجر أهلها وأقيمت على أنقاضها مستعمرة "كيرم مهرال"، وأصبح مسجدها الصغير أثرا بعد عين، أما الكبير فمغلق يُمنع الدخول إليه أو ترميمه، وتضم القرية مقبرة كبيرة.

"زوخروت" تطالب السماح لها بتعليق لافتات على قرى فلسطينية مهدمة

تل أبيب،١٢ حزيران ٢٠٠٥ (زوخروت). طالبت حركة "زوخروت–يتذكرن" اليهودية– العربية، اليوم، الهيئات الأمنية الإسرائيلية، السماح لها بتعليق لافتات على قرى فلسطينية مدمرة، تقوم مكانها مباني ومؤسسات إسرائيلية. وأشار بيان صادر عن زوخروت إلى أن محاميها ميخائيل سفارد، التمس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية بهذا الخصوص. وجاء في البيان أن "بارك كيندي" يقوم على عدد من القرى الفلسطينية، التي دمرتها قوات الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، وهي قرى: يالو وعمواس وبيت نوبا. يشار إلى أنه توجد في البارك العديد من اللافتات، التي تشير إلى حقب مختلفة مثل: اليهودية، الرومانية، العثمانية وسواهما، ولا تشير إلى الحقبة العربية الممتدة لمئات السنوات. ونوه المحامي سفارد بأن القائد العسكري الإسرائيلي، ليس وزيراً للتاريخ و ليس مخولاً لتفضيل حقبة تاريخية على سواها، لهذا هو مطالب بالاستجابة لحركة "زوخروت"، كي تعلق اللافتات على أمكنة بارزة في البارك.

المئات في مهرجان العودة لقرى اللطرون

اللطرون، ١٢ حزيران ٢٠٠٥ (الإتحاد) شارك المئات في مهرجان العودة لقرى اللطرون (عمواس وبيت نوبا ويالو) والذي جرى في مسرح القصبة في مدينة رام الله. وشارك النائب محمد بركة، رئيس مجلس الجبهة الدمقراطية للسلام والمساواة في المهرجان أيضا. وشارك في المهرجان كذلك كل من الوزير السابق قدورة فارس باسم مكتب الرئاسة الفلسطينية وقيس ابو ليلى، عضو المكتب السياسي للجبهة الدمقراطية لتحرير فلسطين وممثل القوى الوطنية والاسلامية والعديد من الشخصيات الفلسطينية من مختلف التيارات السياسية الفلسطينية بالاضافة الى جمهور غفير من ابناء الشعب الفلسطيني. وقدم القائمون على المهرجان لقدورة رسالة من اهل قرية اللطرون المهجرة الى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتضمنت هذه الرسالة دعما من ابناء الشعب الفلسطيني وابناء القرى المهجرة والمهدومة لتواصل السلطة مساعيها لاحقاق حق العودة لابناء الشعب الفلسطيني الذين هجروا من قراهم .

وسط إجماع على حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم

"تجنيس" اللاجئين يثير مواقف متباينة

كتب: سائد أبو فرحة وهبة الطحان

يعتبر توطين اللاجئين، واحداً من أكثر القضايا التي تجمع مختلف الأوساط الفلسطينية على رفضها، سيما تلك المعنية بملف اللاجئين، باعتباره يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية، وفي المقدمة منها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. وقد وحاولت على مدار العقود الماضية، عدة جهات إسرائيلية وغيرها، تحويل موضوع التوطين إلى امر واقع، عبر الخروج بمقترحات ومشاريع بهذا الاتجاه، لكنها اصطدمت بالموقف الفلسطيني المعارض بشدة لهذه المسألة.

وأكد أركان القيادة الفلسطينية مراراً على رفض توطين اللاجئين، بما يشمل الدول العربية، وفي مقدمتهم الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، بيد أن تصريحات له لصحيفة البيان الإماراتية في وقت سابق من الشهر الحالي، حول موافقته على منح الدول العربية جنسيات للاجئين الفلسطينيين إذا أحبت، أثار ردود فعل متباينة في الساحة الفلسطينية، رغم مسارعة الرئيس إلى تأكيد انه لا يقصد التوطين بكلامه. وقللت بعض الأوساط الفلسطينية من حديث "أبو مازن"، معتبرة أن موضوع التجنيس لا يمت بصلة للتوطين.

تجنيس اللاجئين

في هذا السياق، يقول د. عبد الله عبد الله، وكيل وزارة الشؤون الخارجية: "التجنيس لا يعني بأي حال من الأحوال، إسقاط حق العودة، أو وقف الانتماء لفلسطين، والدليل على ذلك أن منظمة التحرير، بدأت في بداية عقد الثمانينيات الماضية برنامجاً لتنظيم أبناء الجالية الفلسطينية المغتربة بأمريكا اللاتينية منذ أكثر من قرن، فتم تأسيس منظمة تحت اسم "سنعود". ويتابع عبد الله: "هدف هذه المنظمة، تعليم أبناء الجالية تاريخ وجغرافية فلسطين، وغرس الانتماء الحضاري والثقافي والسياسي لفلسطين، وكانت ناجحة في عملها، ولولا الضائقة التي مرت بها المنظمة لاحقا، لعمت فائدتها كافة المهاجرين، ومع ذلك فهي لا تزال موجودة، وإن ضعف نشاطها كثيراً".

ويردف عبد الله: "إن حمل الفلسطيني جنسية بلد آخر، لا يؤثر على انتمائه، ولا على حقوقه في وطن آبائه وأجداده، وبالتالي القصد من التجنيس هو تسهيل الحياة اليومية للمواطن الفلسطيني، حتى يعيش بكرامة، ويستطيع أن يتطور في دول الشتات". وجواباً على سؤال حول إمكانية استغلال تصريحات الرئيس "أبو مازن" للمطالبة بتنفيذها على أرض الواقع، يقول: "معظم الإسرائيليين يحملون جنسيات دول أجنبية، وبالتالي لا يمكن لوم الموقف الفلسطيني". ويعتقد وكيل وزارة الشؤون الخارجية، أن الموقف الفلسطيني حيال موضوع حق العودة، ثابت، وبالتالي ينبغي عدم الانتقاص أو التقليل منه. ويقول: "الموقف الفلسطيني من العودة، على حاله، منذ بداية الحركة الوطنية الفلسطينية وحتى تحل قضية اللاجئين، وسيظل متشبثاً بحق العودة، بصفته حقاً تاريخياً ثابتاً للإنسان الفلسطيني ولنسله، ولن نتنازل عنه، ولذا نحن نصر على تثبيت حق العودة، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤".

وفي تعليقه على الموضوع ذاته، يقول ساجي سلامة، مدير عام دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية: "موضوع التجنيس لا علاقة بينه وبين التوطين، والدليل على ذلك هم اللاجئون الفلسطينيون في الأردن، إذ رغم حصولهم على جوازات سفر والجنسية الأردنية، لم تتوقف أو تضعف مطالبتهم بالعودة". ويضيف سلامة: "ما طرحه "أبو مازن" حول التجنيس، يقصد به تحسين أوضاع اللاجئين وتمكينهم، سيما أن جامعة الدول العربية أصدرت الكثير من القرارات التي تطالب الدول العربية بتيسير عملية تنقل الفلسطينيين، وعملهم. ويردف: "تصريحات "أبو مازن"، لا تحمل أية إشارة تنم عن المطالبة بالتوطين، بل بالحقوق المدنية للاجئين، وفق ما نصت عليه قرارات جامعة الدول العربية في هذا الشأن". ويستدرك: "منذ العام ١٩٤٨، لم تنقطع المحاولات الإسرائيلية والدولية، خاصة من الولايات المتحدة الأميركية، لتوطين اللاجئين، عبر تسمية مشاريع مختلفة، نادت باستيعاب اللاجئين في دول عربية وحتى أجنبية مثل كندا واستراليا، لكن كل ذلك لم ينجح. ويضيف: "اللاجئون الفلسطينيون، ورغم قسوة الحياة، وقطع الروابط بينهم وبين عودتهم إلى وطنهم، لا يزال معظمهم محافظاً على هويته الحقيقية، ولم يتنازلوا عن حقهم بالعودة".

تحسين الأوضاع المعيشية

يعتقد سلامة أنه لا بد من تحسين الأوضاع المعيشية والخدمات التي يحصل عليها اللاجئون في مختلف دول الشتات، مشيراً إلى أن ذلك لا صلة له بحقهم في العودة. ويقول في هذا الصدد: "الكثير من اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية محرومون من كافة الخدمات المدنية، وبالتالي فإنه من الضروري الارتقاء بأوضاعهم المعيشية، وهذا لا ينتقص من حقوق اللاجئين بشكل عام. ويردف: "اللاجئون الفلسطينيون في سوريا، متمسكون بالعودة بنفس الدرجة إن لم يكن أكثر من نظرائهم في لبنان، والذين سمح مؤخرا لهم بمزاولة ٥٠ مهنة، وبالتالي أظن أن تحسين الظروف الحياتية للاجئين، لا يؤثر على حق العودة، بل على العكس". ويرى سلامة أن تحسين أوضاع اللاجئين، يجب ألا يقتصر على الخارج، بل وأن يشمل المخيمات الموجودة في الضفة والقطاع، موضحاً أن معارضة البعض لهذه المسألة، ليست في مكانها. ويقول: "تبذل جهود كبيرة لتحسين الظروف المعيشية داخل المخيمات بالضفة والقطاع، ولذا تم تشكيل لجان الخدمات فيها منتصف تسعينيات القرن الماضي، ما ثبت أنه في غاية الأهمية، باعتبار أن هذه اللجان أخذت على عاتقها مساعدة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، والعديد من المؤسسات الفلسطينية في تطوير البنية التحتية للمخيمات.

اللاجئون.. ومستوطنات القطاع

وجواباً على سؤال حول ما يطرح من إمكانية استفادة أعداد من اللاجئين ونقلهم إلى المستوطنات التي ستخليها قوات الاحتلال الإسرائيلي في القطاع، في سياق تنفيذ ما يسمى بـ "خطة الانفصال" أحادية الجانب، يقول ساجي سلامة: "المبدأ المطروح بالنسبة للاستفادة من مستوطنات القطاع، يستند إلى أن تكون هذه الاستفادة عامة، وليس على أساس الفصل بين لاجئين وغير لاجئين". ويتابع: "الأصل في الموضوع، أن يستفيد الفلسطينيون من هذه المستوطنات بشكل عام، أما أن يقتصر هذا الأمر على اللاجئين، فإنه مرفوض، لأنه يفتح الباب على إشكاليات كثيرة. وفي تعليقه على الموقف الإسرائيلي المعارض لحق العودة، والداعي إلى التوطين، يؤكد أنه لا يمكن قبوله فلسطينياً.

ويقول سلامة: "الرؤية العنصرية للدولة العبرية، بصفتها دولة يهودية حصرية، يشكل خطورة حتى على الفلسطينيين الذين لا يزالون داخل الخط الأخضر، رغم حقيقة أن عودة اللاجئين لا تشكل خطراً على وجود إسرائيل. ويدلل على ما ذهب إليه بالعديد من الدراسات والأبحاث، وبضمنها دراسة الباحث الفلسطيني سلمان أبو ستة، التي أكد فيها إمكانية عودة اللاجئين، باعتبار أن معظم الأراضي التي كانت عليها البلدات والقرى الفلسطينية داخل الخط الأخضر لم يجر التصرف بها بأي شكل كان، ودون أن يهدد ذلك وجود إسرائيل. ويضيف: "أعتقد أن الطروحات الاسرائيلية المعارضة لحق العودة، لا تقوم على أساس صحيح". وهو يؤكد ثبات الموقف الفلسطيني المطالب بالعودة، مدعوماً باعتبارات عدة، في مقدمتها ما يسميه بـ "السند القانوني" المتمثل بقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها القرار ١٩٤، مضيفاً "بناء عليه، نفهم حق العودة على أنه حق جماعي وليس حقاً فردياً".

أما العامل "الاعتبار" الثاني، فيكمن فيما يعرفه بـ "الحق الثقافي في العودة، والذي تتوارثه الأجيال". ويقول سلامة: "أصبح جانب كبير من الجيل الذي عايش فلسطين قبل الاحتلال تحت التراب، وبالتالي فإن قسماً كبيراً من سكان المخيمات، إن لم تكن الغالبية، هم من الفلسطينيين الذين لم يروا مدنهم وبلداتهم وقراهم الأصلية، ورغم ذلك فإنهم متمسكون أشد التمسك بحق العودة، ولا يقبلون له بديلاً.

من جهته، يرى خضر الدبس، أمين سر اللجنة الشعبية في مخيم شعفاط، عضو المكتب التنفيذي للاجئين، أن منح اللاجئين الجنسية في الدول العربية لا يعني توطنيهم أو إسقاط حقهم في العودة، "فحق العودة لا ينتهي بالتجنيس أو بالتقادم". وفيما يتعلق بتحسين أوضاع اللاجئين الموجودين في المخيمات، يقول: "نحن لسنا ضد تطوير المخيمات، ولكن الحق في العودة يجب أن يبقى على رأس سلم الأولويات".

في المقابل، فإن أوساطاً فلسطينية أخرى حملت على تصريحات الرئيس "أبو مازن"، باعتبارها "في غير محلها"، أسوة بخالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس"، الذي اعتبر أن فتح المجال أمام تجنيس الفلسطينيين بشكل عام، لا يعني ولن يؤدي إلا إلى توطينهم. وأشار مشعل في مقابلة متلفزة أجريت معه مؤخراً، إلى أن الفلسطينيين ضيوف على الدول العربية الذين يقيمون فيها، وبالتالي ينبغي التعاطي معهم على هذا الأساس، وإتاحة المجال لهم للتمتع بالحقوق المدنية، ولكن دون توطينهم تحت أية ذريعة.

وفي الإطار ذاته، لم يتردد طه البس، مدير المكتب التنفيذي للاجئين في الضفة، في انتقاد تصريحات الرئيس "أبو مازن"، مضيفاً "اعتدنا كلاجئين على تصريحات مسؤولي القيادة الفلسطينية، وبالتالي فإننا ننظر إليها بنوع من الشك والريبة، لأن التجربة أثبتت أن تصريحات العديد منهم حيال قضية اللاجئين لم تكن بريئة". ويردف البس: تصريحات "أبو مازن"، وإن جاءت في إطار من حسن النوايا، ليست في مكانها، ولذا أعتقد أنه لو تم استغلالها مستقبلاً لطرح موضوع التوطين، قد يكون مبرراً، سيما وأن شخصية فلسطينية كالرئيس طالبت به من قبل.



بريشة ناجي العلي

الموقف الرسمي

ينتقد طه البس الموقف الفلسطيني الرسمي حيال قضية اللاجئين ويقول: يشعر جمهور اللاجئين أن هناك خطابين فلسطينيين تجاه قضيتهم، وليس واحداً، الأول يتسم بالمزايدات الكلامية، ويقول أن السلطة تتشبث بحق العودة، ويستخدم عادة داخلياً ولأغراض مخاطبة الفعاليات الشعبية، والآخر يقع في إطار ما يعرف بـ "الواقعية"، ويستند إلى عدم إمكانية عودة اللاجئين بناءً على المعطيات وموازين القوى على الأرض. ويقول: "الأحزاب الإسرائيلية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، مجمعة على رفض فكرة عودة اللاجئين، باعتبار أنه يهدد الأمن الاستراتيجي لإسرائيل، وبالتالي لم نسمع في أي يوم من الأيام مبادرة إسرائيلية لحل قضية اللاجئين باستثناء موضوع التوطين، وبالتالي فإن معظم مبادرات الحل إما فلسطينية، أو أوروبية، أو خلاف ذلك، لكن أيا منها ليس إسرائيلياً، وهذا الأمر له دلالات واضحة".

ويؤيد البس تحسين أوضاع اللاجئين سواء في دول الشتات، أو داخل المخيمات الموجودة بالأراضي الفلسطينية، موضحاً أن قراراً أسوة بذلك الذي أصدره لبنان الشهر الماضي، بتمكين الفلسطينيين من العمل في ٥٠ مهنة، "مرحب به، وإن جاء متأخراً بعض الشيء". ويختم البس حديثه بتأكيد أهمية تثبيت حق العودة، وعدم المرونة فيه إلى الحد الذي يعني التسليم بالموقف الإسرائيلي حيال هذا الحق.

ويعتبر عوض منصور، مدير مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، أن التجنيس يؤثر على تطبيق وتنفيذ حق العودة، مضيفاً "كي تكون هناك مصداقية، يجب أن تكون هناك آلية ضمن العملية السياسية تكفل حق العودة، وان لا يبقى حق العودة نتيجة لما تبقى من مفاوضات على المدى الطويل". ويؤكد منصور، أن التجنيس ليس بديلا عن الحقوق الأساسية المدنية والسياسية والاجتماعية للاجئين، مضيفاً "التجنيس يمكن أن يعطي ذريعة للإسرائيليين أو أي طرف آخر، كي يقوم بحجب أو منع عودة اللاجئين".

النائب عزام الأحمد، مسؤول العلاقات الفلسطينية العراقية في مقابلة خاصة مع "حق العودة"

حالة الفوضى تحول دون حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في العراق

يواصل اللاجئون الفلسطينيون في العراق دفن ثمن غياب حماية دولية فاعلة ومستحقة إذ لا يزال المشهد مأساوياً بوجود مئات العائلات الفلسطينية بلا ماوى في مناخ يسوده غيابب القانون وانتهاك الحقوق.

وللإطلاع على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق. اجرت "حق العودة" المقابلة التالية مع النائب عزام الأحمد السفير السابق في العراق، ومسؤول العلاقات الفلسطينية- العراقية.

"حق العودة": هل لكم ان تقدموا لمحة عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق؟

الأحمد: لجأ الفلسطينيون الى العراق في أعقاب حرب عام ١٩٤٨، وتعود أصول معظمهم الى قرى عين حوض، إجزم وعين غزال في قضاء حيفا. وقد توجه لاجئو هذه القرى أولا الى مدينة جنين مكثوا فيها نحو نصف عام. وعند زيارة الملكة علياء برفقة الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله لزيارة الجيش العراقي ومقر قيادته في جنين، عبر اللاجئون عن استيائهم من احتلال قراهم على يد القوات الصهيونية وعجز جيش الانقاذ عن حمايتها. فأبلغتهم الملكة بأنهم ضيوف على العراق لحين يستطيعون العودة الى ثراهم. ويقدر أعداد هؤلاء اللاجئين بنحو خمسة آلاف شخص تنقلوا بين بغداد والبصرة والموصل لمدة سنتين، في المدارس والجوامع، ومعسكرات الجيش وفي النهاية، استقر معظمهم في بغداد بما يسمى بـ "الملاجئ". وقد كانت هذه الملاجئ بغالبيتها معسكرات سابقة للجيش البريطاني. ولا يزال جزء من اللاجئين الفلسطينيين في العراق يسكنون في هذه الملاجئ لغاية يومنا هذا (منطقة الزعفرانية) في ظروف سكنية غاية في القسوة.

في العام ١٩٥٠ انتقلت رعاية اللاجئين الفلسطينيين من وزارة الدفاع العراقية الى وزارة الشؤون الإجتماعية، حيث رفضت الحكومة العراقية في ذلك الوقت أن تقوم وكالة الغوث الدولية (الأونروا) بتقديم المساعدة لهم أسوة باللاجئين في مناطق أخرى، وبالتالي لم يسجلوا في سجلاتها. وقد تكفلت بتقديم المساعدات العينية للاجئين وتوفير مساكن لهم كما أعطتهم حقوق متساوية كالمواطنين العراقيين باستثناء حق التملك للعقارات والجنسية. وبالرغم من ذلك، فإنني أكاد أجزم أن أفقر تجمع فلسطيني في الشتات، هو تجمع اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

وكان لانطلاقة الثورة الفلسطينية وافتتاح مكاتب لفصائل الثورة في العراق الأثر الكبير على تحسن حالة اللاجئين الفلسطينيين وهو ما انعكس بدوره على مجمل حياتهم، كما بدأت ظروف السكن تتحسن بعد ان قامت الحكومة العراقية ببناء مباني خاصة لاسكان اللاجئين الفلسطينيين في بغداد، فتم انجاز حي البلديات، الذي يقيم فيه حوالي عشرة آلاف شخص. غير أن برنامج انشاء المباني قد توقف، بفعل اندلاع الحرب الايرانية العراقية، وتدهور الوضع الاقتصادي في العراق. وبطلب من منظمة التحرير الفلسطينية، أصدرت الحكومة العراقية في منتصف الثمانينات قرار اعطي الفلسطيني الحق في تملك بيت لغرض السكن.

"حق العودة": هل لكم أن ترسموا لنا خارطة اللجوء الفلسطيني الجديد في أعقاب الحرب على العراق واحتلاله؟

الأحمد: بعد احتلال العراق في آذار-نيسان ٢٠٠٣، سرت إشاعات مبرمجة في الأحياء الفلسطينية خاصة في منطقة البلديات بأن الأردن سيقوم بمنح الجنسية الأردنية للاجئين الفلسطينيين الذين يغادرون العراق. وتم احضار حافلات الى منطقة البلديات عن طريق جهة مجهولة لنقل الراغبين بالرحيل الى الأردن. وبالفعل، استجابت عشرات العائلات، جزء منها دخل الى مخيم الرويشد وبقي جزء عالق على الحدود العراقية الاردنية. كما أقيم مخيم للفلسطينيين الذين أخرجوا قسرا من بيوتهم في نادي حيفا الفلسطيني بالتعاون بين النادي وسفارة فلسطين. ولا بد من التوضيح في هذا السياق، أن جموع الفلسطينيين الذين أخرجوا من بيوتهم ليس لأنهم فلسطينيين إنما بفعل جشع أصحاب البيوت، في ظل حالة خطيرة من الانفلات الأمني وغياب سلطة القانون كنتيجة للاحتلال، وهنالك مئات الآلاف من المواطنين العراقيين الذين طردوا من منازلهم بنفس الطريقة. ولم يتم اي فلسطيني من سكنه الذي كانت تملكه الحكومة العراقية.

وقد قامت سفارة فلسطين بالتنسيق مع دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في عمان بالاتصال مع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين التي قامت بتقديم المساعدات للمخيم. فيما ارسلت منظمة التحرير الفلسطينية مساعدات عاجلة الى نادي حيفا الذي تم اغلاقه قبل حوالي سنة، بعد توفير سكن بديل للمقيمين فيه نتاج لتعاون بين سفارة فلسطين في بغداد ووزارة شؤون المهجرين العراقية التي آلت اليها مسؤولية الإشراف على اللاجئين الفلسطينيين وهي وزارة استحدثت بعد الاحتلال الامريكي للعراق ومفوضية شؤون اللاجئين التي دفعت أجور السكن لهم لمدة عام. وهو ما يعني ان المشكلة قد تتكرر اذا لم تدفع اجور السكن بعد عام. على أية حال، فقد عادت نحو ٦٠ عائلة فلسطينية من مخيم الرويشد الى العراق قبل عدة أشهر، وقدمت لهم المساعدات من قبل مفوضية شؤون اللاجئين بما في ذلك اجور سكن لمدة سنة.

وقبل حوالي شهر، سمحت الحكومة الأردنية للاجئين العالقين على الحدود الأردنية العراقية بدخول مخيم الرويشد وهم من جنيسيات مختلفة منهم حوالي ١٧٠ فلسطيني. وقبل ذلك، سمحت الحكومة الأردين للمتزوحين من أردنية من دخول الاردن، والاقامة فيها، ممن يحمل وثيقة فلسطينية. المقيمون حاليا في في الرويشد يحاولون الهجرة الى أي بلد سواء الاردن أو استراليا او أوروبا بل بعضهم نجح بتحقيق ذلك. وتقوم جهات دولية عديدة بالاتصال مع العديد من الدول الأخذ موافقتها على ادخال الفلسطينيين، وابلغنا مؤخرا أن السودان وافقت من حيث المبدأ على دخول الفلسطينيين لكن ما زال هذا الامر غير رسمي حتى الأن. وسبق ان طلبت القيادة الفلسطينية من الأمم المتحدة والادارة الامريكية على ادخالهم الى فلسطين، غير ان اسرائيل رفضهم ذلك.

"حق العودة": برأيكم، هل وقفت اعتبارات طائفية او سياسية وراء نشوء هذه المشكلة؟

الأحمد: بتقديري، يعود السبب الأساسي لجو الرعب الذي يعيشه اللاجئون الفلسطينيون في العراق، الى اعتبارات سياسية، خصوصا بسبب انتماء عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين الى حزب البعث أولا إضافة الى العداء الذي أبدته قوات الاحتلال الأمريكي والقوى العراقية التي جاءت من الخارج الى جموع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وربطهم بنظام صدام حسين. فتم توزيع العديد من المنشورات بدون توقيع والتي تدعو الى طرد الفلسطينيين من العراق، وقصف السفارة الفلسطينية من قبل القوات الامريكية، اثناء الحرب واقتحامها مرتين بعد احتلال بغداد، إضافة الى حملات التفتيش التي جرت للأحياء الفلسطينية من قبل القوات الامريكية، ولاحقا من قبل قوات وزارة الداخلية العراقية، بعد إعلانها عن "تورط" بعض الفلسطينيين في عمليات المقاومة كما ادعت. وأخيرا، نعم، كان هنالك قوى طائفية متعصبة في العراق، ينتمون الى الأخوة الشيعة. وفي كل مراحل الصراع داخل العراق، كان هؤلاء يصنفون الفلسطينيين كونهم من السنة ضمن سنة العراق، رغم ان الفلسطينيين لا يوجد في ثقافتهم مثل هذه النزعات الطائفية.

"حق العودة": ما هي الوضعية القانونية للاجئين الفلسطينين في العراق اليوم؟ هل يتمتعون بوثائق سفر تمكنهم من السفر؟

الأحمد: يعيش اللاجئون الفلسطينيون في



إحدى العائلات الفلسطينية في مخيم الرويشد، الحدود العراقية-الأردنية، ٢٠٠٣ (© هيومان رايتس ووتش)

شريط الأخبار

رئيس الوزراء يستقبل عدداً من ممثلي اللاجئين

رام الله، ١٢ حزيران ٢٠٠٥ (وفا). استقبل السيّد أحمد قريع "أبو علاء"، رئيس الوزراء، عدداً من الوفود الشعبية، يمثلون مخيمات اللاجئين في محافظة نابلس، والاتحاد العام للكتاب والأدباء، والمكتب التنفيذي للاجئين في منطقة الوسط، كل على حدة. واستمع السيد رئيس الوزراء، في اللقاءات التي تمت في مقر رئاسة الوزراء بمدينة رام الله في الضفة الغربية، إلى مطالب واحتياجات وهموم أبناء شعبنا في مخيمات محافظة نابلس، والتي تركّزت حول زيادة نسبة التوظيف في القطاع العام لأبناء المخيمات. كما تم بحث إشراك المخيمات في خطط التنمية، والعمل على تحسين مستوى المعيشة فيها، وتلبية الاحتياجات الأساسية في المجالات المختلفة، والعناية بالشباب والطفل، عبر إقامة مراكز رياضية وترفيهية ورعايتها. وقدّم الوفد الذي يمثل مخيمات اللاجئين في محافظة نابلس، طلباً بالمساهمة في تسديد الديون المستحقة للجهات الحكومية من فواتير المياه والكهرباء، والتي تراكمت نتيجة ارتفاع نسبة البطالة في المخيمات.

الأونروا: وقف صرف الطحين واستبداله ببقوليات.

عمان، ١٠ حزيران ٢٠٠٥ (الغد الأردنية). قالت وكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين انها ستعمد إلى استبدال مادة الطحين بحوالي ٢ كغم من البقوليات في الشهر الواحد، موضحة ان قرار وقف صرف مادة الطحين على العائلات المنتفعة من برنامج المساعدات الغذائية يهدف إلى تحسين كفاءة البرنامج وتوجيهه نحو تلبية أهدافه الحقيقية، وليس إنقاصاً من خدمات الوكالة أو تراجعاً عن التزامها حيال اللاجئين. وأضافت الأونروا في بيان توضيحي وزعته أمس وحصلت الغد على نسخة منه أن القرار اتخذ بعدما تبين أن معظم العائلات المنتفعة المسجلة في برنامج حالات العسر الشديد، لا تستخدم الطحين منزليا، بل تقوم ببيعه للتجار بأسعار تقل بكثير عن كلفته الأصلية، ما يشكل هدراً لمقدار غير قليل من موارد الأونروا المالية.

التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة يدين استهداف الفلسطينيين في العراق

غزة،٧ حزيران ٢٠٠٥ (القدس) دان التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة استهداف الفلسطينيين في العراق المحتل وتصنيفهم كأعداء من قبل السلطة التابعة للاحتلال الأمريكي واتهامهم بأنهم عملاء لنظام البعث. وأوضح في بيان له، أنه منذ اللحظات الأولى للعدوان ودخول القوات العميلة إلى العراق بدأت الاعتداءات على الفلسطينيين حيث تم إخراجهم من منازلهم والاستيلاء عليها وتهجير العديد منهم للحدود الأردنية - العراقية وما زال بعضهم عالقاً حتى الآن، وتمثلت آخر الاعتداءات باستهداف الفلسطينيين في حي البلديات الفلسطيني بما فيه مسجد القدس حيث قامت القوات العميلة بدهم البيوت والمتاجر واعتقال البرياء.

مهرجان كبير للجالية الفلسطينية في بريطانيا

لندن، ٢ حزيران ٢٠٠٥ (القدس) كجزء من الفعاليات التي تنظمها الجاليات الفلسطينية في أوروبا بمناسبة الذكرى السنوية للنكبة الفلسطينية شهدت العاصمة البريطانية ومدينة مانشستر على مدار اليومين الماضيين مهرجاناً ثقافياً وفنياً كبيراً لأبناء الجالية الفلسطينية في بريطانيا وحضره عدد كبير من العائلات الفلسطينية وبمشاركة من أبناء الجالية العربية في بريطانيا. ولقد كان يوم فلسطين عرساً فلسطينياً مميزاً يعتبر مفخرةً لأبناء الجالية الفلسطينية ليس فقط في بريطانيا ولكن في القارة الأوروبية التي حضر من ربوعها العديد من الضيوف للمشاركة في الحدث المتميز.

اعتصام في بئر السبع احتجاجا على مخطط تحويل مسجد إلى متحف

بئر السبع، ١ حزيران ٢٠٠٥ (عرب ٤٨) شارك العشرات من أبناء الحركة الإسلامية في النقب ومندوبين عن مؤسسة الأقصى من شمال البلاد عصر الثلاثاء ٣١,٦,٢٠٠٥، في اعتصام احتجاجي على المدخل الرئيسي الشمالي لمدينة بئر السبع، احتجاجا على نية بلدية بئر السبع تحويل مسجد بئر السبع الكبير إلى متحف بلدي. ورفع المعتصمون لافتات باللغات الثلاث العربية، العبرية والانجليزية التي تستنكر مثل هذا الإجراء وتطالب بالتوقف عن انتهاك حرمات المساجد.

العراق بموافقة الحكومات العراقية المتعاقبة. وقد أكد رئيس الوزراء العراقي المؤقت، اياد علاوي في رسالة خطية الى سفارة فلسطين في بغداد مؤخرا التزام الحكومة العراقية بكافة القوانين التي تنظم وجود الفلسطينيين واكد على حقوقهم باستثناء حصولهم على الجنسية العراقية. وهنالك وثائق سفر فلسطينية تصدرها الحكومة العراقية منذ عشرات السنين. ولا تنطبق هذه الحقوق على اللاجئين من جنسيات أخرى، كالايرانيين من مجاهدي خلق، وبقية الجنسيات الأخرى.

"حق العودة": ما هي طبيعة الاختلافات الطارئة على نظام التعامل مع الفلسطينيين خلال نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين وما بعده؟

الأحمد: الوضع في العراق بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين غير مستقر، وهذا ينعكس على اللاجئين الفلسطينيين حيث شكلت وزارة المهجرين من قبل الحكومة العراقية هدفت الى متابعة شؤون المهاجرين العراقيين في الخارجوانتقل اليها ملف اللاجئين الفلسطينيين من وزارة الشؤون الاجتماعية، غير أنها لم تسطع معالجة شؤونهم ورعايتهم لغاية الآن، ولكن هنالك وعود من قبل الوزارة باستمرار رعايتهم كما كان في السابق.

"حق العودة": بوجهة نظركم، ما هي الاحتياجات الملحة التي يحتاجها اللاجئون الفلسطينيون في العراق اليوم؟

الأحمد: اذا كان الأخوة العراقيون بحاجة الى المساعدة، فان اخوتنا الفلسطينيين المقيمين في العراق، وخاصة اللاجئين منهم بأمس الحاجة الى تلك الرعاية والمساعدة، وفي مقدمة ذلك، توفير الحماية والأمن لهم. وكذلك هم بحاجة الى مساعدات مالية عينية، بشتى أنواعها نظرا لأوضاعهم المعيشية القاسية. وكذلك، لا بد من توفير حرية الحركة والتنقل لهم خارج العراق، وهذا ما تحاول القيادة الفلسطينية توفيره الى ان يتم حل مشكلتهم مثل بقية اللاجئين الفلسطينيين.

"حق العودة": ما هو حجم الاهتمام الفلسطيني بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين في العراق؟

الأحمد: في كل المراحل التي عاشها الفلسطينيون في العراق، كانت منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها وعبر سفارة فلسطين في بغداد تبذل أقصى الجهود من أجل رعايتهم، وفي ظل نظام الرئيس صدام حسين كانت منظمة التحرير الفلسطيية تقوم ولو جزئيا بهذا الدور. فمثلا، عندما واجهت العراق ظروف اقتصادية صعبة جعلت الحكومة العراقية غير قادرة على القيام بما يترتب عليها، كانت منظمة التحرير تغطي جزء من مهام الحكومة، فعملت على صيانة العمارات التي يقيم بها اللاجئون، عندما لم تقم الجهات العراقية المعنية بذلك.

كما تم افتتاح فرع للهلال الاحمر الفلسطينية عام ١٩٩١ في العراق في نادي حيفا الرياضي، وافتتحت عيادة متعددة الاختصاصات، وأرسلت بعثة طبية لادارتها وتوفير الاجهزة الطبية والادوية لتوفير الرعاية للفلسطينيين والعراقيين على السواء، كما استمرت مؤسسة الشهداء برعاية حوالي ٤٠٠ عائلة، من ذوي الشهداء والجرحى والحالات الاجتماعية الي جانب توفير الدعم المالي لنادي حيفا الرياضي الذي قام وما زال يقوم بدور متميز ليس في النشاط الرياضي فقط بل الاجتماعي أيضا. كما قامت سفارة فلسطين بتوفير عمل لعشرات الفلسطينيين كمدرسين في اليمن، يزيد عددهم حاليا عن المائة وهذا رقم كبير قياسيا بحجم الجالية هناك. هذا الى جانب توفير الرعاية المعنوية، لابناء اللاجئين والجالية عموما وحل مشاكلهم مع الدوائر العراقية الرسمية، وهنالك العشرات منهم يعملون في المؤسسات الفلسطينية التي عملت في العراق لكنهم ما زالوا يتقاضون رواتب شهرية من منظمة التحرير بالرغم من توقف جزء من هذه المؤسسات عن العمل في العراق.

"حق العودة": كيف تقيّمون آفاق التعاون بين القيادة الفلسطينية، ووكالة الغوث الدولية-الاونروا، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحل هذه المشكلة؟

الأحمد: بعد قيام العراق بدخول الكويت وتفاقم الازمات العراقية بأنواعها وخاصة الاقتصادية، قامت القيادة الفلسطينية بطرح مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على وكالة الغوث الدولية (الاونروا) وتم الاتفاق على تسجيلهم في سجلاتها، وأخذت موافقة الحكومة العراقية في عهد الرئيس صدام حسين على قيام الأونروا بضم اللاجئين الفلسطينيين في العراق الى رعايتها ولكن هذا لم ينفذ بسبب عدم استجابة الاونروا لذلك، بسبب الوضع المالي للوكالة. كما كان هناك تعاون بين سفارة فلسطين ومفوضية شؤون اللاجئين، ودائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية بعد احتلال العراق لتوفير الدعم المالي لفلسطينيين هناك، كما تم اجراء احصاء لهم بروح التعاون المشترك هذا، وبلغ تعداد اللاجئين حوالي ٢٤٠٠٠ شخص.

"حق العودة": هل أجريتم اتصالات لحل هذه القضية مع الحكومة العراقية وقوات التحالف؟

الأحمد: نعم، قامت القيادة الفلسطينية عبر اطرها المعنية بالاتصال مع الحكومة العراقية الحالية وقوات التحالف وخاصة الامريكية من اجل حل مشاكل الجالية، وكثيرا ما أثمرت هذه الاتصالات عن نتائج ايجابية ولكن ليس دائما.

"حق العودة": على ارض الواقع، من هي الجهة القادرة على توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في العراق من بين الجهات المعنية؟

الأحمد: من الصعب تحديد جهة معنية قادرة على توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في العراق، بسبب الاوضاع السائدة حاليا، ولكن الاكثر قدرة على توفير الحماية حتى الآن، هي قوات التحالف. ولدينا تجربة واحدة كانت ناجحة. ولكن هذا الأمر غير ثابت، ويخضع للمتغيرات والمستجدات على الساحة العراقية.

"حق العودة": ما هو حجم التدخل الذي يوليه المجتمع الدولي لحل هذه القضية؟

الأحمد:المجتمع الدولي باستثناء الولايات المتحدة الامريكية غير فاعل حاليا فيما يجري في العراق.

"جق العودة": كيف تحددون المعوقات الرئيسة التي تقف في طريق حل معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق اليوم؟

الأحمد: لمعوق الوحيد الذي يقف امام حل معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق اليوم هو حالة الفوضى والاضطراب السادئة حاليا في العراق، والتي تنعكس على كل من يعيش في العراق سواء من العراقيين أو غيرهم.

"حق العودة": ما هي طبيعة الحلول والخيارات المتاحة التي تعملون على إرسائها؟

الأحمد: نركز حاليا على ابعاد تجمعات الفلسطينيين عن أجواء التوتر والفوضى السائدة في العراق حاليا لضمان سلامتهم هناك.

"حق العودة": ما هي الخطوات العملية التي بشأنكم القيام بها قريبا نحو الحل؟

الأحمد: اضافة الى الرعاية والدعم المباشر، سنستمر باتصالاتنا مع مختلف القوى العراقية بشتى اتجاهاتها الى جانب الاتصال مع الجهات العراقية الرسمية، ووسائل الاعلام العراقية، وقد حاولنا ارسال وفد برئاسة رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية الى بغداد ورغم وجود موافقة عراقية رسمية الا أن الموعد لم يحدد بعد بسبب تدهور الاوضاع الأمنية.

"حق العوة": ما هي الدروس المستفادة فلسطينيا من مشكلة اللاجئين في العراق؟

الأحمد: أولا، لا بد من متابعة تنظيم حلقات الاتصال وتحديد الاطر المعنية بمتابعة شؤون أبناءنا في الشتات. ثانيا، ضرورة ابعاد مشاكلنا عن الاستغلال بما يسيء لعلاقاتنا ولنا عموما. وعدم التدخل في الامور التي لا تعنينا مع الآخرين. ثالثا، لن يكون هناك حل لمشاكل الفلسطينيين في الشتات، لأنه عادة ما ينظر الى الفلسطينيين دائما في البلدان التي يعيشون بها كلاجئين وكأنهم مشكلة دائمة، وطرف في المشاكل التي تعانيها تلك البلدان حتى لو لم يكونوا طرفا فيها.

خلفيـة

اللاجئـون الفلسطينيـون فـي العـراق

بدأت مشكلة اللجوء الفلسطيني في العراق سنة ١٩٤٨، عندما رافق نحو ٤٠٠٠-٥٠٠٠ فلسطيني القوات العراقية المنسحبة من فلسطين. ولم تقبل الحكومة العراقية طلب وكالة الغوث الدولية- الأونروا بتقديم المساعدة والغوث للاجئين الفلسطينيين على أراضيها أسوة بمناطق أخرى، بل عهد بهذه المهمة لوزارة الدفاع العراقية بداية. وقد قامت هذه بدورها بتسكينهم في مساكن مؤقتة في المعاهد والمؤسسات والفنادق، ولكن مع انتهاء العطلة الصيفية اضطرت إلى نقلهم من هذه المواقع إلى مدينة البصرة (حيث تم تسكينهم في معسكر الشعيبية)، كما نقلت بعض العائلات إلى الموصل والمتبقية نقلت إلى بغداد، وفي بغداد تم تسكينهم في العديد من النوادي مثل الزوراء، نادي العلوية نادي الرافدين ونادي الرشيد وغيرها.

وظل هؤلاء اللاجئين يتلقون المساعدات العينية كالوجبات اليومية من وزارة الدفاع العراقية حتى عام ١٩٥٠ حيث انتقلت مسؤولية رعايتهم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، التي أنشأت شعبة خاصة للاعتناء بهم تحت اسم "مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق". وكما يظهر من اسم هذه المديرية، فإنها تعنى فقط بشؤون "اللاجئين" الفلسطينيين ولا دخل لها بالفلسطينيين الذي وفدوا إلى العراق فيما بعد، لذا فإنها وفي سنة ١٩٥٨ وضعت تعريفاً للاجئ الفلسطيني والذي ينص على أن: "اللاجئ الفلسطيني هو الإنسان الذي هاجر من بلده المحتل عام ١٩٤٨ ودخل العراق وأقام فيه قبل تاريخ ٢٥ أيلول ١٩٥٨". ولاعتبارات إنسانية فقد سمح بضم الزوجة إلى زوجها الفلسطيني المقيم في العراق والمسجل في المديرية قبل ١ كانون ثاني ١٩٦١ ولم يسمح العكس، أي ضم الزوج إلى زوجته المقيمة في العراق.

ويحصل اللاجئ الفلسطيني المسجل في العراق على بطاقة شخصية وعلى وثيقة سفر تمكنه من السفر إلى الدول العربية والأجنبية. أما باقي اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون في العراق فإنهم يحملون جوازات سفر عربية غير عراقية أو وثائق سفر فلسطينية كالتي تمنح للفلسطينيين في سوريا ولبنان وهؤلاء يمكثون في العراق وفق عقد إقامة يتم تجديده سنوياً.

وقد تفاقمت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في العراق إثر اندلاع حرب حزيران ١٩٦٧، حيث تدفق آلاف اللاجئين الفلسطينيين إلى العراق عن طريق الأردن إلا أن العراق، لم يمنح هؤلاء حق الإقامة على أراضيه معللاً ذلك بالخضوع لقرار جامعة الدول العربية الذي ينص عل عدم السماح بهجر الفلسطينيين لديارهم تحت نير الاحتلال الصهيوني. وقد تدخل العديد من الأطراف لحل مشكلة هؤلاء اللاجئين، ومنهم منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن العراق بقي مصراً على موقفه. لذا فإن هؤلاء اللاجئين بقوا على الأراضي العراقية - ضمن سياسة الأمر الواقع- في ظل غياب أي إطار قانوني يعرّف صفة وجودهم هناك، أي أنهم يقيمون على الأراضي العراقية بشكل غير قانوني وهم معرضون للطرد في أي لحظة.

لقد حاولت العديد من الحكومات العراقية إيجاد الحلول لمشاكل السكن المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، بدءاً بحكومة عبد الكريم قاسم في العام ١٩٥٩ مرورا بحكومة أحمد حسن البكر عام ١٩٧٠ اللتان قامتا ببناء مشاريع إسكانية للاجئين الفلسطينيين في كلٍ من حي السلام، حي الحرية ومنطقة البلديات في بغداد وجاء فيما بعد الرئيس صدام حسين ليقوم ببناء ثلاثٍ مبانٍ إضافية في منطقة البلديات. وقد تميز نظام السكن الخاص باللاجئين الفلسطينيين في العراق بما يعرف بنظام "الملاجئ" وشمل هذا النظام على مباني مكونة من غرف شبه مستقله منحت للعائلات الفلسطينية، حيث منحت لكل عائلة غرفة واحدة فقط الا في حالات زاد فيها حجم الغرفة عن الستة أفراد فكانت تمنح لها غرفة إضافية. كما أقام عدد من اللاجئين في شقق مستأجرة من قبل الحكومة العراقية، وهذه بدورها حددت سعر الإيجار الذي تدفعه للمالك العراقي.

ولم يكن للفلسطينيين حق التملك في العراق على عكس أبناء باقي الجاليات العربية في العراق وقد كان هذا الشأن موضع مباحثات عدة جرت بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومات العراقية المتعاقبة وقد سمح في فترات معينة بالتملك، وما كان يمنح هذا الحق للفلسطينيين حتى يعاد إلغائه.

بعد اندلاع حرب الخليج الأخيرة وسقوط نظام صدام حسين البعثي واحتلال العراق من قبل القوات الأمريكية، تم تهجير العديد من اللاجئين الفلسطينيين- وكأنه كتب على الفلسطينيين التهجير مع كل حرب تندلع-. وقد تم تهجيرالفلسطينيين من شققهم على أيدي أصحاب هذه الشقق من العراقيين، هذه الشقق كانت قد استأجرتها الحكومة العراقية لتسكين المهجرين الفلسطينيين فيها بأسعار منخفضة، وقد قادت الأيام الأولى التي تلت سقوط نظام الرئيس صدام حسين استغلال أصحاب هذه الشقق الفرصة وقاموا بإخلاء الفلسطينيين منها بالقوة. وهؤلاء لم يجدوا مكان يلتجئون إليه، فالتجئوا إلى أقاربهم الذين بقوا في بيوتهم وقسم منهم لجأ إلى الملاعب الرياضية كنادي حيفا الرياضي وأقام هناك في ظروف صعبة للغاية.

كما اضطر عدد إلى ترك منزله بسبب العمليات العسكرية أو أجبر على ذلك تحت تهديد سلاح بعض المجموعات المسلحة التي ظهرت بعد سقوط الحكم المركزي. حتى هؤلاء الذين بقوا في منازلهم أو الذين انتقلوا للسكن في مناطق أخرى فإنهم يتعرضون الآن لأنواع شتى من المضايقات والإهانات والملاحقات. وبسبب "المعاملة الخاصة" التي تلقاها الفلسطينيون من قبل نظام صدام حسين مثل السكن المدعم ومجانية التعليم وما إلى ذلك، فإنه يتم التعامل الآن مع الفلسطينيين على أنهم عملاء للنظام السابق وعلى هذا الأساس تتم ملاحقتهم. في هذه الفترة التي يتم فيها تصفية كل ما كان يمت بصلة للنظام البعثي السابق، كان من الطبيعي - ووفق المعايير العراقية الجديدة - أن يكون أول المتضررين هم الفلسطينيين، فهم سنّة وغرباء عن العراق - واليوم الجميع يفضل أن يلقي بلائمة كل ما يحصل في العراق على الغرباء الآتين من خارج العراق، فقوات الاحتلال الأمريكية والحكومة العراقية تفضلان رسم صورة يظهر فيها الشعب العراقي مرحباً بالاحتلال والحكومة الجديدة، مسروراً بسقوط النظام القديم، وأن كل ما يحدث الآن في العراق ما هو إلا نتيجة أفعال الغرباء عن العراق، ومن الطبيعي عند اختلاق حجة الغرباء هذه أن يكون الفلسطينيون أول من تتم لصقها بهم واتهامهم بتنفيذ الأعمال الإرهابية.

وعلى خلفية هذه التهم، جرى التعرض للفلسطينيين ووصفهم بالإرهابيين والانتحاريين واتهم العديد منهم بالمشاركة في أعمال الإرهاب وتم عرض "اعترافات" بعض المعتقلين الفلسطينيين بممارسة الإرهاب، على شاشات التلفزيون العراقية. كما شنت حملات إعلانية لتشويه صورتهم.

في النهاية، فإن محصّلة كل هذه المضايقات، كان نزوح داخلي جديد للاجئين الفلسطينيين داخل العراق ونزوح خارجي إلى ما وراء الحدود العراقية. وهنالك المئات من الفلسطينيين الذين نزحوا باتجاه الحدود الأردنية واضطروا للمكوث في المنطقة الحرام الواقعة بين الأردن والعراق لأسابيع طويلة حتى تسمح لهم الأردن بدخول أراضيها، وقد سمحت الأردن فعلاً بدخول العديد منهم إلى مخيم الرويشد القريب من الحدود العراقية، والوضع في هذا المخيم مأساوي على جميع الأصعدة وخاصة في أشهر الصيف في هذا المخيم الصحراوي. وما زال هنالك العديد من الفلسطينيين العالقين في الجانب العراقي والذين يحملون وثائق سفر لدول عربية أو أجنبية أو أن هنالك مشكلة ما بأوراقهم الثبوتية. هؤلاء اللاجئين وصلوا الحدود الأردنية بعد اندلاع الحرب على موجتين، وقد اضطروا لمغادرة أماكن سكناهم على عجل وقد تركوا ورائهم ما يملكون ووصلوا الحدود الأردنية خاليي الوفاض تماماً كما وصلوا إليها من الطرف الآخر قبل ٥٧ عاماً.

الغنّامة والبقّارة: ملحمة من ملاحم التهجير

بقلم: شهيرة سامي

عاشوا يوماً من الأيام في شمال فلسطين، في قريتين تقعان على تلة بركانية سهلة الانحدار على الطرف الجنوبي من سهل الحولة، وتطلان على امتداد السهل نحو الشمال. كانوا بدوا مستقرين، زرعوا الأرض واعتمدوا على مواشيهم في حياتهم اليومية. وكانوا يرتحلون في بعض فصول الصيف إلى المنطقة الجبلية مبتعدين عن حرارة الوادي المرتفعة. كانت أراضيهم مسجلة في السجلات الرسمية للدولة العثمانية والانتداب البريطاني، كما دفعوا ضرائبهم بانتظام في مكاتب الدولة.

طرد أهالي كراد البقارة وكراد الغنامة أولا من قراهم سنة ١٩٤٨، وتبدو قصة القبيلتين غاية في التعقيد. خاصة باستمرار تنقل الناس ذهاباً وإياباً عبر الحدود بين سوريا وإسرائيل التي أقيمت حديثاً. وكان بعضهم مهجرين داخليا في إسرائيل أيضا، وأخيراً طردوا إلى الجولان السورية سنة ١٩٥٦. تم تهجيرهم ثانية أثناء حرب سنة ١٩٦٧ ، أما معظم أفراد القبيلة المتبقين الآن، فهم يعيشون بالقرب من دمشق. مع ذلك، اعتبر ثلثي أبناء القبيلة البالغ عددها سبعة آلاف شخص أعتبروا لاجئين حسب وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (الأنروا) في أواخر عام ٢٠٠٣. وقد رفضت الوكالة بشكل دائم طلبهم، على أساس أن طردهم وتهجيرهم جاء نتيجة لحرب ١٩٥٦ بدلاً من حرب ١٩٤٨. وبذلك لم يكونوا من مستحقي التسجيل لدى الوكالة.

أثناء حرب ١٩٤٨، سيطرت القوات السورية على المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن بما في ذلك قرية كراد البقارة. ومن ناحية أخرى بقيت قرية كراد الغنامة الواقعة إلى الغرب منها تحت سيطرة القوات السورية ايضاً. بالرغم من أنه قبل ذلك بعدة أسابيع، أي في منتصف آذار ١٩٤٨، أدت مذبحة أرتكبتها قوات الهاجاناة الصهيونية في قرية الحسينية المجاورة، إلى إخلاء مؤقت لقرية كراد الغنامة. وفي الشهر التالي، في الثاني والعشرين من نيسان تحديدا، أخليت القرية مرة أخرى بشكل مؤقت. وقد أدلى أحد سكان قرية كراد الغنامة أبو سالم خويلد بهذه الشهادة. "أمرنا الجنود بمغادرة القرية في الليلة ذاتها، وهددوا إن لم نرحل سيفعلون بنا ما فعلوه بسكان قرية الحسينية. وكنا قد عرفنا أن اليهود ذبحوا العشرات منهم كالخراف. فحلت بنا حالة من الهلع".

أصبح سكان كراد الغنامة مهجرين، وبقوا بعيدا عن قريتهم لمدة سنة ونصف، في الأراضي السورية قبل عودتهم إلى قريتهم في العشرين من تموز من عام ١٩٤٩، بعد توقيع على اتفاقية الهدنة بين إسرائيل وسوريا. أما المنطقة التي تقع فيها القريتان فقد أصبحت منطقة منزوعة السلاح، وقد أنشئت حسب الاتفاقية العسكرية الموقعة سنة ١٩٤٩، والتي نصّت على أن السكان سيصبحون تحت إشراف الأمم المتحدة.

ومن الجديربالذكر، في هذا المقام، أن المنطقة منزوعة السلاح ذات علاقة وثيقة بحصة إسرائيل من نهر الأردن، وتجفيف بحيرة الحولة، وأما خطة تقسيم مياه الجزء الأعلى من نهر الأردن فتتضمن بناء قناة لضخ مياه نهر الأردن من أسفل جسر بنات يعقوب في المنطقة منزوعة السلاح. كان هذا هو الوضع السائد حتى الثلاثين من آذار من عام ١٩٥١. وقررت الحكومة الإسرائيلية مواصلة تجفيف بحيرة الحولة ومشروع الرّيّ بالرغم من أن الأمم المتحدة كانت قد توصلت عبر المفاوضات إلى التجميد المؤقت لتلك النشاطات. لقد كان الإسرائيليون حادين في تأكيد سيادتهم على المناطق منزوعة السلاح من خلال أشكال مختلفة من الإجراءات، بما في ذلك نقل العرب المدنيين من تلك المنطقة إلى مناطق يسيطر عليها الإسرائيليين.

وفي الرابع والعشرين من نيسان ١٩٥١، أمر الجيش الإسرائيلي سكان كرادالغنامة بمغادرة قريتهم لساعات معدودة، والتوجه إلى قرية كراد البقارة المجاورة بذريعة توقعهم لمعركة وشيكة. وبعد تجميع القبيلتين تم إعلان حظر التجول لمدة ثمان وأربعين ساعة. وفورا، بعد انتهاء مدة منع التجول، قامت الشاحنات بنقل القبيلتين إلى قرية شعب الواقعة في الجليل الغربي والتي كانت حينها قرية مهجرة. وأمروا بالاستقرار في بيوتها الخالية. وعندما عبّر أهالي كراد البقارة وكراد الغنامة المهجرين عن رغبتهم في العودة إلى قراهم فرض حظر تجول آخر لمدة ثلاثة أشهر. وبعد ستة شهور تمكنت قوات الأمم المتحدة من دخول قرية شعب ومنح الناس الخيار في البقاء أو في العودة. وطلب منهم التوقيع على وثيقة أحضرها معه الحاكم العسكري، إذا ما رغبوا في العودة.

وكانت تلك في الحقيقة عرضا بقبولهم أو عدم قبولهم الجنسية الإسرائيلية. لقد وقّع بعضهم ثم عاد، ورفض الآخرون التوقيع فبقوا في شعب. ولم يتمكنوا من الانضمام إلى الذين عادوا. وبالرغم من القرار الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٩٣ الصادر في ١٨ أيار ١٩٥١، والذي يدعو إسرائيل إلى التوقف عن تجفيف المستنقعات، والسماح للفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم الواقعة في المنطقة منزوعة السلاح. كتب الجنرال وليم ريلي رئيس أركان منظمة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن تقريرا مفاده أن الجهود الرامية إلى إعادة المطرودين، تحبط من قبل إسرائيل.

وفي تموز ١٩٥١، أرسل آيتي الياس كوسا وزير العدل رسالة احتجاجية، وحسب ما جاء في هذه الرسالة: "قدم ضباط من الجيش الإسرائيلي إلى قرية شعب بوقت قصير قبل الموعد المقرر لزيارة وفد الأمم المتحدة للتحقيق في وضع الذين تم إخلاءهم. طلب الضباط من ممثلي المطرودين أن يقولوا لوفد الأمم المتحدة أنهم كانوا راضين بوضعهم". ومع هذا قال ممثلي المطرودين الحقيقة عندما وصل وفد الأمم المتحدة برفقة أولئك الضباط الإسرائيليين. ولأنهم طالبوا بالعودة إلى قراهم عاد الضباط الإسرائيليون فور مغادرة ضباط الأمم المتحدة، وضربوا وعذبوا ممثلي المطرودين في خطوة انتقامية وذلك لأنهم حسب تعبير الضباط "نسوا النصيحة التي قدمت إليهم". المحامي كوسا طالب بالتحقيق في الأمر ولم تعرف نتائج ذلك التحقيق، هذا إذا كان قد حدث فعلا. أما سكان المنطقة منزوعة السلاح فقد بقوا في شعب.

اعتقد يوسف نحماني المدير العام لمكتب فرع الصندوق القومي اليهودي في طبريا، والمسؤول عن شراء الأراضي وتطوير البنية التحتية للمستوطنات اليهودية الجديدة، أن وضع القريتين الآن مناسبا لإرسال وكلائه لمالكي الأراضي، لفحص إمكانية شرائها وإبعادهم إلى شرقي نهر الأردن أو مبادلة الأراضي كفكرة بديلة، من أجل الحصول على أراض جديدة في إسرائيل بدلا من تلك الواقعة في المنطقة منزوعة السلاح. تبين لعملاء يوسف نحماني أن وضع القرويين في شعب في غاية السوء، وبلا طعام أو ماء أو نقود. لذلك قرروا أنه لا جدوى من المفاوضات ما دامت أوضاعهم بهذا السوء. أرسل العملاء ثانية بعد شهر، بتفويض



صورة لقرية الغنّامة الفلسطينية المهجّرة، قضاء صفد.
(© موقع "فلسطين في الذاكرة" الإلكتروني)

ليعرضوا عليهم توطينا دائما في شعب، وأن يبيعوا أو يستبدلوا أراضيهم. وبعد ذلك بوقت قصير ،عارض يشوع بالمون مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية، أية صفقات لشراء الأراضي من القرويين على أساس أن تلك المصروفات هي اغراقا في التبذير، ما دام مالكي الأراضي قد طردوا منها والتي أصبحت أرضا تابعة للحكومة الإسرائيلية بالمحصلة. لقد عاد الكثيرون من القرويين إلى المنطقة منزوعة السلاح.

وفي تقرير أعده بتاريخ ٦ كانون اول ١٩٥٥ رئيس هيئة أركان منظمة الأمم المتحدة المشرفة على الهدنة في فلسطين إلى الأمين العام للأمم المتحدة، حول شكاوى تتعلق بمراقبة الاتفاقيات العسكرية العامة بين إسرائيل وسوريا. كتب الجنرال بيرنز أنه عندما قام بزيارته في كانون أول ١٩٥٤ وجد أن قريتي كراد البقارة والغنامة تعيشان في ظروف تعيسة، في خيام وأكواخ طينية وبدون أي مدارس أو خدمات صحية، وأنه لم يكن بإمكانهم التجوال دون إذن من الشرطة الإسرائيلية في كل مرة رغبوا فيها في الانتقال من مكان إلى آخر. وقد أشار المخاتير أنهم يرغبون في الذهاب إلى سوريا. ذهب بيرنز إلى سوريا وبحث الأمر مع السلطات السورية التي أكدت أنهم لن يسمحوا لأهالي كراد البقارة وكراد الغنامة بدخول سوريا. يقول بيرنز أن الإسرائيليين عرضوا على القرويين استبدال أراضيهم بأخرى على الطرف الآخر من الناصرة. كان من شأن ذلك أن يبعدهم من المنطقة منزوعة السلاح ذات الإستراتيجية عالية الحساسية، حيث كانوا مصدرا للعار حسب ما صرّح به الإسرائيليين في لحظات من الصراحة.

لقد رفض القرويين ذلك، إضافة إلى أن بيرنز أعد تقريرا مفاده، أن الحكومة السورية وفي الثاني عشر من حزيران ١٩٥٤، كتبت له تقول: "تتواصل النشاطات الإسرائيلية الإرهابية ضد السكان العرب في كراد البقارة وكراد الغنامة. لقد اضطر عدد كبير من السكان تحت وطأة اليأس إلى اللجوء إلى منطقة جسر بنات يعقوب وطلبوا الدخول إلى سوريا. ومن السهولة بمكان توفير إثباتات واضحة على سياسة الملاحقة والتهجير الموجهة ضد العرب المدنيين القاطنين في وسط المنطقة منزوعة السلاح وذلك حسب الطلب. وفي الرابع من تموز ١٩٥٤، نقلت الحكومة السورية قصة عن ضابط إسرائيلي رفيع، والذي زار القريتين المأهولتين بأهالي كراد البقارة وكراد الغنامة وقال للسكان العرب: يجب عليكم أن تفعلوا احد أمرين، إما أن تقبلوا المواطنة الإسرائيلية أو أن تغادروا المنطقة، وأراضيكم وبيوتكم وممتلكاتكم، وعليكم أن تذهبوا إلى إحدى الدول العربية. وفي النهاية، قامت إسرائيل بطرد كافة المتبقين من أهالي القريتين سنة ١٩٥٦، وقد عبر أغلبيتهم الحدود إلى سوريا كما انضم عدد قليل منهم إلى أقاربهم في شعب.

وعندها دمرت كافة القرى الواقعة في المنطقة منزوعة السلاح وتمت حراثة المنطقة، بعد ذلك عرض على المتبقين في شعب بيع أرضهم في مقابل إعطائهم أراضي أهالي شعب الغائبين. لم يقبل أي منهم بذلك العرض. كان ذلك في الحقيقة جزءا من السياسة العامة الإسرائيلية الهادفة إلى الحيلولة دون عودة اللاجئين واستقرارهم في القرى المهجرة، على أساس ذرائع الأمن وحاجات الاستيطان اليهودي. كان الحل الإسرائيلي للموضوع بأن يتم استيعاب اللاجئين الذين وجدوا ملجئا في إحدى القرى حيث هم، ثم يجب تسهيل هذا الاستيعاب بآليات ووسائل ستصبح لاحقا حجر الزاوية لسياسة الحكومة: بما أن العديد من الناس قد هاجروا من القرى التي ما زالت قائمة يجب أن تؤجر الأراضي المتروكة في هذه القرى إلى اللاجئين اللذين وجدوا ملاذا هنالك، وليس إلى أهالي القرية الأصليين. وفي الحقيقة لم يتم الاستيطان في أي من القرى المهجرة. أما أراضي اللاجئين المهجرين داخليا أو خارجيا فقد نقلت إلى سلطة الدولة. وبوقوع حملة قناة السويس سنة ١٩٥٦، استغل الجيش الإسرائيلي تحت إمرة ارئيل شارون الفرصة ونجح في طرد الفلسطينيين المتبقين حول الحولة من بين مناطق أخرى وفيما عدا أولئك الذين هجروا إلى شعب فإن بقية أبناء قبائل كراد البقارة والغنامة وأحفادهم يعيشون الآن في الأراضي السورية.

قد تكون هذه إحدى حكايات التهجير أو الطرد، التي ترمز الى سياسات إسرائيل الرامية إلى إخلاء السكان ونهب أراضيهم، وتجفيف المياه، والصراع على توسيع الحدود، وقصص المناطق منزوعة السلاح والنقاش حول الاعتراف باللاجئين وحمايتهم. وبشكل عام، فهي رواية جلية تكشف السياسات المتبعة في المنطقة منذ ١٩٤٨، ولكنها تبقى بشكل أساسي والى حد بعيد قصة ماساوية لفقدان البيوت البعض من بين الكثيرين الذين طردوا منذ ١٩٤٨، والذين يحملون بيوتهم في أحشائهم أينما ذهبوا.

شهيرة سامي هي استاذة جامعية في جامعة الاسكندرية في مصر، وهي مرشحة لنيل شهادة الدكتوراه قي كلية الدراسات الاجتماعية والسياسية والتاريخية، في جامعة اكسيتير في بريطانيا. استند هذا المقال على تقرير مطول أعدته الباحثة الى مكتب وكالة الغوث الدولية- الأنروا في دمشق في العام ٢٠٠٣. نشر هذا المقال باللغة الانكليزية أصلا في العدد ٢٥ من مجلة المجدل التي يصدرها مركز بديل باللغة الانكليزية، ربيع ٢٠٠٥.

شريط الأخبار

أدباء وكتاب فلسطين يهبون للدفاع عن اللاجئين الفلسطينيين في العراق

فلسطين، ٣١ أيار ٢٠٠٥ (عرب٤٨). بادرت مجموعة من الكتاب والادباء والشخصيات والهيئات الفلسطينية في الداخل والخارج، إلى حملة تواقيع على بيان يناشد الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبعثة المفوضية الأوروبية واللجنة الدولية للصليب الأحمر ورئيس السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة الفلسطينية، العمل لوضع حد لمعاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، الذين يتعرضون الى الملاحقة والتنكيل من قبل النظام الجديد وسلطات الاحتلال منذ سقوط بغداد في نيسان

الشرطة العراقية تنكل بعشرات الفلسطينيين

بغداد، ٣٠ أيار ٢٠٠٥ (عرب٤٨) تعرض عشرات الفلسطينيين الى التنكيل والاعتقال من قبل الشرطة العراقية في حي البلديات. وجاء في البيان الذي حمل عنوان "نداء عاجل ونداء واستغاثة" ان قوات من الشرطة العراقية اجتاحت في تمام الساعة ١٢:٠٠ من منتصف ليلة الأحد / الأثنين ٢٩-٣٠ أيار ٢٠٠٥ في الحي الفلسطيني في البلديات في بغداد وقامت باعتقال عدد كبير من الفلسطينيين وضربهم وشتمهم. كما قامت الشرطة باحتجاز نحو ٣٠ شابا في مقهى وضربهم والدوس على رؤوسهم ، ولم ينج من الاعتداء والاعتقال حتى الفلسطيني الذي يعمل على توليد الكهرباء للناس.

المؤتمر الشعبي الثاني للدفاع عن حق العودة في غزة يدعو الى احياء دور لجنة التوفيق

غزة، ٢٦ ايار ٢٠٠٥ (الأيام). أكد المشاركون في المؤتمر الشعبي الثاني للدفاع عن حق العودة أن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم، التي شردوا منها العام ١٩٤٨، حق مقدس غير قابل للتصرف، أو المساومة، أو المقايضة. ودعا المشاركون إلى إحياء دور لجنة التوثيق الثلاثية الدولية، التي شكلت بموجب قرار ١٩٤، وتكفلت بمهمة ترتيب اعادة اللاجئين الى ديارهم. وكان حشد من ممثلي الفصائل والفعاليات الشعبية والرسمية والمسؤولين شاركوا في فعاليات المؤتمر الشعبي الثاني للدفاع عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم الذي نظمته اللجنة الوطنية العليا لاحياء الذكرى ٥٧ للنكبة في مركز الشوا الثقافي بمدينة غزة، في الخامس والعشرين من أيار.

نجاح كبير لمؤتمر فلسطينيي أوروبا الثالث في فيينا

لندن، ٢٦ أيار ٢٠٠٥ (مركز العودة الفلسطيني). شاركت وفود فلسطينية من كافة أرجاء القارة الأوروبية، في المؤتمر السنوي الثالث لفلسطينيي أوروبا، الذي نظمه يوم السبت السابع من أيار، مركز العودة الفلسطيني، ومقره لندن، بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين للنكبة. وقد حاز المؤتمر الذي شارك فيه ألفا شخص على مدار يوم كامل، على تجاوب كبير من الهيئات والمؤسسات الفلسطينية في أوروبا، وكذلك من الناشطين والأفراد المقيمين في مختلف الدول الأوروبية، مع حضور ملموس للأكاديميين والمثقفين الفلسطينيين. وشارك في أعمال المؤتمر لهذا العام، الذي حقق نجاحاً لافتاً للانتباه، مسؤولون وسياسيون نمساويون، وممثلون عن مؤسسات نمساوية وأخرى عربية وإسلامية على المستويين النمساوي والأوروبي، علاوة على حشد من ممثلي المؤسسات الفلسطينية الناشطة في المجتمع المدني الأوروبي.

"خيار الدولة الواحدة"

في إطار البحث عن حلول دائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين

بقلم: د.نصير عاروري

لم تتنبأ الولايات المتحدة يوماً، ولا حتى تصوّرتْ، أن سياساتِها الموصوفة بعنوان مضلِّل هو "العملية السلمية" قد تثبت يوماً أنّها كانت عاملاً مساعداً لإقامة دولة واحدة في فلسطين التاريخية. فالحال أنّ مسايرة الولايات المتحدة لسياسات الاستيطان والضم المتدرج طوال عقود متعدِّدة قد خَلَقتْ حقائقَ وأوضاعاً قد تجعل الدولة الثنائية القومية متعددة الاثنيّات هي الحلّ الممكنَ الوحيد.

خلال الأعوام الاثني عشر أو نحوها، اتبعتْ إسرائيل والولايات المتحدة سياساتٍ وجهَّتْ ضربةً قاسية إلى الحلّ القائم على دولتيْن فلسطينية وإسرائيلية، في الوقت الذي واصلتْ فيه تملُقها الكاذبَ لمفهوم "الدولة الفلسطينية المستقلة" والمرء يتساءل إنْ كانت إسرائيلُ وأمريكا فشلتا في أن تدرك أن تلك السياسات عَبَّدتْ- عن غيرِ قصد- الطريق أمام الحلّ الثنائيّ القومية، وأمام دولة واحدة تعدُّدية للعرب واليهود ضمنَ ما يسمِّيه الإسرائيليون "أرض إسرائيل".

سألقي نظرةً سريعةً على عمليتيْن جَرتا مؤخّراً في التاريخ الحديث "اتفاقيات أوسلو" (١٩٩٣-٢٠٠١) وحرب شارون- بوش "على الارهاب" (٢٠٠١-٢٠٠٤)، وصولاً الى دعم بوش دونما تحفظ لخطة الفصل الشارونية. وسأتفحَّص أثرهما في احتمالات الحل القائم على دولتين فلسطينية وإسرائيلية. والحال أن الحليفين الاستراتيجيين (أمريكا واسرائيل) نجحا منذ توقيع أوسلو عام ١٩٩٣ في إنتاج قواعدهما الخاصة للعمل الدبلوماسي وهي شريك في العدوان. كما ان الحليفين فَبْركا اجتهادَهما الشرعيّ لصفقة إسرائيلية- فلسطينية، بموجبها مُنحت إسرائيلُ بشكل اعتباطيٍّ الضفة الغربية، وهو ما جعل نظرية بوش عن الدولة الفلسطينية "ذات السيادة" المجاورة لاسرائيل تمريناً بلا غياص لا غير.

هذا المقال يحاول أنْ تُثْبت أنّ عملية أوسلو قد قَضت على مستقبل الدولة الفلسطينية المستقلة، وأنّ "الحرب [اللاحقة] على الارهاب" مَكنتْ بوش في نيسان ٢٠٠٤ من إهداء شارون وعد بلفور جديداً، وهذا جَعَلَ الرؤية المستندة إلى دولة واحدة لمجموعتين [قوميتيْن] متساويتين هي الحل الكريم الأوحد.

أوسلو وموتُ حّل الدولتين

إن الإجماع على أن، السلام سيتمّ بعد إنهاء انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، وبعد اعتراف الفلسطينيين بوجود إسرائيل وسيادتها على القسم الأعظم من وطنهم القومي الأصلي، هذا الإجماع قد دُفِن، في واقع الأمر، تحت أنقاض أوسلو. فمع أوائل عام ٢٠٠٠، بدا ان السعي إلى تسوية تفاوضيةٍ قائمةٍ على دولتيْن قد لفظ انفاسه الاخيرة. فقد بينتْ عمليةُ اوسلو أنّ الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيليةِ هي مواصلة التفاوض إلى ما لا نهاية. وبدا أنّ كتابة المسوّدات المتواصلة قد مَكن إسرائيلَ من احتلال الاراضي ومن القمع والتهجير والحرمان من دون أية محاسبة. وحتى لو ادت عملية إسرائيل- بأعجوبة ما- إلى خرقٍ ما، فإن الربح الاقصى الذي كان يُمكن أن يناله الفلسطينيون هو مجموعة ممزقة من البانتوستانات، أو المعازل غير المتجاورة، على مساحةٍ تبلغ ما بين ٤٠ الى ٥٠ بالمئة من الضفة الغربية، و٦٥ في المئة من قطاع غزة.

لقد اعتُبرتْ دولةٌ فلسطينيةُ مستقلةُ مجاورة على مساحة ٢٢ في المئة من فلسطين التاريخية تهديداً قاتلاً للمشروع الصهيوني، ومن ثم عُدّ السلامُ الحقيقي "تهديداً ديموغرافياً" لإسرائيل. فبحلول عام ٢٠١٠ سيغدو الفلسطينيون العرب الذين يعيشون تحت السيطرة الاسرائيلية أغلبية في المنطقة الواقعة بين الاردن والبحر المتوسط، وذلك للمرة الاولى منذ عام ١٩٤٨. وبدلا من تعطي إسرائيلُ الفلسطينيين حقوقاً مساوية في دولة واحدة، فإنّ امامها ثلاثة خيارات هي: الاذعانُ الى إنشاء دولة فلسطينيةٍ ذات سيادة ومستقلة، أو طرد كثير من السكّان الفلسطينيين، أو إبقاؤهم مسجونين في كانتونات على النمط الأبارتهايدي، وهذه هي في الاساس خطةُ شارون لعام ١٩٨١ يُعاد إحياؤها من جديد.

لقد خَلقت التصريحاتُ المتبادلةُ في ١٤ نيسان ٢٠٠٤ بين بوش وشارون، والمؤتمر الصحفي المشترك الذي أَعْقبها، اضطراباً في المسألة الفلسطينية لم تَشهد مثله منذ وعد بلفور عام ١٩١٧. فإذا عَدّ الرئيسُ الأمريكي خطوطَ وقف إطلاق النار عام ١٩٤٨ لاغيةً، وصمتَ عمداً عن الكلام عن حدود ١٩٦٧، فقد اعترف [ضمناً] في حقيقة الأمر بالاحتلال الإسرائيلي الدائم للـ ٢٢٪ المتبقية ممّا لم تحتلّه إسرائيلُ من فلسطين عام ١٩٤٨. وبذلك جَعَلَ بوش من حلّ الدولة الواحدة إمكانيةً في المستقبل. إضافةً إلى ذلك، فإننا نَشْهد منذ مدة عدداً من الفلسطينيين والإسرائيليين يَدعون إلى فكرة الدولة الواحدة تلك.

الفلسطينيون الداعون إلى دولة واحدة

على الجانب الفلسطيني، بَرَزَ الراحل إدوارد سعيد كواحد من أنصار هذه الفكرة الرئيسيين. ففي ٢٧ أيار ١٩٩٧، قال لدوريّة **Christian Science Monitor** "إنّ حَيَوات الإسرائيلين والفلسطينيين مجدولةٌ بشكلٍ لا يُمْكن الفكاكُ منه. لا سبيل إلى فصْلهم. بمقدورك أن تغرق في الخيال أو الانكار، أو أن تضَع الناس في غيتوات. لكنْ في الحقيقة، ثمة تاريخٌ مشتركٌ [للطرفيْن]. لذا علينا أن نجد سبيلاً للعيش معاً." وفي مقابلة مع دافيد برسميان في مجلة **The Progressive** (نيسان ١٩٩٩) عاد سعيد من جديد فأيد الحلّ العلمانيّ ثنائي القومية، لا كحصيلةٍ مرغوبةٍ فحسب بل كحقيقة ضروريةٍ أيضاً: "من غير المحتمل أن يستطيع مكانٌ مثل إسرائيل- التي تحيط بها من كلّ الجهاتِ دولٌ عربية- ان يحافظ على ما هو في واقع الأمر نظامٌ ابارتهايديٌّ ضدّ الفلسطينيين".

كما انضم إلى الدعوة من أجل بناء دولة واحدة، مثقفون فلسطينيون أخرون في الاراضي المحتلة عام ٦٧ وداخلّ إسرائيل وفي المنافي، ومن بينهم: نديم روحانا، وعادل غانم، وعزمي بشارة، وعادل سمارة وآخرون. فعزمي بشارة يَعْتبر إسرائيل دولةً ثنائيةَ القومية بحكم الأمر الواقع، وإنْ كانت لا تعامل إحدى مجموعتيْها القوميتيْن (أي العربية) بالمساواة مع الأخرى. وقد قال في مقابلة في مجلة "برنامج الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات" (MERIP) : "لا نستطيع ان نحافظ على هويّتنا القومية إلاّ إذا طالبنا بالمساواة في إسرائيل. وبغيْر ذلك ستصبح هويتُنا القوميةُ مجرّد ثمرةٍ للقوى التي تَنْفي بعضُها بعضاُ، أي ستصبح هويةً قوميةً سلبيةً، أو ثمرةً لرفضِ إسرائيل القبول بنا" ويرى بشارة أنّ الكفاح من اجل ثنائية قومية ديموقراطية. فهو يقول في المقابلة نفسها: "إنَ مساواة الأفراد بعضهم ببعض داخل إسرائيل لا يُمْكن تحقيقُها من دون الحقوق الجماعية. ذلك أنّه من المستحيل للعرب في إسرائيل أن ينصهروا مع اليهود الإسرائيليين في أمة واحدة، كما حدث في فرنسا والولايات المتحدة، لأن هذا يُبطل أساس بنْية إسرائيل".



لافتة وضعتها سلطات الاحتلال بالقرب من جدار الفصل العنصري، المنوي بنائه بالقرب من قرية الولجة، القدس، ٢٠٠٥(© بديل)

مثقفون فلسطينيون آخرون، أمثال نديم روحانا، أدركوا الرابط بين فشل أوسلو وحتمية الدولة الواحدة الثنائية القومية على كل فلسطين التاريخية. يقول روحانا: "إنّ فشل عملية أوسلو في تحقيق دولة فلسطينية قابلة للحياة قد يؤدِّي إلى تلاقي مصالح كّل قطاعات الشعب الفلسطيني قي الدعوة إلى دولة موحَّدة في فلسطين. بل الحقّ أنّ الاستجابة الأكثر ترجيحاً للآمال الذاوية من أجل دولة فلسطينية [على الضفة والقطاع] لن تكون القبولَ بنظام حكم بانتوستاني في الضفة الغربية، بل تطويرُ برنامج سياسي داخل التيار السائد يعيد تعريف الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني من كونه صراعاً على الأرض والسيادة إلى صراع من أجل تقاسم القوة والمساواة بين الفلسطينيين واليهود في كامل فلسطين التاريخية، وذلك على شكل دولةٍ ثنائيةِ القومية أو علمانيةٍ- وهي القضية عينُها التي يناضل من أجلها الفلسطينيون داخل إسرائيل."

الاسرائيليون الداعون إلى دولة واحدة

على الجانب الإسرائيلي، قدم ميرون بنفنيستي نموذجاً بلجيكياً لكل فلسطين الواقعة بين البحر المتوسط والأردن: "إن الواقع في أرضِ إسرائيل هو واقٌع ثنائيُّ القومية. والواقع داخل الخط الاخضر ثنائيُّ القومية هو أيضاً... إنّ النموذج الأقرب إلى فؤادي هو نموذجُ بلجيكا: شَعْبان، الفلمنك والولّونيون، وحكومتان إقليميتان، وحكومةٌ مركزيةٌ واحدة... والتوجُّه الذي أُفضله هو الكَنْتَنة، أي تقسيم أرض إسرائيل غربيَّ الأردن إلى كانتونات يهودية وعربية؛ وأود أن يكون من الواضح أنّني أشمل الجليلَ والمثلّث في هذا الاقتراح"، ومؤخراً رَبَطَ بنفنيستي بين "خطة الفصل" الشارونية وتصريحات بوش من جهة، ودولة محتملة ثنائية القومية من جهة ثانية، فقال "أرييل شارون- المتوجُ بالنصر والمقتنعٌ بأنه كشَف عن مبادرة جريئة جديدة تُحبط كلَّ المخططات- سيدهش بان يَكشف أنّه دُفع في واشنطن إلى تبنِّي عملية متسارعة لبناء دولة إسرئيل كدولة ثنائية القومية تَستند إلى الأبارتهايد.. لكن سيأتي اليوم الذي يكتشف فيه المؤمنون بهذا الوهم أن الفصل هو وسيلة للقمع والهيمنة، وسيعبِّئون قواهم من أجل تفكيك الجهاز الأبارتهايدي وسيكون أخر من يُذعنون للتخلي عن مقال الفصل ويتمسكون بحقوقهم هم الفلسطينيون؛ ولكّن خطة شارون للفصل وتصريح بوش سيستفزانهم إلى حدّ ما. وبهذا المعنى فإن انتصار بوش البلاغي مزروع ببذوره دماره. إن الخطة البانتوستانية متواصلة الآن؛ والسيناريو الذي أراد شارون ان يتجنبه بكل طاقته سيكتشف تباعاً".

ويرى حاييم برشيت، وهو أكاديمي إسرائيلي وأبن لناجين من الهولوكوست، أن الدولة الواحدة [ثنائية القومية] هي الحل الوحيد الذي تعمل إسرائيل على التيقن من أن حل الدولتين سيقصيه عن الأجندة العملية. فهو يقول: "ما يقترحه تشومسكي [أي حلّ الدولتين] قليل أكثر مما ينبغي، ومتأخر أكثر مما ينبغي، لا لأن فلسطين رفضت هذا الحلّ، بل لأن إسرائيل رفضته. ليس الفلسطينيون ديوك حبش [أي بلهاء]... والظن أن بالإمكان إجبارهم على [العيش في] ١٦ غيتواً أمرٍ مضحكٌ. ولكن الظنّ أن إسرائيل ستعود طوعاً إلى حدود ١٩٦٧ أمر مضحكٌ هو أيضاً. إن المجتمع الدوليٍ يتحمل كامل المسؤولية عن فشله في التدخل عند الاستطاعة. ومع أنه ليس واضحاً متى يتحقق حلٌّ تقدمي يعيش بموجبه اليهودُ والعربُ معاً، لإنه يبدو أن مثل هذا الحل حو الحلّ الوحيد الباقي، لأن إسرائيل فعلت كل ما في وسعها لعدم السماح لأي حل آخر بأي فرصة للنجاح. ويبدو أن إسرائيل فعلت كلّ ما في وسعها لعدم السماح لأي حل آخر بأي فرصة للنجاح. ويبدو أنّ السؤال [الذي يطرح نفسه] هو: هل علينا أن نشاهد مبارزة دموية حاسمة، ومجازر، وتطهيراً عرقياً، قبل أن يبرز هذا الحل؟ ذلك هو السؤال الذي لا يستطيع المجتمع الدولي أن يتجاهله إلا بتبعات وخيمة".

ويكتب إسرائيلي آخر، هو دانييل غافرون، الذي بقي صهيونياً معظم حياته، في كتابه الأخير "الوجه الآخر لليأس: اليهود والعرب في أرض الميعاد"، أن الحل الوحيد في رأيه الذي يمكن ان يحفظ الدولة اليهودية- ألا وهو تقسيمها الى دولتين، إسرائيل وفلسطين- لم يعد يمكن الدفاع عنه. فإن عليهم- كما يشرح- ان يوافقوا على التخلي عن السيادة اليهودية، وأن ينتقلوا بسرعة- ما دام ميزان القوى مائلا لصالحهم- إلى ديموقراطية متعددة الاثنيات. يقول "بعد ٥٥ سنة من السيادة اليهودية، آن الأوان لفرط الدولة اليهودية وبناء دولة إسرائيلة- فلسطينية مكانها... فبعد أن استنتجنا أن على المنطقة الواقعة بين المتوسط ونهر الأردن أن يتم تقاسمها ولكن لا يمكن تقسيمها، بقي أمامنا خيارٌ واحد لا غير: التعايش الإسرائيلي- الفلسطيني في دولة واحدة".

إستراتيجيات بديلة

إن النقاش السابق ذكره عن عيوب السلام، وخطاب "الدولة" الواحدة في المجالين الفلسطيني والإسرائيلي، يبينان الحاجة إلى تدشين أستراتيحيات بديلة، الآن لا غداً. وإننا بحاجة إلى نقاش متواصل في الموضوع من اجل إبقائه حياً، ومن أجل بناء حركة، ومن أجل تحسيس الناس في القوميتين معاً وفي العالم كلّه بالموضوع. بالنسبة إلى الفلسطينيين لم يكن سبيل الدولة الواحدة ثنائية القومية شكلاً جديداً من التطور السياسي عندهم؛ فقد سبقَ ان ظهر في أول برنامج تحرير لهم بعد احتلال ١٩٦٧، وذلك في دعوتهمم إلى قيام دولة ديموقراطية علمانية. لكنّ هذا البرنامج، الذي رُبط بالكفاح المسلّح صُرف النظر عنه بسرعة قبل أن يتم مجرد نقاشه، وذلك من أجل التكيف مع الأولية التي وضعتها الدول العربية للنضال الديبلوماسي.

وبعكس الافارقة الجنوبيين الذي أعلنوا الكفاح هم أيضاً ولكنهم واصلوا التشبث بإقامة دولةٍ موحدة، فإن القيادة الفلسطينية أسقطت التوجه نحوَ إقامة دولة ديمواقراطية علمانية واحدة، وتبنت حل الدولتين. ولعل القراءة الاسترجاعية تُظهر أن هذا القرارٍ ربما كان أكثر القرارات التي اتخذتها تلك القيادة ضرراً. ولقد بقي هدف الوجود [الفلسطيني] المستقل المنفصل [عن إسرائيل] دونما مساس حتى بعد ان انتقل النضال الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة [عام ٦٧] باتجاه البعد السياسي طوال السبعينات وحتى انتفاضة الثمانينات، والتي ركزت على تعزيز الذات والتطور الاجتماعي-الاقتصادي، إذن في حين ركز المجتمع المدني الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة عام ٦٧ على العصيان المدني، محاولاً أن، يجعل الاحتلال أمراً غير عملي لا غير مرغوب فيه فحسب، كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج تضع كلّ بيضها في سلة الديبلوماسية العربية، وهي عينها السلة الأمريكية التي جلبت الكارثة على القضية الفلسطينية. وتلك كانت بداية نهاية الحل القائم على دولتين، ولعل ذلك هو الذي خلق التوجه نحو إقامة دولة ديموقراطية علمانية واحدة على كامل فلسطين التاريخية بديلاً واحد من نظام [الأبارتهايد]. ولقد اوصى الصحفي المخضرم الجنوب أفريقي آليستر سياركس بالنموذج الجنوب أفريقي مثالاً وسبيلاً عملياً للخروج من الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي فهو يقول: "من أجل الانجاز الاستثنائي الذي حققه هذا النموذج حق قدره، تصوروه مطبقاً على الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. وأنا لا أقصد حلّ الدولتين الذي طرحته اتفاقيات أوسلو، ولا ما يسمى بـ' 'خارطة الطريق' ' التي طرحتها إدارة بوش؛ فهذان الحلان أبارتهايديان تمييزان (شأن ما أستخدم في قبرص المقسومة وفي يوغوسلافيا السابقة التي خضعت للتمييز أو العزل الإثني). لا! إن حلاً جنوب أفريقاً في الشرق الأوسط سيدمج إسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية في بلدٍ واحدٍ تحكمه غالبية منتخبة، وهذه الغالبية ستكون فلسطينيةً بعد زمن قليل. وسيعيش الشعب اليهودي كمجموعة اقلية، وإن مسيطرة أقتصادياً. فإن صدم هذا [الحل المقترح] أيا من الناس بوصفه غير محتمل، فليكن هو المعيار الذي نقيس به إنجاز جنوب افريقيا- وهو إنجاز حول هذا البلد، الذي كان حتى الأمس القريب أنتن ما في العالم عنصرية، إلى نموذج [يحتذى] أمام عالم تمزقه الخلافات الدينية والإثنية والعرقية"

التتمة ص٢٢

فلسطينيون يكتبون عن اللجوء، الحنين والعودة

ذكريات لاجئ من جيل النكبة

بقلم: خالد منصور

بحثت عنه في بيته فلم أجده، قالت لي زوجته العجوز: الحق به غربي المخيم، وستجده حتما هناك جالس تحت شجرة زيتون.. كانت الشمس على وشك الغروب، فأسرعت الخطى كي أجده هناك قبل أن يعود لأداء صلاة المغرب في مسجد المخيم.. وبالفعل نجح مخططي، والتقيته هناك يتفيأ شجرة زيتون رومية، في كرم ليس بعيدا كثيرا عن منازل المخيم، كهل طاعن في السنّ، جاوز الثمانين من عمره، تجاعيد وجهه تقول انه قد واجه الأهوال في حياته، يعتمر كوفية بيضاء وعقال ويرتدي قمبازا مقصبا يلف وسطه بحزام جلدي من النوع العريض. يفترش الأرض جالسا منهمكا في لفّ سيجارة من دخّان (الهيشي البلدي) من علبة معدنية صدئة غاية في القدم، يداه ترتجفان بوضوح، ويلصق ورق السيجارة بلعاب شفتيه، فتخاله ومن شدّة ترفقه بالسيجارة وحرصه الزائد على إتقانها وكأنه يقبّل محبوبة..

قطعت عليه وحدته واستغراقه بالتفكير حين كان يهم بإشعال السيجارة باستخدام قداحة قديمة تعمل بالكاز.. طرحت عليه السلام واستأذنته بالجلوس عنده.. فرحّب بي وترحّم بادئا على روح أبي الذي كان يعرفه جيدا قائلا بتنهّد: (إيه يا عمّي.. مات أبوك وارتاح وتركنا هنا للعذاب... والله زلام زمان ما الهم مثيل في هذا الزمن.. واللّي بروح ما بيجي زيّه).

قلت لنفسي وأنا أهم بالجلوس... نحن الآن في ذكرى النكبة السابعة والخمسون، ومن المؤكد أن هذا الكهل الطّاعن في السنّ يختزن في ذاكرته كمّا هائلا من المعلومات عن الديار الأولى، وعن رحلة العذاب والتشرّد، وعن حياة اللجوء في المخيمات، وبدون تردد استقرّ الرأي عندي على استنزاف معلوماته عن حياة المخيمات، لأنني قد عشت جزء مهما منها... وبدأت أفكّر كيف أبدا حديثي معه، وكيف ادفعه للحديث بتلقائيّة وسلاسة..؟ كيف لي أن استفزّه ليقوم بسرد ولو جزء من تجربته الشخصيّة.. فبدأت الحديث بطريقة تهكمية قائلا: ها أنت يا شيخ ترتاح وتنام ليلك الطويل بينما أجيالنا يذوقون العذاب ويواجهون مصاعب الحياة التي أورثتمونا انتم إيّاها..!!

عندها أشعل الشيخ سيجارة وأخذ منها نفسا عميقا ونفخ الدخان في وجهي قائلا بصوت متهدّج: (الله يظلم إللّي ظلمنا جميعا.. الله عالانجليز واليهود والزعامة العربية.. إحنا يا عمّي كنّا جميعا ضحية التآمر الدولي إلّي ما انتهى لغاية اليوم).. واصلت استفزازه بالقول انتم جيل النكبة دائما تبالغون في الحديث عن معاناتكم مع أنها لا تقارن بما نعيشه اليوم في زمن الحصار والإغلاق..!! فتبسّم ساخرا وقال لي من حقّكم انتم أبناء جيل اليوم أن تعتبروا أنفسكم الأكثر تعرضا للظلم في العالم.. هذا لأنكم لم تعيشوا ظروفنا الأولى، ولم يحدّثكم أحد كيف أصبحنا نحن أصحاب الأطيان والأملاك بين يوم وليلة مشرّدين مطاردين لا نملك من الدنيا شيء.. أنتم يا عمي ولدتم في ظروف النعيم بالمقارنة مع ظروفنا..

وهنا أدركت أنني نجحت في إدخال الشيخ في مصيدتي وأنني فتحت جرحه القديم الذي من الواضح انه لم يندمل بعد، فعاودت استفزازه بالقول له: أنا أيضا مثلك يا شيخ لاجئ ولم ألمس قساوة الحياة التي تتحدث عنها.. فانفجر الشيخ غاضبا وقال: أنت يا عمّي لاجئ من زمن آخر، أنت لم تذق طعم الهوان والذلّ والجوع والفقر، سأسالك يا بني عن بعض جوانب حياة الشّظف التي عاشها جيلنا، فان كنت تذكرها فأنت لاجئ، وان كنت قد سمعت أن جدّك أو أبوك قد مرّا بها فهذا يعني انك لاجئ ابن لاجئ..

أتذكر يا بني "يوم المؤن" ، الذي كنّا نشبّهه في أيامنا بيوم القيامة..؟! حيث كان كل أهالي المخيم يتجمّعون منذ الصباح على باب التموين ويتشاجرون ويتناحرون على الأماكن في الطابور، وكيف كان فرسان الجيش يأتون لينظّموا الناس "بعصي الخيزران".

أتذكر يا بني يوم توزيع البقج (طرود الملابس المستعملة) وكم كان الأطفال يسرعون الخطى لإيصالها لبيوتهم ويتشوّقون للحظة التي تقوم أمهم بفتح البقجة وإعطاء كل واحد منهم حصته - بنطال أو حذاء أو قميص أو كبّوت - ليلبسه ويخرج به إلى الشارع ويتباهى به أمام أقرانه.. مهما كان مقاس ذاك اللباس كبير...

أتذكر مطاعم الوكالة والحليب وكيف كان الأطفال والشباب وحتى بعض الكهول يصطفون بالطابور لينالوا نصيبهم ويتناولوا وجبة غداء- قد تكون هي الوحيدة في ذلك النهار .. أتذكر لماذا كان الأطفال يحبون المطعم أكثر في يوم الأربعاء .. (وذلك لأن المطعم كان يقدم وجبة من الكفتة ويقدم طبق حلوى من القسطر أو الشعريّة).

أتذكر حنفيّات المياه العامة التي كانت مقامة في كل حارة..؟ وكم كانت تنشب الصراعات والطّوش بين النساء وهن يتسابقن... من تملأ جرارها أوّلا.. أتذكر المراحيض العامّة..؟ حين لم يكن في أي بيت في المخيم وحدة صحية خاصة، وكم كان الوضع محرجا للنساء وهن يدخلن المراحيض على مرأى من الرجال..


أحد الفلسطينيين من قرية الولجة بالقرب من القدس ينظر إلى إحدى المستوطنات الإسرائيلية المبنية على أرضه (© نتالي بوردو/بديل)

أتذكر أزقة المخيم في فصل الشتاء..؟ وكم مرة تزحلقت في الوحل وعدت للبيت غارقا بالأوساخ لتنال عقابك الشديد من أمك.. أتذكر كم مرة فقدت فيها حذاءك البلاستيكي حين كانت أرجلك تغوص في أعماق الطّين - هذا إذا كان لديك حذاء لتلبسه -.. أتذكر السينما الجوّالة أداة الترفيه التي كانت تحضرها لنا الوكالة مرة أو مرّتين في العام ، لنجلس جميعا نساء ورجالا في الخلاء أمام شاشة كبيرة (هي جدار المدرسة) ونشاهد أفلام فريد شوقي..

أتذكر كيف كنتم تسعة أخوة وأم وأب تعيشون في غرفة بنتها لكم الوكالة بمقاس (٣*٣) ومعها أحيانا ملحق صغير..؟ وكيف كنتم جميعا تغتسلون فيها وتعد لكم أمكم فيها الطعام ويستقبل فيها أيضا والدكم الضيوف وفي آخر الليل تنامون جميعا فيها في صفوف.. أتذكر حقائب المدرسة التي كان أطفال اللاجئين يحملونها..؟ وكيف كانت مصنوعة على أيدي أمهاتهم من القماش (الخيش)..

أتذكر أن تلاميذ مدارس وكالة الغوث كانوا يحلقون رؤوسهم على درجة الصفر..؟ وذلك حفاظا على نظافتها وللوقاية من حشرات القمل التي كانت منتشرة بسبب تدني مستوى النظافة لقلة المياه.. أتذكر انك لبست بنطالا أو قميصا به ألف رقعة ورقعة..؟ أتذكر انك أمضيت أياما وأسابيع دون أن يكون في جيبك ملّيما أحمرا..؟ أتذكر النباتات البرّيّة- كالخبّيزة والعلت واللّوف- وهي تتصدر مائدتكم في معظم الأيام..؟ أتذكر أيام كان في المخيم عددا ضخما من المقاهي تمتلئ بالشباب وحتى كبار السن..؟ يمضون فيها طيلة نهارهم وحتى منتصف الليل... لأنهم بدون عمل..

أتذكر ألعاب الأطفال المفضّلة -عرب ويهود- وعسكر وحرامية- والزّرينة- والكومستير..؟ وكيف كان أولاد الحارة الواحدة يشكّلون حلفا مقدّسا ليهاجموا أولاد الحارات الأخرى.. أتذكر كم سمعت عبارات التندّر والاستهزاء والحطّ من مكانة اللاجئين..؟ أتذكر كم كانت الحكومة تجنّد مخبرين تسلّطهم على الناس ليتجسّسوا ويحصوا أنفاس البشر..؟ وكم مرة ضبطّهم يسترقون السّمع خلف الشّبابيك، ويتلصلصون من الثّقوب..

أنهى الشيخ كلامه والمؤذن ينادي على صلاة المغرب معتذرا عن إكمال الحكاية بالقول: يا عمّي إن ما ذكرته لك ما هو إلا جزء بسيط مما واجهه معظم اللاجئين بعد لجوئهم وتشريدهم من ديارهم الأولى... وأوصيك أن تحفظ ما قلته لك، وان تنقله لأبناء جيلك علهم لا ينسون.

خالد منصور هو عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني، ومدير الإغاثة الزراعية في محافظة نابلس، وهو عضو لجنة "سنعود" في محافظة نابلس. منصور من مواليد قرية أم الزينات المهجرة قضاء حيفا، ويقيم في مخيم الفارعة.

خطوات كانت هناك

بقلم: عيسى قراقع

ينشر بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين على صفحات جريدة "حق العودة" ملفات من التاريخ الشفوي سجل على لسان لاجئين فلسطينيين هُجروا من قراهم الفلسطينية على يد الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٤٨، كجزء من حفظ التراث الوطني حتى لا تمسح خطوات شعب اصيل اقتلع من ارضه بالقوة.

الفــــرس

الحلقة الثانية

خذ البارودة واعطيني البقرات

العبد مصطفى زيد، ٦١ سنة، لاجئ يعيش في مخيم الجلزون بعد رحيله عام ١٩٤٨ من قريته بيت نبالا. لم ينس كيف خرج أهل قريته من البلد في اليوم الاول من رمضان.. وعندما يبدأ بالحديث عن الهجرة يقول لك انتهت الحياة منذ اليوم الاول للنزوح.. "كانت اول رمضان... ضربت الطيارة البلد... تركنا القمح والبيادر واطلعنا بالجبال واجينا على شقبة وشوبد وعلى دير عمار وسكنا في بيت نبالا... خلينا ورانا القمح والشعير والسمسم.. والبقر والجمال وخلينا ورانا الكسارات اللي نشتغل فيها.."

وعندما بدأ احتلال القرية، كان العبد مصطفى فتىً صغيراً (سارح بالبقرات)... "طلب منه والده ان يغادر بسرعة: لاقاني ابوي قال خذ البارودة واعطيني البقرات قلت، اعوذ بالله بدي اروح على البلد...".

وتنبأ العبد مصطفى منذ تلك اللحظات ان الحياة تغيرت وان مأساة تنتظرهم في الطريق، الناس تحولوا الى فقراء وشحاذين بعدما فقدوا الارض والبلد. "وجدت أمي وأخوي قاعدين تحت زيتونة واجت امرأة تشحذ.. صارت أمي تبكي وقالت: بدنا نشحذ زيهم...قال ابوي لها لا تخافي... بدنا ننزل على البلد ونجيب كيس قمح... ركبنا جمل ونزلنا على البلد حملنا شوال قمح واطلعنا...".

صرنا متسللين في بلدنا

ويروي العبد مصطفى عن الايام الاولى من الرحيل.. واضطرار أهل بيت نبالا العودة خفية والتسلل الى بلدهم لاحضار (المونة) وخاصة ان اهل بيت نبالا تركوا مخازنهم ومزروعاتهم وكل شيء... لقد تحولوا الى متسللين يغامرون بحياتهم من اجل رغيف الخبز، خبزهم وفي هذه الفترة... التسلل والعودة... قتل الكثيرون... وفقد الكثيرون ايضاً... وربما يكون عدد الشهداء الذين سقطوا خلال تسللهم الى بلدانهم بعد الهجرة اكثر مما سقط اثناء احتلال القرى... كان الجوع صعباً...

بشر يمشون حفاة يبحثون عن مأوى ومستقبل، تركوا خلفهم اغانيهم ولياليهم ونومهم الهادئ، يمشون في الارض بلا سقف ولا عمد، مكشوفون تحت السماء كأنهم غير مصدقين أنهم لن يعودوا... هي الحرب... ستنتهي ونعود... للبيت والاغنام..

ولم يدركوا حتى بعودتهم السرية ان الموت والخوف ينتظرهم وانهم اصبحوا غرباء. "وصاروا اهل البلد يتسللوا اللي يجيب رطل قمح واللي يجيب ذرة وشعير بعضهم زقطوهم اليهود... وكثير من اهل البلد راحوا اسرى... وكثير من الختيارية لم يخرجوا من البلد... بعدين اختفوا... أكيد قتلوهم..."

مطرح دارنا مزروع عنب

العبد مصطفى ينظر الى بيت نبالا... لقد مسحت عن الارض... قلبوا الحجارة وقتلوا الشجر والذكريات والخطوات... لم يعجبهم هدوء الناس وراحة بالهم... لم يعجبهم حب الناس للماء والخبز... أرض بيت نبالا خصيبة واهلها مزارعين ارواحهم متشبثة بالارض... خضراء بالقمح والسمسم والذرة والشعير وكان العريس يكسي عروسه مقابل قمح وشعير لكن: "فش حجر بالبلد هالقيت...احنا مطرح دارنا مزروع عنب".

ماتت الفرس

يظهر الحزن على العبد مصطفى وهو يتحدث عن فرس والده... أول ضحية للغزو الاسرائيلي للقرية... الفرس الشقراء، الجموح الجميلة التي كانت تسرح في الكلأ والماء والبيادر... فرس كانت ملكة أرضها... لها البراري والخضرة، تسابق الجياد وتعلن أن على هذه الارض رجال وحياة... هذه الفرس ماتت في الأيام الأولى من النزوح بعدما أخذ الجوع منها كل ما مأخذ وبكى الجميع عليها...

وكان موت الفرس، هو موت للشعارات الكاذبة وللجيوش العربية التي جاءت وانسحبت وتركت الناس تحت فريسة الموت. "كان عندنا فرس لحياة أبوي وطلعت معنا الى شوبر وبعدين من القلّة صارت تأكل في التراب... حتى ماتت... دفنها أبوي مثل الزلمة...". وعندما تموت الفرس... يعني انك هزمت وان الرجال انسحبوا... وعندما لا تجد الفرس الكلأ وان صاحب البيت لم يعد الى البيت فإنها تفضل الموت على الغربة... لأن الفرس تكره الرحيل...

وربما لو جرب الناس أن يزوروا قبر تلك الفرس... ربما لعادوا جميعهم لأنهم سيكتشفون ان الفرس ماتت وهي تفتش عن جوادها وأرضها وروحها الاولى... ويبكي العبد مصطفى وهو يقول خرجنا بلا فرس... مكشوفين عراة حفاة جوعى، صرنا لاجئين، تركنا سيادتنا وراءنا وانتظرنا وطال الانتظار...

عيسى قراقع هو رئيس جمعية نادي الاسير الفلسطيني في الضفة الغربية. حاصل على شهادة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت وله مؤلفات عديدة ومنها: "الاسرى الفلسطينيون بعد اتفاقيات اوسلو"؛ "التعذيب في سجون الاحتلال الاسرائيلي"؛ "كيف تنام وقيدي يكبل حلمك"؛ "زوابع الخنساء في سجن النساء"؛ "زغاريد البلابل المقيدة" (شعر)؛ "حكاية الصامد بن البرتقال" (قصص)؛ "ذاكرة من ملح وحديد". كما نشر العديد من المقالات والابحاث في الصحف والمجلات.



متى يعود اللاجئون؟!

شعر: أبو الحسن الراضي

حُبكت خيوط حكايتي … في مجلس اللمم اللعينْ
رقّصوا على أتراحنا … فرحوا بِذبحهمُ السمين
لمّا ترجَّلَ صقرنا … قعدوا بإِثمهمُ المبينْ
الصقر قِيدَ مُراغماً … مُنعَ اشتمامَ الياسمينْ
الليلُ زاد حلاكةً … ليلُ الطغاةِ الظالمينْ
طُردت صقور بلادنا … سكنوا خيام اللاجئين
أرض الكنانة كُبِّلت … آسادها لا تستكين
وانظر إلى أُردننا … فُصِلَت بنهرِ ضفتينْ
حزنوا على مأساتنا … يا نكستي فيٍّ العالمين
قلبوا الحقائق عنوةً … شادوا قصوراً من عجينْ
قد قُطِّعت أوصالُنا … هم ضيّعوا إرثا ثمينْ
سلبوا الصقور بيوتهم … قتلوا رجالا صابرينْ
هذا دم أُهريق في … في خان يونس في جنينْ
لم يعلموا ما جرمهم … ارهابهم إفكٌ مبينْ
لسنا نريد طحينهم … عذراً لجهل المعدمين
لم ينثنوا مع ظلمهم … رفضوا حياة الصاغرينْ
لا تنتظِر منهم رجا … قد حان ميلاد الجنينْ
لله دَرُّ شبابنا … سلكوا سبيل العارفينْ
طوبى لهم قد أعلنوا … لا لن نساوم أو نلين
الروح ما هانت وما … نحن العصاة الآثمين
غلبت علينا شقوةٌ … لم نشرِ دنيانا بدين
عُقدَ اللواءُ لجحفلٍ … حفظوا عهود الأوّلين
ليس الخلود بممكنٍ … انظر قبور السابقين
فالصقر رغم جراحهِ … في صدره سرُّ دفينْ
سيظلُّ صقري طائراً … لن تسمعوا منه أنينْ
سيعود صقري للذُّرى … وبرغم أنف الظالمينْ
وَعدُ الالٰه مُصدَّقُ … أرضي يُحررها الأمين
مهما تّشَرْذم جمعنا … بالله إنّي مُستعين
اخرجْ لهم ادفعْ بهم … حَطِّمْ جدار الغاضبين
هيا اصعدوا درباً علَتْ … إنّي أرى فجري يحين
للصقر عود أحمدُ … هذا كلام مع يقينْ
كتب اليراع بأنّه … ما ضاع أجر المحسنين
فلتخرجوا عن صمتكم … لا تذرفوا الدمع السخين
قسماً بأنّا عائدونْ … قسماً بربِّ العالمين
سيعود لاجؤنا غداً … سيعود مرفوع الجبين

الشاعر أبو الحسن الراضي من مواليد مخيم عايدة، في محافظة بيت لحم، وهو لاجئ من قرية رأس أبو عمار. يعمل مدرسا للغة العربية، وهو شاعر يهتم بفصاحة اللغة، معتمدا السهولة لايصال الرسالة بأقصر الطرق.

صدر حديثا

الأونروا: بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول

للباحث صلاح عبد ربه

صدر للكاتب والباحث في شؤون اللاجئين الفلسطينيين صلاح عبد ربه كتابه الثاني بعنوان: "الأونروا بين مأساة التاريخ وملهاة الحلول، والكتاب من الحجم العادي ويتكون من ٣٠٨ صفحات، وقد ساهم بتمويله مجموعة من المؤسسات الثقافية والاجتماعية، وقدّ قدّم له الكاتب نصار ابراهيم مدير مركز جدل للثقافة.

وقد قدمّت مادة هذا الكتاب كمتطلب لحصول على شهادة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت. والكتاب هو دراسة تاريخية تحليلية موثّقة، يسلّط فيها الكاتب الأضواء على واحدة من أهم مؤسسات الأمم المتحدة في تاريخها المعاصر، وهي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادني (الأونروا UNRWA)، وهي التي وجدت نفسها عملياً منذ اليوم الأول من ايار عام ١٩٥٠، وجهاً لوجه أمام الكارثة التي حلّت باللاجئين الفلسطينيين، والتي خلفتها الهجمة الصهيونية الاستيطانية الاجلائية على أرض فلسطين.

وقد إستعرض الكاتب في مقدمة الدراسة أهم الموضوعات والأفكار التي يحاول مناقشتها وابرازها وأبراز الاتجاهات والتقييمات المختلفة من طبيعة الدور والمهام والسياسات التي لعبتها الأونروا على طول أكثر من نصف قرن من تاريخها، في ظل مراحل تاريخية متغيرة. كما أبرز الأسباب والعوامل التي تؤكد على أهمية هذه الدراسة في هذا الوقت بالذات والمنهجية التي أعتمدت في البحث وكذلك المصادر والمراجع التي أختارها، والصعوبات التي واجهته أيضاً.

وبالاضافة إلى المقدمة، فقد قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى خمسة فصول:

الفصل الأول: ويتعرض إلى أهم العوامل التي أدت إلى تأسيس الانروا، ومنها نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨، وفشل لجنة التوفيق الدولية بتطبيق القرار (١٩٤). فيما يتعرض الفصل الثاني إلى تأسيس الاونروا وفق قرار الأمم المتحدة رقم (٣٠٢) وكذلك البنود المتعلقة بهذا القرار الذي صدر في ٨ كانون اول ١٩٤٩، والصلاحيات والمهام التي تندرج في إطاره، كما يتناول الجوانب الوظيفية للوكالة، وأجهزتها الرئيسة وهيكلتها التنظيمية وأنظمتها الادارية، وسياستها التمويلية، وتحليلاً للعجز المالي المزمن في ميزانياتها، وتأثير الدول المولة لها على سياستها.

ويتناول الفصل الثالث المراحل التاريخية للوكالة منذ نشوئها، حيث يحلل الكاتب سياسة الوكالة وطبيعة دورها وبرامجها في كل مرحلة من المراحل الخمس التي حددها، باعتبارها مفاصل ومنعطفات في تفكير وسياسة الوكالة تجاه اللاجئين منذ عام ١٩٥٠ وحتى الان. أما الفصل الرابع فيتضمن البرامج الاساسية لخدمات الوكالة، ويتعرض الباحث بالارقام والتحليل إلى طبيعة هذه البرامج التعليمية والصحية والاغاثة والخدمات الاجتماعية وبرامج تطبيق السلام (PIP)، والمستحدث بعد أتفاق أوسلو.

ويعالج الفصل الخامس والاخير، طبيعة العلاقة ما بين الوكالة والمؤسسات والهيئات السياسية الرسمية الفلسطينية أبتداءً من الهيئة العربية العليا ومروراً بمنظمة التحرير الفلسطينية وأنتهاء بالسلطة الفلسطينية. كذلك يتعرض الفصل لمستقبل الاونروا، والحلول المقترحة لمستقبلها، ومن خلال تحليل لمواقف الأطراف المتعددة ذات العلاقة "بالاونروا" وخاصة موقف اللاجئين الفلسطينيين، حيث يعكس الفصل قلق اللاجئين المشروع من محاولات حل الاونروا وتصفيتها وتسلم خدماتها للدول المضيفة، كما يعرض الفصل مواقف الدول المضيفة للاجئين في الاردن وسورية ولبنان، بما في ذلك موقف السلطة الفلسطينية، وكذلك موقف الأمم المتحدة، والدول المانحة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي. كما يتعرض الفصل إلى الحلول والسيناريوهات المحتملة المقترحة من جميع الاطراف لمستقبل هذه المؤسسة الدولية.

وعلى الرغم من إختلاف وجهات النظر فلسطينياً، حول الموقف من دور ومهام وسياسيات الاونروا (كما جاء في العديد من المقابلات التي قام بها الباحث)، إلا أن الباحث يرى الآن بوضوح، أن هناك قبول وتفهماً من جميع هذه الاتجاهات حول أهمية دور ووجود "الاونروا" في ظل المرحلة السياسية الراهنة، باعتبارها دليلاً ملموساً على اعتراف المجتمع الدولي بمسؤوليته عن ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بغض النظر عن سياستها المتعددة أبتداءً من محاولة زجها في مشاريع التوطين بالخمسينات وانتهاءً بمحاولة التخلص منها ودفعها باتجاه تسليم الخدمات في التسعينات وتحديداً بعد اتفاق أوسلو.

والموقف الفلسطيني من الوكالة، لم يكن واضحاً في اية فترة تاريخية، أكثر مما واضح عليه الآن وتحديداً منذ العشر سنوات الماضية، حيث برز إجماع فلسطيني على أهمية دور "الاونروا"، وضرورة بقائها و تمديد ولايتها، وتوفير الميزانيات لها، وتطوير خدماتها، وضرورة تطوير التفويض الممنوح لها والذي يقتصر على الاغاثة والتشغيل، لكي يتضمن توفير حماية دولية للاجئين ومقاومة اشراك الاونروا في دائرة الحلول السياسية القائمة والمستندة على غير قرارات الشرعية الدولية. ومن واقع الاهتمام والمتابعة نرى أن هذه الدراسة تسّد ثغرة هامة في المكتبة الفلسطينية والعربية وتزداد قيمة هذه الدراسة وتتضاعف ونحن نواجه الآن مشاريع الحلول السياسية المقترحة لحل القضية الفلسطينية، في ظل تصاعد الحديث عن التجنيس والضغوط الدولية لإعادة ترتيب المنطقة والعالم وفي ظل التوازنات الجديدة التي فرضتها الاحداث والتحولات في الخمسة عشر عاماً الأخيرة.



(© أرشيف الأونروا)



وهنا بالضبط سيدور صراع وجدال قاس حول مصير اكثر من ستة ملايين لاجئ، وحينها سيقف الجميع أمام دور ومصير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، التي سيصبح عنواناً للإشتباك بإتجاه كيفية استخدامها لتهب إما في خدمة المشاريع السياسية المقترحة أو باتجاه دفعها لتعزيز نضالات الشعب الفلسطيني وصموده في مواجهة الضغوط. في النهاية، إننا أمام جهد يستحق التقدير، مما يستدعي مقابلته بجهد البحث والتحليل، وفوق ذلك الإستفادة منه في تعزيز وعي الفلسطيني لذاته وقضيته.

تتمة صفحة ١٨

إن على اي بديل لأوسلو و ' ' لتفاهم شارون- بوش' ' ان يضمن إزالة مكامن العجز المفروضة على الفلسطينيين في اماكن وجودهم الثلاثة (٤٨ و٦٧ والشتات). وذلك سيتطلب نضالاً منهجياً ومتواصلاً بعزم، يجتمع أجزاء الشعب الفلسطيني الثلاثة معاً إلى اليهود الإسرائيلين الراغبين في ألا يكونوا اسياد شعب أخر، ولا اصحاب امتيازات في نظام ابارتهايدي، ولا مستوطنين كولونياليين يحرمون ابناء الأرض ابناء الأرض الأصليين من الوجود او يتوقون الى اختفائهم.

سيكون على النضال أن يهدف الى حماية قانونية للجميع في اي دولة موحدة كالتي نطرحها- كما هو الحال في التعديل الرابع عشر من دستور الولايات المتحدة الذي ينص على عدم شرعية اي تباين أو تصنيف تمييزي، وعلى إنهاء العزل القومي وإزالته من النسيج الاجتماعي والاقتصادي والقانوني للمجتمع. وستكون المساواة لكل إنسان في فلسطين/ إسرائيل شعار النضال الجديد.

قد يبدو هذا النوع من النضال غير واقعي، وقد يبدو هدفه مثالياً أو طوباوياً. ومع ذلك فإنه يمتلك بالتأكيد احتمالات نجاح تفوق ما تمتلكه معادلة اوسلو الرجراجة، التي آلت اليوم أصلاً إلى مزبلة التاريخ، إن العملية التي بدات في أوسلو، وتوقفت الآن عند خارطة الطريق، ثم خرجت عن السكة بعد خطة شارون للفصل، لن يكون بمقدورها ان تصل إلى أي مكان لأن مسارها يستند إلى الطبيعة الأساسية للدولة الإسرائيلية التي تحول دون التعايش الحقيقي مع الشعب الفلسطيني على أي أساس من المساواة.

وفي التحليل الاخير يجب أن يُطرح السؤال عما إذا كان بمقدور إسرائيل، كقوة إقليمية عظمى، ان تزدهر فعلاً كقاعدة متقدمة للغرب في المنطقة. وحين يبدو مستحيلاً في الوقت الحضر ان تتم اية تحركات باتجاه التعاون، ناهيك بالاندماج، فإن معضلة إسرائيل ستستمر ما دامت مشاكلها البنيوية تواصل تقويضها للمبادئ المزعومة التي بنيت عليها هذه الدولة. إن السؤال عما إذا كانت الصهيونية حركة نهب قومي ام حركة شعب مضطهد تعمل وفق أخلاقيات إنسانية تسعى إلى السلام والتسوية، إن هذا السؤال ينبغي ان يطرق علانية وبشفافية ودونما نبرة اعتذارية. فقط حين يوسع هذا النوع من النقد إلى ما يتعدى الأكاديميا ليشمل التيار [الإسرائيلي] السائد ويخترق وعي اليهود الإسرائيلي العادي، ستبدأ ما يسمى بعملية السلام باتخاذ أبعاد سلمية باتخاذ ابعاد سلمية حقيقية. وأيا كانت التسمية التي نشير بها إلى هذه الظاهرة- سواء أكانت "دولة ثنائية القومية" أم "نظاماً فدرالياً" أم "ترتيباً كانتونياً على النموذج السويسري"- فإن القواسم المشتركة ستبقى هي هي: حقوق متساوية للجميع ومواطنة متساوية للجميع وتعددية وتعايش.

د.نصير عاروري هو استاذ العلوم السياسية (متقاعد) في جامعة ماساتشوستس، الولايات المتحدة الامريكية. نشر هذا المقال أصلا في مجلة الآداب، عدد ١١/١٢ تشرين ثاني/ كانون اول ٢٠٠٤- السنة ٥٢ . ترجمة عن الانكليزية: سماح إدريس.

الائتلاف الفلسطيني لحق العودة: بيان بمناسبة اليوم العالمي للاجئين بتاريخ ٢٠ حزيران ٢٠٠٥

لا أحـد فـوق القانـون الدولـي

الائتلاف الفلسطيني لحق العودة يدعو إلى تضامن دولي مع اللاجئين الفلسطينيين واحترام حقهم الأساسي في العودة إلى ديارهم

لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط دون حل دائم وعادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين يقوم على أساس حقهم غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم الأصلية. إن حقوق الإنسان والقانون الإنساني تسري على جميع الدول، وإسرائيل ليست فوق القانون الدولي.

منذ ما يزيد على ٥٧ عاماً، وإسرائيل لا تزال ترفض حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم التي هجروا منها، فيما ظلت القضية مستثناة من ملفات التفاوض أيضا. وبرغم أن هذا الحق محمي بحكم القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٧ تحديدا، بقي اللاجئون الفلسطينيون محرومين من ممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

ولغاية اليوم، لم ينجح المجتمع الدولي في إيجاد الآليات المناسبة الكفيلة بكبح جماح إسرائيل وسياساتها الاستعمارية المتواصلة، ومصادرتها للمزيد من الأراضي الفلسطينية من خلال بنائها لجدار الفصل العنصري، وبناء المزيد من المستوطنات الجديدة وتوسيع القائم منها، وسن مجموعة جديدة من القوانين الإسرائيلية العنصرية حول الأراضي والتي تحصر الاستفادة منها بالإسرائيلي اليهودي. إن سياسات التهجير القسري الإسرائيلية المتبعة بحق السكان الفلسطينيين على جميع أشكالها تعتبر انتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية، وتعدّ جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

ورغم أن لجميع اللاجئين الحق في تلقي الحماية لحين تطبيق الحل الدائم لقضيتهم، فقد ظل السواد الأعظم منهم مفتقرين لها، بما يشمل هؤلاء المقيمون في الدول الغربية الموقعة على معاهدة اللاجئين للعام ١٩٥١ والمتعلقة بوضعية اللاجئين. إن على الدول التي تستضيف اللاجئين، العمل بشكل عاجل على أخذ الإجراءات اللازمة لضمان السلامة المادية للاجئين والحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين المهجرين قسرا عن أرضهم، وخاصة اللاجئين في كل من العراق ولبنان. وهنا، فإن الجهود الدولية الرامية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين قسرا في الدول العربية المضيفة ظلت بعيدة عن توفير الحماية او الحلول الدائمة لهم. وهي جهود مرفوضة قطعا من قبل شعوب هذه المنطقة وحكوماتها.

وبناء على ما ورد، وعلى ضوء التعنّت الإسرائيلي فيما يتعلّق بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الخاص بالجدار العنصري، فإننا، ندعو جميع الدول المعنية الى مقاطعة إسرائيل وعزلها عن باقي الأسرة الدولية. كما على المجتمع الدولي أن يمارس الضغوط على الحكومات والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الخاصة من أجل فرض مقاطعة وحصار على إسرائيل لثنيها عن مواصلة سياساتها العنصرية حتى تتعاطى مع القوانين الدولية كغيرها من الدول وتلتزم بها. إن عليها وقف بناء جدار الفصل العنصري وهدم ما تم بناءه، كما عليها إنهاء احتلالها المتواصل ومشاريعها الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، كما عليها تطبيق الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى منازلهم واستعادة ممتلكاتهم وتلقي التعويضات المستحقة لهم.

وتبقى قضية اللاجئين الفلسطينيين وتهجيرهم القسري عن ديارهم، إحدى أضخم قضايا اللجوء والتهجير العالقة حول العالم وأوسعها انتشارا، إذ يقدر تعداد اللاجئين الفلسطينيين اليوم بنحو ٧ ملايين لاجئ من أصل ١٧ مليون لاجئ في العالم. ومن الجدير ذكره، أن نحو ٥,٣ مليون لاجئ فلسطيني يعتبرون اليوم عديمي الجنسية. وللاجئين الحق في العودة إلى ديارهم الأصلية. فيما حق العودة هو الخيار الوحيد غير القابل للتصرف، فهو حق طبيعي، فردي وجماعي غير قابل للتفاوض.

الائتلاف الفلسطيني لحق العودة:

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين داخل الخط الأخضر
مجموعة عائدون–لبنان
مجموعة عائدون–سوريا
العودة – تحالف حق العودة إلى فلسطين، الولايات المتحدة الأمريكية
العودة – تورنتو
بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم
لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، نابلس
هيئة تنسيق الجمعيات الفلسطينية الأهلية العاملة في لبنان
اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة – الأردن
الكونفدرالية الأوروبية للجان الدفاع عن حق العودة (بولندا، الدنمارك، فرنسا، النرويج، السويد، هولندا، ألمانيا، أيطاليا، والنمسا).
اللجان الشعبية – مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة،
اتحاد مراكز النشاطات النسوية، مخيمات الضفة الغربية
اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية – مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة،
مركز يافا الثقافي، نابلس

وأيضـــاً:

جمعية أبناء بلدنا، نابلس
مركز الدوحة الثقافي للأطفال – بيت لحم
مركز الرواد الثقافي والتدريب المسرحي، مخيم عايدة، بيت لحم
إتحاد الطلبة العرب – جامعة تورينتو
مركز لاجئ، مخيم عايدة، بيت لحم
اللجنة المحلية للتنمية المجتمعية، نابلس
اللجنة المحلية لتأهيل المعاقين، نابلس
مركز حق العودة – كونفدرالية حق العودة الدولية
صمود – مجموعة التضامن مع الأسرى السياسيين، تورونتو
يافا للتعليم والثقافة، نابلس
جمعية يازور الخيرية، نابلس

كلمـة الرئيـس الفلسطينـي محمـود عبـاس في الذكـرى السابـعة والخمسيـن لنكبـة فلسطيـن رام الله في الخامس عشر من أيار ٢٠٠٥

يا جماهيرنا الفلسطينية الصامدة في الوطن والمخيمات والشتات، أيها اللاجئون الفلسطينيون خارج وطنهم وفي وطنهم، أيتها الأخوات أيها الأخوة.

يصادف اليوم الذكرى السابعة والخمسين للنكبة الكبرى التي أصابت وطننا وشعبنا في عام ٤٨، إن يوم الخامس عشر من أيار من كل عام، هو يوم النكبة الذي لن ينساه شعبنا ولن تنساه الأجيال، لأنه يوم لا مثيل له في التاريخ المعاصر، ففيه تمت جريمة اقتلاع شعب من وطنه وتدمير كيانه وتشريده في كل بقاع الدنيا، وفرضت النكبة والكارثة على شعبنا أن يعيش في المخيمات وسط الإحباط والبؤس والفقر والمرض، وأن يفقد اللاجئ هويته الوطنية.

أيها الصامدون في مخيمات اللجوء والمنفى، إن قضية فلسطين، قضيتنا المقدسة، هي قضية وطن وشعب وأرض ولاجئين، ولا بد للأسرة الدولية أن تدرك خطورة بقاء ملايين اللاجئين الفلسطينيين مشردين خارج وطنهم فلسطين بلا أمل وبلا مستقبل. إن الفلسطينيين لهم وطن اسمه فلسطين يحمل تاريخ آبائهم وأجدادهم ورغم مرور الزمن فالفلسطيني لا ينسى وطنه، ولا شيء في هذه الدنيا يعدل الوطن، ففلسطين وطننا الذي لا وطن لنا سواه.

أيتها الأخوات أيها الإخوة في كل مكان.

إن شعبنا الفلسطيني لم يرضخ للظلم والقهر والاضطهاد الذي لحق بنا في عام ٤٨، بل عرف العالم أن هذا الشعب الأبي لا يمكن أن يقبل بهذا الظلم التاريخي الذي أصابه، وبسبب صلابة هذا الشعب وصموده في وجه مؤامرات التوطين والاحتواء والقهر وطمس الهوية وشطب شعبنا من خارطة الشرق الأوسط، لم يسقط وطننا ولم تسقط قضيتنا كما أراد لها الطامعون والتوسعيون.

إن أكثر من خمسين عاماً قد مرت، والأجيال الفلسطينية تسلم الراية المرفوعة جيلاً بعد جيل، واليوم تحتل قضيتنا – قضية الوطن وقضية الشعب وقضية اللاجئين، مركز الاهتمام العربي والدولي، فالسلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط رهن بإيجاد الحل العادل لقضيتنا العادلة، الحل الذي يقوم على قرارات الشرعية الدولية، التي أكدت على حق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وعلى إيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار الدولي ١٩٤، وكما نصت مبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت وتم التأكيد عليها في قمة الجزائر الأخيرة.

إن منظمة التحرير الفلسطينية متمسكة بالحقوق الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف لشعبنا الفلسطيني، ولا بد أن يعلم الجميع أن شعبنا وأهلنا في المخيمات يرفضون اليوم كما رفضوا بالأمس البعيد والقريب التوطين بكافة أشكاله، ولهذا نؤكد للدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين، أن وجود اللاجئين في هذه الأقطار هو وجود مؤقت إلى أن يحين الوقت الذي يجري فيه تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

إننا نتوجه بالشكر والتقدير لكافة الدول والحكومات التي تستضيف أبناء شعبنا في أراضيها وضمن قوانينها المرعية وسيادتها الوطنية، وما نأمله أن يتمتع اللاجئون الفلسطينيون بحقوقهم المدنية وفي مقدمتها حق العمل والتنقل من أجل تأمين لقمة العيش الكريم لأهلنا.

إن منظمة التحرير الفلسطينية تعمل حثيثاً لتوفير الخدمات التعليمية والصحية والحياتية لأهلنا في المخيمات، وخاصة لأسر الشهداء والجرحى والأسرى، والمنظمة تعمل على إحياء وتفعيل الدوائر العاملة في خدمة اللاجئين الفلسطينيين ولهذا الغرض يقوم الأخ أبو الأديب، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني بصفته رئيس اللجنة العليا لتفعيل المنظمة ودوائرها بإجراء الاتصالات واللقاءات مع كافة القوى والفصائل ومع شرائح شعبنا المختلفة في المخيمات والشتات لوضع الخطط والبرامج الكفيلة بالنهوض بمنظمة التحرير الفلسطينية لمواصلة دورها في قيادة شعبنا وتأمين الخدمات الحيوية لأهلنا. وسوف ندعو المجلس المركزي الفلسطيني في أقرب وقت للمصادقة على خطة تفعيل المنظمة ودوائرها وبعد ذلك بإذن الله سندعو المجلس الوطني الفلسطيني إلى عقد دورة جديدة للتأكيد على حقوقنا الوطنية.

أيتها الأخوات أيها الإخوة في كل مكان في الوطن والشتات.

في يوم ذكرى النكبة نجدد العهد والقسم لكل لأبناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات والمخيمات، إننا على العهد والقسم، عهد الوفاء لجميع حقوقنا الوطنية الثابتة.

المجد والخلود للشهداء الذين رووا بدمائهم أرض الوطن في سبيل الحرية والاستقلال.

وتحية لأسرانا خلف قضبان السجون .

"بسم الله الرحمن الرحيم" "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قالوا

"ارجو من أي دولة عربية تريد ان تعطي الجنسية (للفلسطينيين) ان تعطيهم، فما الذي يمنع؟ هذا لا يعني التوطين. وعندما تتاح للفلسطيني العودة الى وطنه، سيعود سواء اكان يحمل جنسية عربية او اجنبية، ان فلسطينيا من الجيل الخامس يعيش في تشيلي يحب ان يعود عندما يسمح له، انها مسألة عاطفية لا علاقة لها بالجنسية".

الرئيس الفلسطيني محمود عباس
"الفرنسية"، ١٢ تموز ٢٠٠٥.

"إنّ حق عودة اللاجئين من الشتات إلى أراضيهم وديارهم وبيوتهم؛ يمثل جوهر القضية العادلة للشعب الفلسطيني، وركناً أساسياً أصيلاً من أركان السيادة الفلسطينية، بل هو أصل القضية وأساسها، لأنها في الأصل قضية شعب شُرِّد بالحديد والنار من أرضه ووطنه، فهو حق مقدس، يستمد شرعيته من القرار رقم ١٩٤ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، بل إنّ هذا القرار وغيره لا قيمة له إذا أُلغي حق العودة، لأنّ الأغلبية العظمى من الشعب الفلسطيني لن تتمكن عندئذ من ممارسة حقوقها الكاملة التي نصت عليها هذه القرارات. وكلّ من يفكر بالتعويض دون العودة فإنه آثم".

قاضي قضاة فلسطين، فضيلة الشيخ تيسير التميمي
رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
"مركز العودة الفلسطيني"، ٢٦ أيار ٢٠٠٥.

"هنالك مؤامرة مستمرة ومتواصلة منذ سنوات تستهدفنا كفلسطينيين في الصميم، وتستهدف قضيتنا العادلة، حيث أنّ إسرائيل ومن يدعمها يرغبون بتصفية القضية الفلسطينية ويسعون إلى ذلك بكل ما أوتوا من قوة، إذ أنهم يريدون فرض حلول غير منصفة علينا تضمن الأمن والأمان لإسرائيل ولكنها لا تعيد الحقوق المشروعة لأصحابها الشرعيين. لا أعتقد بأنّ هنالك فلسطيني واحد أو عربي واحد يقبل بالتنازل عن القدس أو عن حق العودة أو عن غيرها من الحقوق المشروعة لشعبنا".

الأرشيمندريت الأب الدكتور عطا الله حنا،
الناطق الرسمي باسم الكنيسة الأورثودكسية في القدس والاراضي المقدسة
"مركز العودة الفلسطيني"، ٢٦ أيار ٢٠٠٥.

"اذا كان على اطفال فلسطين ان يستذكروا التاريخ فيجب عليهم ان يكونوا على يقين بان التاريخ لن يعيد نفسه مرتين. لأن وحدة ابناء الشعب الفلسطيني هي الطريقة الوحيدة التي ستغلق الطريق أمام الاحتلال الاسرائيلي لتنفيذ مخططاته الهمجية والعنصرية التي تتمثل بهدم البيوت ومصادرة الاراضي واقتلاع اشجار الزيتون وبناء جدار الفصل العنصري".

عضو الكنيست محمد بركة،
رئيس مجلس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة
"الاتحاد"، ١٢ حزيران ٢٠٠٥.

"ان الانتداب البريطاني خطط دائما لكي تكون مجموعة ملاكي الأرض قليلة، ليسهل عليهم تمرير مخططاتهم الاستعمارية، وهكذا اصبح ١١٦ انسان في فلسطين يملكون ١،٢ مليون دونم.

الباحث جميل عرفات
"الاتحاد"، ١٢ حزيران ٢٠٠٥.

"يجب النظر الى قضية اللاجئين باعتبارها قضية انسانية، فضلاً عن كونها قضية سياسية، ما يفترض العمل من أجل حق المساواة للاجئ الفلسطيني مع غيره من الناس المحيطين به، لا التمييز ضده أو الحط من كرامته، تحت أي حجج كانت. ولا شك في أن هذا الأمر يفترض من نشطاء الدفاع عن حقوق اللاجئين وحق العودة أن يضعوا على رأس أجندتهم أيضاً العمل من أجل تحسين شروط حياة اللاجئين".

الكاتب ماجد كيالي
"عرب ٤٨"، ٢٧ أيار ٢٠٠٥.

نيسان ١٩٤٨، سقطت حيفا:

هكذا تكلّم شيخ مشقق الوجه

بقلم: سلمان ناطور


لاجئ فلسطيني من مخيم خان الشيخ، سوريا (© أرشيف الأنروا)

يمشي الشيخ المشقق الوجه الذي نتحدث عنه، جنباً الى جنب مع سنوات هذا القرن، هو يتراجع، والسنوات تتقدم، ببطئ لكن بحزن، بألم، بحسرة.. يستيقظ مع طلوع الشمس.. يترك البيت.. ويمشي في شوارع حيفا: ي. ل. بيرتس، هنفيئيم، مندلي موخير سفريم، أبراهام أفينو، ساره إمينو.. أسماء لا تثبت على لسانه.. وشوارع لا تثبت عليها قدماه.. يبحث عن مقعد في حديقة.. يجتمع حوله أصدقاء يهود. عندما كان "عربجي"، سكه مكه، في حيفا.. كان هؤلاء الاصدقاء يبنون قصورهم في بغداد والاسكندرية واولادهم على مقاعد الدراسة يستعدون لادارة قسم الهويات في دائرة الهجرة..

نقول: حرب الـ ١٤.. (الحرب العالمية الأولى).. يقول كنت في الـ ١٤.. نقول حرب النكبة يقول كان عمري ٤٨ ويضيف: "بلغتها يوم ما كان مدفعهم على البرج، وضربوا قنبلة فيها كبريت أصفر على الساعه قرب مسجد الجريني، فسقطت الساعة، قلت: "سقطت الساعة، سقط الوطن".. ورحت أبحث عن شريكي، ابراهم شميدو، هالعكروت كان صار بايع الخان وبايع الشراكة."

"كان حي "الهدار" كروم عنب لدار الخمرة وبيت سلام والهواش.. اشتراه ممثل الكيرن كييمت الذي كان مكتبه في شارع ستانتون.. واشترى تل السمك والعزازية وسلمها لليهود.. ساعدهم برومزا حاكم المركزية.. فتحوا مكاتب وصاروا يشتروا في هالبلاد، وهالسماسرة والاقطاعيين يقدموا لهم الغالي والرخيص، البارون اشترى حتى زمارين، والمنطقه الالمانية، كانت مع الالمان من أيام تركيا، بعد ما أجا قيصر المانيا غليون (ويلهلم غليوم) وطلع على البونط.. (الميناء) أول ما وصل طلب الموارس من مشيرية عكا ليعطيها للألمان اللي سبقوه.. قام الأهالي صاروا يكيلوها بالحبل.. وبعدين ركب حنطور جورج سوس وراح القدس.. الألمان كانوا يشتغلوا فلاحين وعربجيه، مثلنا مثلهم، بعدين فتحوا الشوارع للقدس وصارت نسوانهم تشتغل على العربات وهم ينقلوا السواح، ويتمركزوا في الكرمل، سكن واحد اسمه كيلر.. ثم أجا شنايدر وبعدها الراهبات واشتروا أم العمد وبيت لحم من ألفرد تويني وباعوها لموسى خانكين زلمة الكيرن كييمت.. احنا هالفقرا ما عرفنا هالبلاد كيف طارت ولما الفقرا كانوا يرفعوا صوتهم كانوا يكسروا رؤوسهم.. جاري في حارة الكنايس كان الشيخ عز الدين القسام.. أصله من اللاذقية.. كان فقير ورجل دين تقي يهدي علي ويوعظني.. لأني كنت أشرب كتير.. كل المشايخ كانوا ضده: الحج خليل وحسن بك وابراهيم بك وسليمان بك الصلاح والحج عبد الله، كلهم كانوا ضده.. ليش: لانه فقير حربجي بده يحرر هالبلاد، جماعته كلهم الفقراء والفلاحين المقطعين، واحد من هون وواحد من هون.. منا يا هالفقرا.. قتلوه الانجليز.. هو وجماعته، حصدوهم في يعبد.. حياة الشيخ كان مخلص لجماعته.. والله البيكوات والبشوات ما في نفوسهم ذمه.. ولا والله.. كلهم حراميه وكنت تشتري الواحد بصرماي.. قبل ما ياخذوا الحكم كان لي صديق يهودي اسمه داهود كوهين بيشتغل عند اهرونسون.. يوم ناداني.. رحت لعنده قال لي معكاش خبر؟ أخذنا البلاد.. جيب ولادك على زمارين!

حدثنا الشيخ المشقق الوجه عن ساحه الحناطير، "كانت مثل محطة التكسيات هالعربات والحناطير واقفة تنتظر.. واحد رايح على حي المحطة يدفع عشر قروش ويركب.. واحد رايح على أم الجمال.. على الخربيه.. الياجور.. المراح.. بركيه.. كان يركب معنا ونوصله"..

ذكر الخضر: فاقتربت زوجته وقالت انها ستحكي لنا هالخرفية: "مرة كنا في الخضر، وصلوا زوار من كل البلاد، ذبحوا هالذبايح ونزلوا العرق في التناك.. وقاموا القيامة.. بعد ما أكلوا وشربوا ونزلوا عالبحر.. لما فاتوا ضيعوا وصاروا يغرقوا.. فزعت الناس تدب الصوت اللي جوزها في البحر، اللي اخوها.. والختيارية يا حرام صاروا يتدعوا: دخلك يا خضر، أطلعهم يا خضر!

ما شافوا الا واحد قاعد على الشختورة وفات على نص البحر.. صار يجيب عالشط ويرمي في هالناس.. يجيب ويرمي.. خفى الله يا ربي خمس ست نقلات.. بعدين فقدوه ما وجدوه.. قرص ملح وذاب.. قدرة الله.. الناس صارت تقول: هذا الخضر.. ما غرق ولا واحد.. بعدين غنوا ودبكوا وزمروا.. وما حد نام يومها.. كانت سهره ما في احلى منها" .. لم يسمح لها بان تواصل الحديث.. قال: الخضر حي ! الخضر حي !

كانت هنالك مغارة.. جاء اسعد الخضر وبنى حولها.. وشيدت بنايات جميلة في ذلك الموقع الذي يطل على البحر.. ولم يتوقع أحد من الذين كانوا في الموقع المقدس بأنه سياتي يوم وتصل الى حيفا اخبار دير ياسين حيث يصبح "رأسمال الزلمه فشكه" .. "كنا.. مش عارفين حالنا وين.. طاسة وضايعة.. الانجليز ينهشوا فينا واليهود ينهشوا فينا ومشايخنا ينهشوا فينا.. وكلمة تأخذنا وكلمة تودينا.. ومن يوم ما علمونا "سيف الدين الحج امين" اللي صار بعدها ما تحمله القرود..

كان ذلك في نيسان ١٩٤٨.. في التاسع عشر من هذا الشهر الربيعي سقطت حيفا.. كان جنود بريطانيا يجمعون امتعتهم، بعد ان سلموا اسلحتهم لقوات الهاجانا، استعدوا لمغادرة هذه المدينة التي انتعشت فيها التجارة وازدهرت في السنوات الخالية. وأول خبر وصل عن دير ياسين روى كيف كان الجزارون يشقون بطن المرأه الحامل ويمزقون حناجر الاطفال ويطوفون بجثث القتلى عند باب الساهر'.. وإذاعات العرب وبريطانيا العظمى ترعب قلوب الناس بما سيفعله اليهود للعرب الذين سيبقون في بيوتهم.. كانت مدافعهم تقصف المدينة من عمارة البرج، هرب اليهود لمنطقة الهدار.. وظل العرب تحت القصف المركز، وصرير المدافع.. وسمعوا نداءات تقول لهم: ابقوا في بيوتكم ولا تغادروا الوطن! لكن المدينة الحالمة افزعتها "بومبايه" (قنبلة) سقطت على المحطة، واخرى على الساعه التي كانت "تشبه ساعة لندن"، واخرى على شكل برميل معبأ بالبارود دحرجوه على الدرج النازل الى وادي النسناس واخرى.. واخرى.. وأخذ جيش الهجانا ينظف الاحياء العربيه من أهاليها.. "كان الانجليز يدخلوا على البيوت ويسألوا: بعدكم قاعدين؟ اليهود راح يدبحوكم اذا بقيتم في بيوتكم! احملوا اغراضكم وياالله عالبور (الميناء).. الانجليز لعبوا اللعبه القذرة.. من جهة يصرحوا انهم بيدعموا الملك ضد اليهود ومن جهه ثانية ما تركوا قطعة سلاح الا وسلموهم اياها.. وكانوا يساعدوهم على تهجيرنا.. كل ما شافوا عربي كانوا يسوقوه للجمارك.. جمعوا العرب عند الميناء واغلقوا عليهم خط الرجعة.. وصارت هالقوارب تحمل وترمي في صور وصيدا، الناس كانت مرعوبة.. من الاخبار اللي سمعوها عن معاملة الجيش.. تركوا بيوتهم مثل ما هي.. الخبز في الفرن.. والطبيخ عالنار..السوق تركوه مفتوح، صارت توصل سيارات وتحمل في البضاعة، نهبوا كل شيئ القمح والاكل وادوات الكهرباء.. وهدموا بيوت جديدة وباعوا حديدها وحجارها للناس.. أنا وزوجتي واولادي تخبينا في دار القلعاوي.. قلت: والله باقي حتى لو ذبحوني أنا واولادي وعملوا منا سرسيسو.. كنا نبعث الولد ناحية الحسبة ليطل على جيوش الملك عبد الله اذا وصلت مثل ما وعدنا.. العلامة على رؤوسهم طاقية فيصلية وعلى رأسها حربة.. لا شفنا طواقي ولا يحزنون.. راحت علينا وعلى اللي ركبوا في الشخاتير.. بعد يومين رجعت على دارنا، لقيت الدار فارغة وما فيها شيء.. شفته في عيني.. كان ختيار أشكنازي فرغ الدار وما ترك فيها غير ورقة النفوس.. قلت في نفسي، ياالله، على الاقل حافظوا على اسماء اولادنا".

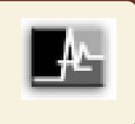
حيفا لم تمسح من خريطه هذا الوطن.. لكن معالمها تتغير وتتبدل، حيفا عتيقة وحيفا جديدة.. واحدة نعرفها نحن وواحدة لا يعرفها الا أولئك الذين تمر في ذاكرتهم ايام البوابة الشرقية وسوق الشوام وبندر التجار والقشلي.. كما مرت السنوات الطويلة.. نذكر الكثير وفي الذاكرة تهترىء أكثر الاشياء.. تختفي.. يأكلها صدأ هذه الايام، تتحول الى صور وخيالات تنخز في القلب وتجرح العاطفة، وماذا نطلب من شيخ تشقق وجهه، وينتظر قدوم الساعة الى أن يفرجها ربك مع "هال.. حرمونا نعمة الحياة، وقطعونا، ومزقونا وشتتوا أولادنا..

وكيف يمكن ان نسجل كل شيئ عن حيفا؟ قلنا، نذكر القليل، القليل، لعل شيخنا العربجي ينبش معالمها المخفية، في الذاكرة، او أطلال جامع الجريني أو حمام الباشا الذي تلمع على سطع قبته نتوءات الزجاج الازرق كلما طلعت الشمس ومسحت خيوطها عمود فيصل الرخامي، الذي اقيم على قبر الشيخ مبارك.

"أهالي حيفا القديمة، كانوا فقراء، حجاره وصيادين سمك.. كانوا يقلعوا الحجار من وادي رشميا ويبيعوها، وبعدين لما جاء الانجليز، ووسعوا البور (الميناء) صارت العالم تشتغل في البور.. رفعت كان صياد ماهر، "فش منه وقدام" كان عنده حمار أسود، يوقف على ظهر الحمار، ويمد نظره للبحر، كان يشوف أفواج السمك جاي، يرمي شبكته، ما تفلت منه ولا سمكة.. راحت الايام واجت الايام، وهالبحر صار يجيب ناس ويقذف ناس، "ولانشات" دار أبو زيد تحمل هالعرب..

لوين؟ لمينا عكا
لوين؟ لمينا بيروت..
لوين؟ لمينا صيدا..
لوين لجهنم الحمرا.."

الكاتب سلمان ناطور هو مدير عام معهد اميل توما للدراسات الاسرائيلية والفلسطينية في حيفا. وهو محرر مجلة "قضايا اسرائيلية" التي تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية–مدار (رام الله). ناطور من مواليد دالية الكرمل (قضاء حيفا) في العام ١٩٤٩، وله أكثر من ثلاثين عمل قصصي ومسرحي وروائي ونقدي.




تصدر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

تحرير
محمد جرادات   نهاد بقـاعي

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها
تعبِّر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦
بريد الكتروني: camp@badil.org - صفحة الانترنت: www.badil.org

يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحاليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.